

الإِصْطِافُ
فِي تَقْدِ كُتَابِ
فَقَّهِ الْخِلَافِ

نَافِيفُ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ زَايِدِ بْنِ حَمْدَانَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد:

فإن الإنصاف من أفضل الصفات التي يتحلى بها طالب العلم.

كما قال الإمام الحافظ ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ :

وما تحلى طالب العلم بشيء أحسن من الإنصاف وترك التعصب^(١).

والله عز وجل يحب من اتصف من عباده بهذه الصفة العزيزة؛ لأنه تعالى يحب هذه الصفة.

(١) نصب الراية (١/ ٣٥٥).

كما قال الإمام العلم ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ :

«والله - تعالى - يحب الإنصاف بل هو أفضل حلية تحلى بها الرجل - كما سبق - خصوصاً من نصب نفسه حاكماً بين الأقوال والمذاهب، وقد قال تعالى لرسوله ﷺ: ﴿وَأْمُرْهُ لَأَعْدَلَ بَيْنَكُمْ﴾ [الشورى: ١٥] فورثة الرسول ﷺ منصبهم العدل بين الطوائف وألا يميل أحدهم مع قريبه وذوى مذهبه وطائفته ومتبوعه، بل يكون الحق مطلوبه يسير بسيره وينزل بنزوله ويدين بدين العدل والإنصاف»^(١).

ومن الإنصاف الذى يحبه الله عز وجل قبول الحق ممن جاء به كائناً من كان ولو كان أبغض الناس، ورد الباطل على من جاء به كائناً من كان ولو كان أحب الناس، وهذا هو حال النبى ﷺ، ولذلك ينبغى على كل من أراد اتباع النبى ﷺ أن يكون على هذه الصفة.

قال شيخ الإسلام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ :

«فعلى المسلم أن يتبع هدى النبى ﷺ فى قبول الحق ممن جاء به من ولى وعدو، وحبيب وبغض، وبر وفاجر، ويرد الباطل على من قاله كائناً من كان»^(٢).

ومن خرج عن هدى النبى ﷺ فى هذه المسألة ولم يستن بسنته ويتبع طريقته فى قبول الحق ممن جاء به ففيه شبه من اليهود الذين لا يقبلون الحق إلا من طائفتهم قال النبى ﷺ: «لتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة» وهذه الصفة من الصفات الذميمة التى عابها الله على اليهود لما قالوا: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١].

(١) إعلام الموقعين (٣/ ١٢٧).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ١٤٧).

فاليهود كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «كانوا يعرفون الحق قبل ظهور الناطق به والداعى إليه فلما جاءهم الناطق به من غير طائفة يهوونها لم ينقادوا له؛ لأنهم لا يقبلون الحق إلا من الطائفة التى هم منتسبون إليها، مع أنهم لا يتبعون ما لزمهم فى اعتقادهم، وهذا يبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة معينة فى العلم أو الدين من المتفقهة أو المتصوفة أو غيرهم أو إلى رئيس معظم عندهم فى الدين - غير النبى ﷺ - فإنهم لا يقبلون من الدين رأياً ورواية إلا ما جاءت به طائفتهم، مع أن دين الإسلام يوجب اتباع الحق مطلقاً رواية ورأياً من غير تعيين شخص أو طائفة - غير الرسول ﷺ»^(١).

ومن أدلة السنة على هذا الأصل العظيم الذى قدمناه ما جاء فى حديث أبى هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وفيه أن الشيطان قال لأبى هريرة: إذا أويت إلى فراشك فاقراً آية الكرسي... فإنك لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح. فأقره النبى ﷺ على ذلك وقال: «أما إنه صدقك وهو كذوب»^(٢).

وكذلك ما جاء فى حديث قتيلة بنت صيفى رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: أتى خبر من الأحبار رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون. فقال رسول الله ﷺ: «سبحان الله! وما ذاك؟» قال: تقولون إذا حلفتم: والكعبة. قالت: فأمهل رسول الله ﷺ شيئاً ثم قال: «إنه قد قال فمن حلف فليحلف برب الكعبة» قال: يا محمد، نعم القوم أنتم لولا أنكم تجعلون لله نداً قال: «سبحان الله وما ذاك؟» قال: تقولون: ما شاء الله وشئت. قالت: فأمهل رسول الله ﷺ شيئاً ثم قال: «إنه قد قال، فمن قال: ما شاء الله. فليفصل بينهما: ثم شئت»^(٣).

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٤ - ٧٥).

(٢) أخرجه البخارى (٢٣١١).

(٣) أخرجه أحمد (٣٧١ / ٦) وهو فى الصحيحة (١٣٦).

وفى هذا المعنى أقول فى قصيدتى سبيل النجاة:

كن منصفاً للحق كن متجرّداً ... كن داعياً لله غير جبان
فإذا أتاك الحق سلم للهدى ... وانبذ عرى التبديع والخذلان
قبل النبى الحق من شر الورى ... قد جاء من هود ومن شيطان
أمثلة المنصفين من سير العلماء السابقين:

قال عبد الرحمن بن مهدي (٢٩٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ:

«ذاكرت عبيد الله بن الحسن القاضى بحديث - وهو يومئذ قاضٍ - فخالفتنى فيه، فدخلت عليه وعنده الناس سباطين فقال لى: ذلك الحديث كما قلت أنت وأرجع أنا صاغراً»^(١).

وفى رواية له قال: «لأن أكون ذنباً فى الحق أحب إلّى من أن أكون رأساً فى الباطل»^(٢).

هكذا والله يكون الإنصاف من النفس لم يمنعه مكانه وعزته ووجود الناس حوله أن يعترف لصاحب الحق بأنه محق؛ لأنه لا يهيمه نفسه ولا مكانته ولكن يهيمه الحق وإعلاء راية الحق.

وقال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ:

«إنى ناظرت رجلاً من أصحابنا فى مسألة فعلوته فيها لبكوء كان فى لسانه وانقضى المجلس على أنى ظاهر، فلما أتيت منزلى حاك فى نفسى منها شىء فتطلبته فى بعض الكتب فوجدت برهاناً صحيحاً يبين بطلان قولى وصحة قول خصمى، وكان معى أحد أصحابنا ممن شهد ذلك المجلس فعرفته بذلك ثم إنى قد علّمتُ

(١) الحلبة (٩ / ٤١).

(٢) تهذيب الكمال (١٩ / ٣٥) سباطين: أى صفين.

على المكان من الكتاب فقال لى: ما تريد؟ فقلت: حَمَل هذا الكتاب وعرضه على فلان وإعلامه بأنه المحق وأنى كنت المبطل وأنى راجع إلى قوله. فهجم عليه من ذلك أمر مبتهت وقال لى: وتسمح نفسك بهذا؟ فقلت له: نعم، ولو أمكننى ذلك فى وقتى هذا ما أخرته إلى غد»^(١).

ومن الإنصاف الإنصاف فى الرد على المخالف.

وهذا من أهم أبواب الإنصاف وخصوصاً فى هذا الوقت الذى ابتدعت فيه طرق فى الرد على المخالفين زعم أهلها أنها منهج أهل السنة، وهى أبعد ما تكون عن المنهج السلفى الصحيح فى التعامل مع المخالفين.

وهنا نستطيع أن نقسم المخالفين إلى ثلاثة أقسام، ووضوح هذا التقسيم فى غاية الأهمية؛ لأن تداخل هذه الأقسام عند من يرد على المخالف يجعله ينزل كلام أهل العلم فى أحد هذه الأقسام على القسم الآخر وعندها يحصل الشطط والانحراف.

فإما أن يبدع من لا يستحق التبديع ويعامله معاملة المبتدعين، فيقع الجور والظلم المخالف لمنهج السلف فى التعامل مع من وقع فى مثل هذا النوع من الخلاف.

وإما أن يتساهل ويوثق ويمدح ويعتذر عمن لا يستحق إلا أن يعامل معاملة المبتدعين، فيقع الجور على المنهج وعلى الحق ظناً منه أنه بذلك يبتعد عن منهج المتشددى فى الرد على المخالف، وهذا مخالف لما كان عليه أهل السنة من العدل والإنصاف عند النظر فى الأقوال والمذاهب والأشخاص.

(١) التقرىب لحد المنطق (ص ١٩٤).

قال شيخ الإسلام ابن القيم رحمه الله :

في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]. فأمر سبحانه بالقيام بالقسط وهو العدل وهذا أمر بالقيام به في حق كل أحد عدوًّا كان أو وليًّا ، وأحق ما قام له العبد بالقسط الأقوال والآراء والمذاهب إذ هي متعلقة بأمر الله وخبره، فالقيام فيها بالهوى والعصبية مضاد لأمر الله مناف لما بعث به رسله، والقيام فيها بالقسط وظيفة خلفاء الرسول في أمته وأمنائه بين أتباعه، ولا يستحق اسم الأمانة إلا من قام فيها بالعدل المحض، نصيحة الله ولكتابه ولرسوله ولعباده. أولئك هم الوارثون حقًا لا من يجعل أصحابه ونحلته ومذهبه معيارًا على الحق وميزانًا له، يعادى من خالفه ويوالى من وافقه لمجرد موافقته ومخالفته، فأين هذا من القيام بالقسط الذى فرضه الله على كل أحد؟ وهو فى هذا الباب أعظم فرضًا وأكبر وجوبًا»^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

«ولما كان أتباع الأنبياء هم أهل العلم والعدل كان كلام أهل الإسلام والسنة مع الكفار وأهل البدع بالعلم والعدل لا بالظن وما تهوى الأنفس، ولهذا قال النبى ﷺ: «القضاة ثلاثة...» فإذا كان من يقضى بين الناس فى الأموال والدماء والأعراض إذا لم يكن عادلاً عالماً كان فى النار فكيف بمن يحكم فى الملل والأديان وأصول الإيما والمعارف الإلهية والمعلم العلية بلا علم ولا عدل؟»^(٢).

(١) الرسالة التبوكية (ص ٩٨، ٩٩) دار ابن حزم.

(٢) الجواب الصحيح (١/ ١٠٧، ١٠٨).

أقسام المخالفين وكيفية التعامل معهم

القسم الأول:

من خالف الحق في بعض المسائل التي هي من موارد الاجتهاد سواء كان في المسائل العلمية أو العملية، لعدم وصول الدليل أو غير ذلك من الأمور التي يقع بسببها مخالفة المجتهد للحق، وهذا القسم أكثره في المسائل العملية في الفتاوى الفقهية، وربما وقع في المسائل العلمية، كما اختلف السلف في بعض المسائل التي أشار إليها شيخ الإسلام وغيره مثل ما:

قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

في مسألة رؤية الكفار ربهم في عرصات القيامة: «ليست هذه المسألة - فيما علمت - مما يوجب المهاجرة والمقاطعة فإن الذين تكلموا فيها قبلنا عامتهم أهل سنة واتباع وقد اختلف فيها من لم يتهاجروا ويتقاطعوا»^(١).

قلت: وهذا القسم لا يبدع بسببه أئمة الدين ولا يقدر فيهم بسبب وقوعه منهم، ومن فعل ذلك فقد خرج من المنهج السلفي الصحيح.

قال الإمام ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ:

«وأكثر الأئمة غلطوا في مسائل يسيرة مما لا يقدر في إمامتهم وعلمهم فكان ماذا؟ لقد انغمروا في محاسنهم وكثرة صوابهم وحسن مقاصدهم ونصرهم للدين، والانتصاب للتنقيب عن زلاتهم ليس محموداً ولا مشكوراً ولا سيما في فضول المسائل التي لا يضر فيها الخطأ ولا ينفع فيها كشف خطئهم وبيانهم»^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

(١) مجموع الفتاوى (٥٠٢/٦).

(٢) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة ضمن مجموع الرسائل (٦٣٧/٢).

«لو قدر أن العالم الكثير الفتاوى أخطأ في مائة مسألة لم يكن ذلك عيباً»^(١).

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ لبعض مخالفيه :

«إذا تحققتم الخطأ بينتموه ولم تهدروا جميع المحاسن لأجل مسألة أو مائة أو مائتين أخطأت فيهن فإنى لا أدعى العصمة»^(٢).

والمقصود أنه لا ينبغي أن «يضع من العالم الذى برع فى علمه زلة وإن كانت على سبيل السهو والإغفال، فإنه لم يَعْرِ من الخطأ إلا من عصم الله - جل ذكره - وقد قالت الحكماء: الفاضل من عدت سقطاته. ولينا أدركنا بعض صوابهم أو كنا ممن يميز خطأهم»^(٣).

صور من تعامل السلف مع من خالف فى هذا القسم

قال يونس الصدفى رَحِمَهُ اللهُ :

«ما رأيت أعقل من الشافعى، ناظرته يوماً فى مسألة ثم افترقنا ولقينى فأخذ بيدى ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإن لم نتفق فى مسألة»^(٤).

وقال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ عن إسحاق بن راهويه :

«لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق وإن كان يخالفنا فى أشياء فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً»^(٥).

وعن العباس بن عبد العظيم العنبرى رَحِمَهُ اللهُ قال :

(١) مجموع الفتاوى (٣٠١ / ٢٧).

(٢) تاريخ نجد (١٦١ / ٢).

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف (ص ٦) لأبى هلال العسكري رَحِمَهُ اللهُ.

(٤) السير (١٦ / ١٠).

(٥) السير (١١ / ٣٧٠، ٣٧١).

«كنت عند أحمد بن حنبل وجاءه على بن المديني راكبًا على دابة. قال: فتناظرا في الشهادة وارتفعت أصواتهما حتى خِفْتُ أن يقع بينهما جفاء، وكان أحمد يرى الشهادة وعلى يأبى ويدفع، فلما أراد عليُّ الانصراف قام أحمد فأخذ بركابه»^(١).
والمراد بالشهادة هنا: الشهادة بالجنة لمن شهد بدرًا والحديبية أو من ورد فيه حديث بدخول الجنة.

وفى ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«وكانوا يتناظرون في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين»^(٢).

القسم الثاني:

أن يكون إمام من أئمة الدين المشهود لهم بالخير المتبع للسنة والمنهج السلفي فتقع منه زلة في مسألة من المسائل فيوافق أهل البدع فيها، فالذى عليه أهل الإنصاف والاعتدال في مثل هذا ما قاله الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:
«إن زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة ولا الأخذ بها تقليدًا له... كما أنه لا يجوز أن ينسب صاحبها إلى التقصير ولا أن يشنع عليه بها ولا ينتقص من أجلها، أو يعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحثًا، فإن هذا كله خلاف ما تقتضى رتبته في الدين»^(٣).

وقال الحافظ أبو موسى المديني فيما جمعه من مناقب الإمام قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن إسماعيل التيمي: «سمعته يقول: أخطأ محمد بن إسحاق بن خزيمة في حديث الصورة ولا يطعن عليه في ذلك. وقال أبو موسى:

(١) جامع بيان العلم (٨٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٧٢/٢٤).

(٣) الموافقات (٤/ ١٧٠، ١٧١).

أشار بذلك إلى أنه قل من إمام إلا وله زلة فإذا ترك الإمام لأجل زلته ترك كثير من الأئمة وهذا لا ينبغي أن يفعل»^(١).

وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ:

في ترجمة محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ اللهُ بعد ما ذكر بعض المسائل التي وافق فيها المبتدعة وخالف فيها السنة: «ولو أنه كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له قمنا عليه وبدعناه وهجرناه لما سلم معنا لا ابن نصر ولا ابن منده ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة»^(٢).

وقال في ترجمة قتادة رَحِمَهُ اللهُ: «وكان يرى القدر - نسأل الله العفو - ومع هذا فما توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده لا يسأل عما يفعل، ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه وعلم تحريه للحق واتسع علمه وظهر ذكاؤه وعرف صلاحه وورعه واتباعه يغفر الله زلله ولا نضلله ونظره ونسئ محاسنه، نعم، ولا نفتدى به في بدعته وخطئه ونرجو له التوبة من ذلك»^(٣).

وقال في ميزان الاعتدال: «ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام

(١) تعليق الدكتور الشهبان على التوحيد لابن خزيمة (١/ ٩٠).

(٢) السير (١٤/ ٣٩، ٤٠).

(٣) السير (٥/ ٢٧١).

يسيرة في سعة علمهم، أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فَرَزَ الأشياء بالعدل والورع»^(١).

هذا هو الميزان العدل، هذا هو التعامل مع العلماء بما يناسب مقامهم وما قاموا به من نصره السنة وإظهار الحق وقمع البدع، ومحاربة الجهل ونشر العلم، ومقاومة الشر ومعالجة الناس على ذلك.

قال الحافظ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

«فإنه يعفى للمحب وصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفى لغيره ويسامح بما لا يسامح به غيره، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول: انظر إلى موسى - صلوات الله وسلامه عليه - رمى الألواح التي فيها كلام الله الذي كتبه بيده فكسرها، وجر بلحية نبي مثله - وهو هارون - ولطم عين ملك الموت ففققأها، وعاتب ربه ليلة الإسراء في محمد ﷺ ورفعه عليه، وربّه - تعالى - يحتمل له ذلك كله، ويحبه ويكرمه؛ لأنه قام لله تلك المقامات العظيمة في مقاتلة أعدى عدو له وصدع بأمره وعالج أمتي القبط وبنى إسرائيل أشد المعالجة، فكانت هذه الأمور كالشعرة في البحر... وفرق بين من إذا أتى بذنب واحد ولم يكن له من الإحسان والمحاسن ما يشفع له، وبين من إذا أتى بذنب جاءت محاسنه بكل شفيع، كما قيل:

وإذا الحبيب أتى بذنبٍ واحدٍ جاءت محاسنه بألف شفيع»^(٢)

القسم الثالث:

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١٤١).

(٢) مدارج السالكين (١/ ٣٢٨).

وهم من خالف ما عليه أهل السنة والجماعة واتبع غير المنهج السلفي في كثير من المسائل التي وافق فيها المبتدعة، أو التي أنشأها هو ولم يسبق إليها، فهذا يعامل معاملة أهل البدع كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«نعم من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يعذر فيه، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع»^(١).

وهذا النوع لابد من بيان حاله للمسلمين والرد على بدعه والتحذير من انحرافه وعدم السكوت عنه، حفاظاً على المنهج الصحيح والعقيدة الصافية وخصوصاً إذا أظهروا الإيمان واتباع الحق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :

«لابد من بيان حال هؤلاء، بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم، فإن فيهم إيماناً يوجب موالاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين، فلا بد من التحذير من تلك البدع وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم، بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق لكن قالوها ظانين أنها هدى وأنها خير وأنها دين ولم يكن كذلك، لوجب بيان حالها»^(٢).

فمن وقع في هذا القسم ودعا إلى هذه البدع التي أصَّلها أو التي اتبع فيها الفرق المبتدعة، فلا يمكن أبداً أن نجعله كأصحاب القسم الأول أو القسم الثاني ظانين أننا بذلك من أهل الإنصاف، بل إننا عند ذلك نكون ظالمين غير متبعين لمنهج السلف وما كان عليه أئمة الدين في معاملة هؤلاء المبتدعين.

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

(١) مجموع الفتاوى (١٧٢/٢٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣٣/٢٨).

«فمثل هؤلاء لابد من ذكرهم والتشريد بهم؛ لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تركوا أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم، إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعداوة، ولا شك أن التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم - إذا أقيم - عليهم أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين ومن شايعهم واتبعهم، وإذا تعارض الضرران ارتكب أخفهما وأسهلها، وبعض الشر أهون من جميعه»^(١).

انظر رحمك الله إلى هذا الكلام الدقيق الذى يبين أن هذا الداعى إلى بدعته إذا لم نتكلم عنه ونبين حاله ونحذر منه وننفر الناس من حوله، بحجة أن هذا ضرر وأن هذا يحدث تفرقاً بين المسلمين وبين من هذا حاله، فإن هذه الفرقة التى يهرب بعض الناس من وجودها مع هذا المبتدع ستكون أعظم عندما يترك؛ لأن بعض الناس سيستجيب له ويتشيع له، وعندها تكون الفرقة أعظم والضرر أشد.

ويقول شيخ الإسلام فى أمثال هؤلاء:

«فلا بد من التحذير من تلك البدع وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم»^(٢).
ومن هؤلاء الذين كان لهم ضررٌ عظيمٌ وخطرٌ جسيمٌ على عقيدة المسلمين ومنهجهم السلفى فى هذا الزمان: الدكتور ياسر برهامى «أحد مؤسسى الجماعة السلفية التى بدأت بمدينة الإسكندرية بمصر ثم انتشرت بعد ذلك فى كثير من محافظات مصر».

وهذا الرجل له بدع كثيرة جداً منها ما وافق فيه أهل البدع مثل:

(١) الاعتصام (٢/ ٢٢٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣٣).

- ١- قوله بأن معرفة الله هي أول واجب على العباد وأصل الدين وركن التوحيد، والرسول أرسلهم الله لكي يعرف الناس ربهم، كما هي عقيدة المعتزلة والأشاعرة والماتريدية وغيرهم من أهل الكلام المذموم.
- ٢- قوله «بمنع حوادث لا أول لها» وهذا معناه عند أهل العلم أن الله عز وجل كان معطلا عن الخلق والفعل والكلام في الأزل حتى خلق القلم، كما هي عقيدة المعتزلة والأشاعرة والماتريدية وغيرهم من أهل الكلام المذموم.
- ٣- قوله بأن العمل الصالح مخلوق، والعمل الصالح كما دل عليه حديث أبي هريرة يشمل الإيمان، والقول بأن الإيمان مخلوق هو قول الجهمية.
- ٤- قوله بأن أسماء الله ليست توقيفية بل مشتقة كما هو قول الكرامية والمعتزلة، وزاد على ذلك حين نسب هذا الكلام لعامة السلف وهم منه برآء كما بينا في «فتح المنان».
- ٥- قوله بأن العمل الصالح عمل الجوارح ليس ركناً من أركان الإيمان كما هو قول المرجئة، والدفاع عن هذا القول بصورة شديدة واتهام السلف القائلين بضد قوله بالتكفير.
- ٦- قوله بأن الأنبياء معصومون من صغائر الذنوب - محرفاً بذلك معاني الآيات الكثيرة التي جاءت تثبت وقوع المعصية منهم، تحريفاً يقول عنه ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: هو من جنس تحريف الباطنية. وهو في هذا القول يوافق المعتزلة كما يقول أبو الفرج المقدسي رَحِمَهُ اللهُ.

هذا فضلاً عن البدع التي أصلها هو بنفسه ولم يسبقه إليها أحد مثل:

١- قوله بأن طلب الدعاء والشفاعة من الغائب ليس شركاً أكبر وإنما هو بدعة ووسيلة من وسائل الشرك. مخالفاً بذلك إجماع المسلمين.

٢- قوله بأن أصل الإيمان هو: لا إله إلا الله. وأما محمد رسول الله «فهو ليس شرطاً ابتداءً بل لا يكون شرطاً إلا بعد بلوغ الإنسان، بخلاف شهادة أن لا إله إلا الله». اهـ مخالفاً بذلك إجماع المسلمين.

٣- قوله بأن أخوة يوسف عليه السلام وقعوا في الكفر ولولا العذر بالجهل لكفروا كفراً مخرجاً من الملة، ولكنهم معذورون بجهلهم، مخالفاً بذلك إجماع المسلمين.

٤- قوله بأن شفاعته النبي ﷺ في أبي طالب لا ندرى أهى خاصة بالنبي ﷺ فيه أم هى لغيره؟ وهو بذلك يخالف أهل السنة والجماعة الذين يقولون بأن شفاعته النبي ﷺ في أبي طالب خاصة به فيه.

٥- توقفه في الخضر وترجيحه أن التوقف فيه هو القول الصحيح مخالفاً جميع أهل العلم قبله الذين لم ينقل عنهم أصلاً القول بالتوقف فيه فكيف بترجيحه؟

هذا ما ظهر في الجزء الأول من فتح المنان في نقد شرح منة الرحمن فضلاً عما يقرب من عشرين خطأ عقدياً آخر في الجزء الثانى من نقد «شرح منة الرحمن»، وهذا الكتاب الذى بين أيدينا «الإنصاف» وفيه ما يقرب من عدد هذه البدع والأخطاء.

والخطير فى ذلك أنه يُمرّر كل هذه البدع الخطيرة باسم أهل السنة والمنهج السلفى حتى سُمى الكتاب بهذا الاسم الذى يغرى من لا علم عنده: «المنة شرح اعتقاد أهل السنة» أو «شرح منة الرحمن».

وهذا الاسم مخالف لحقيقة الكتاب تمامًا لكثرة البدع الموجودة فيه، وأصح ما سمعت في اسمه التي يستحق أن يطلق عليه ما قاله فضيلة الشيخ محمد سعيد رسلان حيث قال: إنه ليس بمنة الرحمن بل هو نقم الرحمن؛ وذلك لأن من قرأه واعتقد ما فيه تحمّل ما يقرب من خمسين مسألة مخالفة لما عليه جماهير أهل السنة، فيكون من المبتدعين من حيث لا يشعر وهو يظن أنه درس أفضل كتاب عقدي في هذا الوقت الحاضر، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وهذا ذكرني بكتاب الشفاء لابن سينا حيث سماه ابن سينا بالشفاء وهو كتاب الأمراض الفتاكة التي تمرض وربما تقتل من اعتقد ما فيه، ولذلك قال شيخ الإسلام «كان يقال: أبو حامد -أى الغزالي- أمرضه الشفاء» أى كتاب الشفاء، فالعبرة ليست بالأسماء وإنما بالحقائق.

وهكذا يقول أى سلفى على الجادة لمن درس كتاب «شرح منة الرحمن» واعتقد ما فيه:

من درس شرح المنّة واعتقده فليس منا

أى ليس من أهل السنة، وذلك لاعتقاده ما يقرب من خمسين مسألة مخالفة لاعتقاد أهل السنة.

مع أن أتباع الدكتور ياسر يمدحون هذا الكتاب جدًّا، وهم كما تبين يعتقدون أنهم أفضل الناس وأحق الناس بإقامة الخلافة التي يزعمون السعى لإقامتها، وهم يعتقدون أنه لا يكون معهم من لم يدرس هذا الكتاب فيقولون:

من لم يدرس المنّة فليس منا

وهذا المدح يذكر بك بقول الزمخشري المعتزلى في تفسيره «الكشاف» الذى حشاه بعقيدة المعتزلة، ولكن سبحانه الله ما من مبتدع إلا ويمدح ما يكتب حتى يصوره أفضل ما كتب فى بابه، قال الزمخشري فى مدحه لكشافه:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد ... وليس فيها لعمري مثل كشافي

إن كنت تبغى الهدى فالزم قراءته ... فالجهل كالداء والكشاف كالشافي

ولما رأيت أمر هذا الرجل قد استفحل وبدأ ينشر بين الناس عقيدته، مع أن بعض أهل العلم وطلبة العلم قد ردوا على أشياء مما هو عليه من بدع وضلال فلم يرتدع، بل استمر على ما هو عليه، وزاد الأمر سوءاً ثناء أتباعه عليه بصورة تجعله من أعلم الناس في العقيدة، عندها بينت في فتح المنان أنه رجل مبتدع وعلى ضلال عظيم لكثرة مخالفاته، ولا استخدام طرُق أهل البدع في إثبات عقائده الباطلة، من كذب على العلماء وأكثرهم ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، لعلمه بثقة طلبة العلم في أقواله، واقتطاع لكلام العلماء حتى يثبت أن هذا العالم يقول بقوله، مع أن إثبات بقية الكلام يُظهر عكس ذلك، ولكن من الذي سيرجع إلى المراجع بعد الثقة في من ينقل؟ ومن سيملك المراجع أصلاً ليرجع إليها؟ وهذا الذي فعلت هو ما عليه أهل العلم. وهو ما حث عليه أهل العلم. وهو الذي أوجبه أهل العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن أصر على فعل البدع وتحسينها فإنه ينبغي أن يعزر تعزيراً يردعه وأمثاله عن مثل ذلك، ومن نسب إلى رسول الله ﷺ الباطل خطأ فإنه يعرف فإن لم ينته عوقب، ولا يحل لأحد أن يتكلم في الدين بلا علم ولا يعين من يتكلم في الدين بلا علم، أو أدخل في الدين ما ليس منه»^(١).

فلما بينت حقيقة الرجل حتى يحذره الناس اعترض بعض الأفاضل وقالوا: ما ينبغي هذه الشدة التي تعاملت بها، فإن ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ والنووي رَحِمَهُ اللهُ ما تعامل معهم جماهير أهل العلم بمثل هذه الصورة بل بينوا خطأهم في التأويل وغيره وحفظوا مكانتهم.

(١) نقلاً عن طريق الوصول (ص ١٢٤).

وأقول: إن من قال هذا القول أظنه لم يدرك التقسيم الذى قسمناه قبل ذلك، فإن الحافظ ابن حجر والنووى رحمهما الله عند أهل العلم يندرجان تحت القسم الثانى من هذا التقسيم، وأما ياسر برهامى فلا يختلف منصف أحد أنه لا يندرج إلا تحت القسم الثالث لكثرة وخطورة البدع التى نشرها بين المسلمين.

وأعتقد أن من سَوَّى بين الحافظ ابن حجر والنووى رحمهما الله وبين ياسر برهامى أنه قد ظلم الحافظ ابن حجر والنووى ظلماً بيناً، وأنه سيسأل عن هذه الشهادة بين يدي الله تعالى.

إن من سوى بين ابن حجر العسقلانى وبين ياسر برهامى قد خالف المنهج الربانى، فأخطاء الحافظ لا تتجاوز أصابع اليد، وأخطاء وبدع الدكتور قد تجاوزت الحد، لذا كان الرد على الدكتور لابد أن يكون أشد والتحذير منه لابد أن يكون أوكد، وهذا هو المنهج الأسد.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

وهو يتحدث عن خطورة البدع: «ولهذا اشتد نكير السلف والأئمة لها وصاحوا بأهلها من أقطار الأرض، وحذروا فتنهم أشد التحذير، وبالغوا فى ذلك ما لم يبلغوا مثله فى إنكار الفواحش والظلم والعدوان، إذ مضرة البدع وهدمها للدين ومنافاتها له أشد»^(١).

والآن أقول لهؤلاء الأفاضل الذين ظنوا أننى بالغت فى حكمى عليه اتقوا الله فى المنهج السلفى لا يجوز تميع المنهج للحفاظ على الأشخاص أياً ما كانوا ألا ترونه يقول:

١ - بحجية إجماع آل بيت النبى ﷺ كما قالت الشيعة الاثنا عشرية الروافض.

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٧٢).

- ٢- «بولاية الفقيه» النظرية التي أصلها الخميني للشيعة الاثنا عشرية الروافض.
- ٣- بعدم السمع والطاعة للأئمة كما تفعل الشيعة الاثنا عشرية الروافض.
- ٤- بأن مسألة الإمامة من مسائل الاعتقاد الكبرى كما يقول الشيعة الاثنا عشرية الروافض.
- ٥- دعوته إلى الاتفاق على تحذير الناس من ولاية الأمور وبيان ضررهم، وتسميتهم دعاة على أبواب جهنم، ونشر ذلك بين الناس، وقد بين العلماء أن الخروج على الحكام باللسان هو منهج الخوارج؛ لأنه بداية الخروج بالسلاح كما سننقل أقوالهم في ثنايا البحث.
- ٦- تكفير ولاية الأمور والأنظمة الحاكمة كما هو منهج الخوارج.
- وغير ذلك كثير تجده في هذا الكتاب أكثر من عشرين مسألة فضلاً عما في «فتح المنان»، مع ما يزيد على خمس عشرة مسألة في «فضل الغنى الحميد» منها على سبيل المثال:
- ١- قوله بأن الشرك في النذر لغير الله ينقسم إلى شرك أكبر وشرك أصغر مبتدعاً بذلك قولاً لم يقله أهل العلم، ومخالفاً بذلك إجماع المسلمين القائلين بأن النذر لغير الله شرك أكبر فقط لا ينقسم.
- ٢- قوله ومن لم يوحد الله لم يعرفه وإن أقر بوجوده وأقر ببعض أسمائه وصفاته. مخالفاً بذلك الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم والأئمة الذين أثبتوا المعرفة لكثير من المشركين.
- هذا فضلاً عما في كتبه الأخرى من المخالفات لمن تتبعها، ولا أدري إن كان الدكتور ياسر مع كل هذه البدع من أهل السنة فمتى يكون الإنسان من أهل البدعة؟؟؟؟!!!

كيف يكون سلفياً مع أن مسألة واحدة من المسائل التي يدعو إليها في غير ما كتاب من كتبه كفيّلة بإخراجه من المنهج السلفي بشهادة إمام من أكبر أئمة المسلمين في هذا الزمان، ألا وهو فضيلة الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ وَهُوَ مسألة تكفير الحكماء ونقض بيعتهم والخروج عليهم باللسان، بدعوته إلى الاتفاق على التحذير منهم.

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

«من ادعى السلفية، والتي هي الكتاب والسنة، فعليه أن يسير مسيرة السلف وإلا الاسم لا يغنى عن حقيقة المسمّى، قد ذكرت آنفاً بأن من دعوة العلماء قاطبة أنه لا يجوز الخروج ولا يجوز التكفير فمن خرج عن دعوة هؤلاء لا نسميه بأنه سلفي!....»^(١).

إن خطورة الدكتور ياسر وعقائده التي ينشرها بين الناس على أنها عقائد أهل السنة أمر أبين من أن يحتاج إلى بيان؛ لأنه أشهر عند أهل الحق وأظهر من الشمس في رابعة النهار. ومع ذلك فإن خطورته تزداد بسبب هذه الجماعة الحزبية التي أسسها هو ورفاقه والتي تُدعى بسلفية الإسكندرية، أي التي أسست بالإسكندرية؛ لأن كل المؤسسين كانوا من الإسكندرية، وذلك لأن الانحراف إذا كان انحرافاً فردياً ونشر فربما لا يتبعه عليه أحد، أو إن اتبعه مجموعة من الناس فسيكونون في بلاد متفرقة وأماكن متفرقة لا رابط بينهم ولا علاقة، وأما عندما تؤسس جماعة على هذا الانحراف، فإن معنى ذلك أن كل من سيدخل هذه الجماعة فسيحمل هذه المعتقدات وهذه الأفكار وخصوصاً والدكتور ياسر يقول في «فقه الخلاف» كما سيأتى (ص ٤)، وهو يرد على من ينكر وجود الجماعات من أهل

(١) فتاوى العلماء الأكابر فيما أهدر من دماء في الجزائر (ص ١٠٥).

العلم: «فتعطلت تلك الطاعات التي لا يطيق الأفراد القيام بها والتي لا يمكن إتمامها بأى صورة إلا بالاجتماع حول قيادة واحدة وفهم واحد وعمل واحد».

ومعنى ذلك - وهو الحاصل فعلا - أن كل من يدخل هذه الجماعة لابد له من دراسة كتب العقيدة التي ألفها وغيرها من كتبه؛ لأنه عندهم مجدد الدين وأعلم أهل الأرض في العقيدة، وراجع كتاب «حوار هادئ» ترى من ذلك المدح والثناء العجب العجائب الذى لا يقال مثله فى ابن باز ولا ابن عثيمين ولا الألبانى رحمهم الله فضلا عن غيرهم من أهل العلم.

ومن ذلك قول مؤلفه عن ياسر كذبا وزورا وافتراء إنه: «فارس أحيا الله به دينه فى قلوب الآلاف من الخلق بل ربا الملايين، عالم حمل لواء العقيدة وناصح عنها بنفسه - قبل قلمه وماله - طوال ثلاثة عقود أو تزيد، أحيا مذهب السلف فى بلاد لم تكن تعرف لها ديناً إلا أخلاطاً من الأشعرية والعلمانية والصوفية، واليوم تتكالب عليه الفئة الباغية تبغى محو أثره»^(١).

وقال الدكتور سيد العفانى وهو من أكثر من أثنى على برهامى، وأعتقد أنه ممن سيتحمل معه إثم هؤلاء الذين أضلهم عن منهج السلف بسبب هذه الشهادات الكاذبة التى شهد بها، والتى لا تدل إلا على شيئين لا ثالث لهما، إن كان يعرف حقيقة ما عليه هذا الرجل من ضلال فهو من الذين يضلون الأمة على علم، وإن كان لا يعرف هذه المخالفات فهو إذن لم يدرس عقيدة السلف، فتكون هذه الشهادة جرماً عظيماً؛ لأنه غرر بالأمة حيث يقول فى بعض ثنائيه عليه: «يكفى الشيخ نصره من ربه أن نصبه لنشر راية العقيدة الصحيحة السمحة، وكسر شوكة البدعة، والكشف عن زيوف وعوارات أنصار العقائد الفاسدة وجهالات سمات المبتدعة، يكفى الشيخ نصره من ربه أن صيره أميناً على هذه العقيدة ويحفظ الله به

(١) حوار هادئ (ص ٤) لهيثم توفيق.

وبإخوانه هذه العقيدة وينشرها بهم، ولا ينكر هذا إلا من ينكر الشمس في رابعة النهار، ولو لم يكن له من فضل إلا هذا لكفاه... وهو خير حارس يقظ لهذه العقيدة وسدٌ تحتبس وراء أسواره العالية أمواج الانحرافات العقدية»^(١).

قلت: ولا عجب أن ترى هذا الكلام وهذا الإعجاب منه ومن أتباعه، فهذه عادة أهل الأهواء دائماً وهم على دربهم سائرون.

روى عبد الله بن أحمد في كتاب السنة بإسناد حسن عن أبي عوانة قال: «ما رأيت عمرو بن عبيد وجالسته قط إلا مرة واحدة. قال: فتكلم وطول ثم قال حين فرغ: لو نزل ملك من السماء ما زادكم على هذا»^(٢).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

«وقد روى أن واصلاً تكلم مرة بكلام فقال عمرو بن عبيد: لو بعث نبي ما كان يتكلم بأحسن من هذا»^(٣).

إن هذه الجماعة «سلفية الإسكندرية» من أخطر الجماعات على الساحة المصرية، وذلك لما حظى به مشايخها من شهرة جعلتهم أهل ثقة عند كثير من الشباب والجيل الصاعد، وخصوصاً ياسر برهامي، مما ساعد على نشر هذه البدع بين الناس، وهنا يكمن الخطر، وذلك لأن كثيراً من أهل العلم والدعاة لم تظهر لهم حقيقة البدع التي يدعون إليها فكان ذلك سبباً في سكوتهم عليهم وعدم الكلام فيهم، فكان هذا السكوت سبباً في نشر مذهبهم بين الناس وخصوصاً الشباب؛ لأن أتباع هذه الطائفة يقولون لهؤلاء الشباب: لو كنا خطأ أو على ضلال لحذر منا الشيخ فلان والشيخ فلان، أما وقد تركونا ولم يتعرضوا لنا فإن ذلك دليل على أننا

(١) مقدمة سيد العفاني لكتاب قراءة نقدية (ص ١٥).

(٢) كتاب السنة (٢/ ٤٣٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٤).

على صواب. ومن هنا نناشد دعاة الحق جميعاً بيان حقيقة هذه الجماعة وما عليه هذه الفرقة، وألا تأخذنا في الله لومة لائم حتى وإن كان لمشايخهم بعض الردود على العلمانيين، أو نشر لبعض السنن، فإن البدع التي هم عليها والتي ينشرونها ويزينونها للشباب أعظم وأخطر، ولا بد من الوقوف أمامهم نصيحاً للأمة ولشبابها، وإلا فستعود الفتنة في مصر جذعاً كما كانت أيام الجماعة الإسلامية، فأدركوا مصر يرحمكم الله من هذه الفرقة التي تدعى السلفية، أدركوا الشباب قبل أن تظهر الفتنة جهاراً.

فماذا بعد تكفير الحكام وخلع بيعتهم وإنهاء ولايتهم وعدم السمع والطاعة لهم وعدم الاعتراف بحق الأمر والنهي لهم؟ والدعوى إلى الاتفاق على التحذير منهم وإظهار ضررهم وإظهار ذلك بين الناس وتربية الشباب على بيعة أمثال العلماء على الولاية الشرعية التي يكون له فيها حق السمع والطاعة والأمر والنهي؟ وهو طبعاً لا يكون إلا من فرقته؛ لأنهم كما سننقل أنهم يعتقدون أنفسهم أحق الجماعات بإقامة الخلافة المزعومة.

أقول: ماذا بعد كل هذا إلا الأمر بحمل السلاح إذا أتحت الفرصة وعندها تقع الملاحم والفتن مرة أخرى، فماذا ننتظر يا دعاة الإسلام ويأهل العلم حتى نحذر من هذه الفرقة؟ هذا فضلاً عن إفسادهم في عقيدة المسلمين؟ ماذا ننتظر؟ لماذا يمتنع البعض من بيان الحق في هذه الفرقة وإظهاره أمام الجميع حتى يحذرها الشباب؟ هل هو ادعاء أن هذا يحدث فرقة في الصف!!!

أقولها صريحة واضحة: إن كان أحد يظن أن هؤلاء بما أحدثوه في عقيدة أهل السنة وفي المنهج السلفي ما زالوا في الصف فبئس ما ظن. وأعتقد أنه بهذا على خطر عظيم، وهو بحاجة إلى دراسة جديدة للمنهج السلفي، وهذا الصف على هذه الحال ليس صفّاً نقياً لا بد من تنقيته؛ لأنه مخالف لمنهج السلف الصالح.

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

«حين تكون فرقة وتدعو إلى ضلالها وتزينه في قلوب العوام ومن لا علم عنده، فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس وهم من شياطين الإنس، فلا بد من التصريح بهم بأنهم من أهل البدع والضلالة؛ لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تركوا أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم»^(١).
فيا علماء الإسلام ويا دعاة الإسلام في كل مكان وخصوصاً بمصر، أنقذوا شباب مصر من خطورة هذه الجماعة التي تنشر كل هذا الضلال باسم المنهج السلفي ليروج على الشباب الذي جاء محباً معظماً متمنياً أن يتعلم المنهج السلفي، فإن هذا هو حقهم عليكم فضلاً عن حق الله عليكم في رد عدوان هؤلاء على الكتاب والسنة والعقيدة الصحيحة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن بعض حقوق الله على عبده رد الطاعنين على كتابه ورسوله ودينه ومجاهدتهم بالحجة والبيان، والسيف والسنان، والقلب والجنان، وليس وراء ذلك حبة خردل من إيمان»^(٢).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ في بيان أنواع الأقلام:

«القلم الثاني عشر: القلم الجامع وهو قلم الرد على المبطلين، ورفع سنة المحقين، وكشف أباطيل المبطلين، على اختلاف أنواعها وأجناسها، وبيان تناقضهم وتهافتهم وخروجهم عن الحق ودخولهم في الباطل، وهذا القلم في الأقلام نظير الملوك في الأنام، وأصحابه أهل الحجة الناصرون لما جاءت به الرسل، المحاربون لأعدائهم، وهم الداعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة

(١) الاعتصام (٢/ ٢٢٨، ٢٢٩).

(٢) هداية الحيارى (ص ١٠).

والمجادلون لمن خرج عن سبيله بأنواع الجدال، وأصحاب هذا القلم حرب لكل مبطل وعدو لكل مخالف للرسل»^(١).

فهيا يأهل السنة بينوا الحق للشباب الذين غرر بهم ودخلوا معهم، وصارحوهم بحقيقة ما هم عليه من ضلال علَّهم يعودون إلى رشدهم وإن كان الأمر صعباً؛ وذلك لأن من تشرب البدعة وأحبها وأحب أهلها يصعب عليه تركها إلا أن يشاء الله شيئاً.

وهذا يذكرني بأخ قال لى لما نزل «فتح المنان»: هل كتبت هذا الكتاب ليعود من دخل هذه الجماعة إلى الحق؟ فقلت: لا... لأننى أعتقد أن من دخل هذه الجماعة وتشرب هذه المعتقدات فمن الصعب أن يتركها، وما رأينا صاحب هوى عاد بسهولة إلا أن يشاء الله، بل كتبت حتى أثبت إخوانى أهل المنهج الصحيح على ما هم عليه حتى لا يغتر أحد بهذه الجماعة. اهـ.

ووالله لقد قلت هذا الكلام مما شاهدته منهم ومن غيرهم وما قرأته لأحد قبل ذلك حتى قرأته أثناء كتابتى هذا الكتاب، فحمدت الله تعالى على توفيقه لهذا الفهم الموافق لفهم أهل العلم، وليس معنى ذلك أنه لن يترك البدعة أبداً. فالله يمن على من يشاء، بل المراد أن الأمر يكون صعباً يحتاج إلى مراجعات كثيرة جداً حتى تزول الغشاوة التى تحجب عن قلبه معرفة الحق.

قال الشاطبى رَحِمَهُ اللهُ :

«فكذلك صاحب الهوى إذا دخل قلبه وأشرب حبه لا تعمل فيه الموعظة ولا يقبل البرهان ولا يكثرث لمن خالفه...»^(٢).

هذه هى الحقيقة فأدركوا الشباب قبل أن يصلوا إلى هذه الحالة.

(١) التبيان (ص ١٣١، ١٣٢).

(٢) الاعتصام (٢/ ٢٦٨).

وقبل أن أنهى هذه المقدمة أقول لمن غرر به من الشباب فانتفى إلى هذه
الفرقة: احذروا من تعظيم كلام مشايحكم حتى لا يحملكم هذا التعظيم على رد ما
جاءكم من الحق.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ :

وهو يتكلم عن قول الله تعالى في وصف المؤمنين: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا
رُسُلِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً﴾ [التوبة: ١٦] قال: «ولا وليجة أعظم ممن جعل رجلاً بعينه
مختاراً على كلام رسول الله ﷺ وكلام سائر الأمة يقدمه على ذلك كله، ويعرض
كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة على قوله، فما وافقه منها قبله لموافقته لقوله،
وما خالفه منها تطف في رده وتطلب له وجوه الحيل، فإن لم تكن هذه وليجة فلا
ندري ما الوليجة؟!»^(١).

واحذروا أن تنتصروا للباطل تعظيماً لشيوكم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :

«فلا ينتصر لشخص انتصاراً مطلقاً عاماً إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة
انتصاراً مطلقاً عاماً إلا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين»^(٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في الدروس المستفادة من قصة دوس :

«وفيها أنه لا ينبغي للعاقل أن يقلد الناس في المدح والذم ولا سيما ممن
يمدح بهوى ويذم بهوى، فكم حال هذا التقليد بين القلوب وبين الهدى، ولم ينج
منه إلا من سبقت له من الله الحسنى»^(٣).

فاحذر أن تقلد من يمدح بهوى أو يذم بهوى.

(١) إعلام الموقعين (٢/ ١٧٩).

(٢) منهاج السنة (٥/ ٢٦٢).

(٣) زاد المعاد (٣/ ٦٢٧).

فقد روى اللالكائي عن علي بن حرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي»^(١).

وقال الإمام البربهاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في شرح السنة:

«إذا ظهر لك من إنسان شيء من البدع فاحذره، فإن الذي أخفى عنك أكثر مما أظهر»^(٢).

وفى النهاية أقول:

لقد بذلت ما أستطيع في بيان الحق ورد ما عليه هذه الفرقة من باطل وأوذيت في سبيل ذلك منهم إيذاءً شديداً كما أودى غيري؛ لأن أسهل شيء عندهم كعامة أهل البدع والتحزب إن لم يستطيعوا رد الحق اتهموا الشخص الذي جاء به بكل ما يستطيعون: تكفيرى - عميل - جاهل، إلى غير ذلك من هذه الاتهامات التى سيسألون عنها يوم القيامة.

وأعتقد أن هذا ليس بضائرى؛ لأنه ثمن الصدع بالحق وبيان ما عليه أهل الباطل في كل زمان ومكان، وأقولها دائماً: لو كانت نصره الحق وإظهار عقيدة أهل السنة ورد عدوان المعتدين على معالم المنهج السلفى الصحيح لا تكون إلا على تمزيق عرضى وتقطيع أوصالى وإزهاق روحى، فقد فزت ورب الكعبة.

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل وجميع أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتى يوم القيامة.

وأن ينصر الإسلام ويحفظ على المسلمين دينهم وأرضهم وأموالهم وأعراضهم، وأن يرد عنهم عدوان المعتدين، وكيد الكائدين، وتربص الكافرين.

(١) (١/٦٥٥).

(٢) شرح السنة للبربهاري.

وأن يهدى المسلمين جميعاً لطاعته واتباع سنة نبيه ﷺ والسير خلف علماء المسلمين على منهج السلف الصالح، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه

أبو عبد الله

أحمد بن زايد بن حمدان

المحلة الكبرى - الغربية - مصر

ت: ٠٠٢ / ٠١٠٢٨٥٢٠٨٠

تمهيد

اعلم رحمك الله أن كل المسائل المنتقدة هنا موجودة في كتاب «فقه الخلاف»
للدكتور ياسر برهامي إلا مسألتين:

الأولى: قوله: بحجية إجماع آل البيت.

الثانية: قوله والإمامة والخلافة من مسائل الاعتقاد الكبرى.

وهما من كتاب «شرح منة الرحمن».

* ملحوظة *

لم أنتقد كل المسائل الموجودة في كتاب «فقه الخلاف» والتي خالف فيها
المؤلف أئمة السلف وعقيدة أهل السنة.

ذكرت في التمهيد مسألة من المسائل المهمة وهي وجوب احترام وتوقير
أهل العلم، وبعض اعتداء ياسر برهامي على أهل العلم الكبار.

لقد قسمت المسائل المنتقدة في هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يتعلق ببعض المسائل العقدية والفقهية المنتقدة في كتاب «فقه
الخلاف»، وإذا كانت المسألة مذكورة قبل ذلك في كتابي «فتح المنان» أحاول
ألا يكون الكلام فيها هنا كما كان هناك تمامًا، بل أنقل ما وقفت عليه من
درر أهل العلم مما لم أذكره هناك، أو أختصر المسألة وأرجع القارئ في
تفصيلها إلى «فتح المنان».

القسم الثاني: ما يتعلق بكلامه على حكام المسلمين وتكفيرهم ونقض بيعتهم
وعدم السمع والطاعة لهم، والتحذير منهم، وقوله بولاية الفقيه، وبيان
خطورة هذه المسائل وكلام العلماء فيها.

القسم الثالث: نقد تأكيده على مشروعية الجماعات، ورد عدوانه على أهل العلم بسبب اعتبارهم الجماعات فرقاً ظهرت في الإسلام وخصوصاً التبليغ والإخوان المسلمين.

وبيان إثبات أن سلفية الإسكندرية أى الجماعة البرهامية جماعة من الجماعات لهم أمير ومنهج وإلزام بالسمع والطاعة وغيرها من مبادئ أى جماعة على الساحة. بيان الآثار السلبية المترتبة على ما يدعو إليه الدكتور ياسر في كتابه «فقه الخلاف» ثم ختمت الكتاب.

تنبيه:

لكتاب «فقه الخلاف» طبعات كثيرة، وكل الطبعات كلام الدكتور ياسر فيها لم يتغير، ولكن أرقام الصفحات تتغير بحسب الطبعة. والطبعة التى اعتمدت عليها فى هذا النقد هى طبعة دار العقيدة الطبعة الثانية (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

من أصول أهل السنة والجماعة توقير العلماء واحترامهم والتأدب معهم

إن من الميزات العظيمة التي يتميز بها أصحاب المنهج السلفي التوقير الشديد لعلمائهم وأئمتهم، واحترامهم وتبجيلهم وإجلالهم وتعظيمهم بما ينبغي لهم، وذلك منهم امتثال وتطبيق لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

فقد نبهنا الله على علو مكانتهم ورفعة مقامهم فقال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من لم يُجِلَّ كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه»^(١).

قال المناوي رحمته الله:

«ومعرفة حق العالم هو حق العلم بأن يعرف قدره بما رفع الله من قدره، فإنه قال: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾ ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ فيعرف له درجته التي رفع الله له بها آتاه من العلم»^(١).

وهذا هو الذي عليه أئمة الدين حتى قال الطحاوي رحمته الله في عقيدته:

«وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين أهل الخير والأثر وأهل الفقه والنظر، لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل»^(٢).

(١) رواه أحمد وحسنه الألباني رحمته الله في صحيح الجامع (٥٤٤٣)، وحسنه الهيثمي والسيوطي، والمناوي في فيض القدير (٤٧١/٥).

(٢) شرح الطحاوية (١٢٥٩/٢).

قال ابن أبي العز الحنفى رَحِمَهُ اللهُ :

«فيجب على كل مسلم بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين كما نطق به القرآن، خصوصاً الذين هم ورثة الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يهتدى بها في ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرائتهم، إذ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ علماؤها شرارها إلا المسلمين فإن علماءهم خيارهم، فإنهم خلفاء الرسول ﷺ من أمته، والمحيون لما مات من سنته، فبهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وكلهم متفقون اتفاقاً يقيناً على وجوب اتباع الرسول ﷺ...»^(١).

وقال فضيلة الشيخ صالح آل الشيخ فى شرحه على الطحاوية :

«هذه الجملة من هذه العقيدة المباركة قرر فيها الطحاوى منهج أهل السنة والجماعة فى التعامل مع أهل العلم من أهل الأثر وأهل الفقه فإنهم كما قال «لا يذكرون إلا بالجميل» لأنهم نقلة الشريعة، ولأنهم المفتون فى مسائل الشريعة، ولأنهم المبينون للناس معنى كلام الله عز وجل فى كتابه ومعنى حديث النبى ﷺ، وهم الذين يدفعون عن الدين ويذبون عنه بتثبيت العقيدة الصحيحة وتثبيت سنة النبى ﷺ، ورد الموضوعات والأحاديث المنكرة والباطلة التى أضيفت للنبى ﷺ، فهم إذن حماة الشريعة الحماية العلمية، ولهذا كان العلماء ورثة الأنبياء؛ لأن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم، والذين حمّوا العلم هم الصحابة رضوان الله عليهم، وهم التابعون من علماء السلف وعلماء تابعى التابعين من أهل الحديث ومن أهل الفقه. فهؤلاء منهج أهل السنة والجماعة أن يذكر الجميع بالجميل وألا نقع فى عالم من العلماء لا من أهل الحديث ولا من أهل الفقه بل يذكرون بالجميل ولا يذكرون بسوء، وإنما يرجى لهم فيما أخطئوا فيه أنهم إنما

(١) شرح الطحاوية (٢/١٢٥٩).

اجتهدوا ورجوا الأجر والثواب، والخطأ لا يتابع عليه صاحبه.... وسيأتي في مسألة مستقلة إن شاء الله - أن القدح فيهم يرجع في الحقيقة عند العامة إلى قدح في حملة الشريعة ونقله الشريعة، وبالتالي فيضعف في النفوس محبة الشرع؛ لأن أهل العلم حينئذ في النفوس ليسوا على مقام رفيع وليسوا على منزلة رفيعة في النفوس، فحينئذ يشك فيما ينقلونه من الدين وفيما يحفظون به الشريعة، فتؤول الأمور حينئذ إلى الأهواء والآراء فلا يكون ثم مرجعية إلى أهل العلم فيما أشكل على الناس فتنفصم عرى الإيمان.

لهذا كان ذكر العلماء بسوء هو من جنس ذكر الصحابة بسوء، ولهذا أتبع الطحاوي ذكر الصحابة بذكر العلماء، يعنى لما فرغ من ذكر الصحابة ذكر العلماء؛ لأن القدح في الصحابة والقدح في العلماء منشؤه واحد ونهايته واحدة، فإن القدح في الصحابة طعن في الدين، والقدح في العلماء المستقيمين والعلماء الربانيين فيما أخطئوا أو فيما اجتهدوا فيه، هذا أيضًا يرجع إلى القدح في الدين، فالباب باب واحد^(١).

قلت: ولما كان العلماء الربانيون هم السد المنيع أمام انتشار البدع والأهواء، كان أهل البدع دائمًا يحبون تنقص العلماء وتسفيههم وتجهيلهم تصريحًا أو تلميحًا، وذلك ليظهر لأتباعه أنه الأعلم والأفضل فلا يرجعوا إلى أهل العلم فيما أشكل عليهم، وإنما يرجعون له هو لما ترسخ في عقولهم أنه أفقه منهم وأعلم، وهذا أسلوب خسيس مشين، وأخبثه وأشدّه دهاءً من يظهر للناس تعظيم العلماء ثم هو من طرف خفى يقع فيهم ويقدح ويرميهم باتهامات خطيرة تجعل المبتدئ يتعد عنهم خوفًا على نفسه منهم، عندئذ لا يجد أمامه إلا هذا المبتدع ليتخذة إمامًا مع المدح له والتعظيم والتبجيل معتقدًا أن الله حباه بما لم يعطه لغيره.

(١) شرح الطحاوية (٢/ ١٢٥٨ - ١٢٦٠).

ومن هؤلاء الذين وقعوا في العلماء بأسلوب خفى ذلك الدعى ياسر برهامى، ومن ذلك:

١ - طعنه الشديد في العلماء الذين حملوا حديث حذيفة في اعتزال الفرق على اعتزال الجماعات وقالوا: إن هذه الجماعات فرق شتت الأمة. وهؤلاء العلماء هم أكابر أهل العلم في هذا الزمان الشيخ الألبانى والشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين والشيخ مقبل والشيخ الفوزان وغيرهم، وقد نقلنا فتاويهم في أثناء البحث فقال في «فقه الخلاف» (ص٤):

«مما دفع بالبعض في محاولة لعلاج قضية الخلاف إلى نبذ العمل الإسلامى الجماعى جملة للتخلص من خلافات الجماعات الإسلامية» اهـ. وكما هو معلوم أنه في الآونة الأخيرة يسمى «الجماعة» بالتعاون على البر والتقوى. ولذلك فهو يقول في هذا الحديث في كتابه «فى مواجهة الفتن» (ص٢٧-٢٩):

«ما أكثر من يجهل هذا الحديث مع كونه من أخطر ما يكون، وفهمه من أعظم ما نحتاج إليه؛ لأننا بالفعل في زمن الدعاة على أبواب جهنم.... فليس المقصود بلا شك من اعتزال الفرق اعتزال أهل الإسلام أو عدم التعاون على البر والتقوى، كما يزعم البعض كذبا وزورا أن هذا هو معنى الحديث».

فتأمل كلامه تجد أنه في فقه الخلاف بيّن أن البعض وهم العلماء حملوا الحديث على الجماعات الإسلامية، وأما في مواجهة الفتن فقد صرح بأن المراد باعتزال الفرق أى فرق الضلال لا كما يقول البعض، أى العلماء كذبا وزورا أن معنى الحديث عدم التعاون عن البر والتقوى، أى اعتزال الجماعات وإلا فليأتنا بعالم واحد قال في هذا الحديث أن المراد منه عدم التعاون على البر والتقوى بالمفهوم الشرعى المجمع عليه.

وأنا أسألكم بالله: أى إهانة أعظم لأهل العلم من اتهامهم بالكذب والزور؟! فهل الألبانى كذاب ومزور؟ وهل ابن باز كذاب ومزور؟ وهل ابن عثيمين كذاب ومزور؟ وغيرهم من العلماء كذلك لما صرحوا بما يعتقدون فى معنى الحديث؛ لأنه لم يوافق ما يعتقد ويقول من البدعة، إنا لله وإنا إليه راجعون.

بل إنه يزداد فى ذلك حين يتهم أعلام الهدى ومصابيح الدجى بأنهم لا يفقهون الواقع ولا يملكون الرؤية الصحيحة لمستقبل العمل الإسلامى، إلى آخر هذه التهم عندما يقول فى «فقه الخلاف» (ص ٩٣):

«وأراح البعض نفسه بأن أقنع نفسه وغيره بإنكار التجمع مطلقاً معللاً ذلك بالعيوب الناشئة عن الجماعات... وأثر العمل الفردى وظهرت التجمعات حول أشخاص الدعاة دون وجود أى نظام للعمل على استكمال العمل الإسلامى والقيام بفروض الكفايات إلا نظام الشيخ والتلميذ وما قد يقتنع به البعض من أعمال الخير، ولا يخفى أن هذه النظرة تفقد الرؤية الصحيحة لمستقبل العمل الإسلامى، ولا تحدد خطوات محددة لتطور العمل...».

ويزداد اعتدائه على أهل العلم القائلين باعتزال هذه الجماعات، فيقبح فى إخلاصهم ويتهمهم بأنهم سبب البلاء الذى تعيش فيه الأمة والمحن التى تمر بها، فيقول فى «آلام المسلمين» (ص ٢٩) وهو يتحدث عن المنهج الذى يراه صحيحاً: «نتجمع عليه ونتآلف ونتكاتف وننسى حظوظ أنفسنا وما نريده لها فى هذه الدنيا من وجهة وسط الناس، ومن أن يقال: فلان عالم، وفلان قارئ، وفلان داعية، وفلان كبير، وفلان عظيم، فلننس ذلك؛ لأنه السبب فى هذا البلاء وهذه المحن».

إلى غير ذلك من هذه الاتهامات والاعتداءات والإساءات التى ستظهر لك فى هذا الكتاب، فأين أحمد بن أبى العينين الذى يدعى أنه ينصر الأئمة الكبار؟ لماذا

لم يرد على شيخه وينتصر للأئمة؟ وأين الدكتور محمد بن إسماعيل الذي غار للدكتور ياسر لما وصفته في «فتح المنان» بما يستحق من أنه مبتدع ضال وقال: هذا سوء أدب. فماذا تقولون الآن أم أن الكيل بمكيالين؟

إن الصحيح في ياسر برهامي وأمثاله أن يعاملوا بما يستحقون من الإهانة جزاء إهانتهم لأهل العلم، فالجزاء من جنس العمل.

قال ابن عساكر رَحِمَهُ اللهُ :

«إنما نحترمك ما احترمت الأئمة...»^(١).

فإن وجدت مني شدة في هذا الكتاب على هذه الجماعة وقائدها برهامي، فاعلم أنها غضبة لله. ونصرة للعقيدة ونصرة للمنهج السلفي ونصرة لأهل العلم الكبار ونصرة للحق. والله المستعان، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(١) سير أعلام النبلاء (١٩ / ٥٨١).

القسم الأول
من
نقد كتاب «فقه الخلاف»

بعض المسائل العقدية والفقهية التي خالف فيها المؤلف منهج أهل السنة
وعلماء السنة وبيان الحق فيها.

١- قال فى «فقه الخلاف» (ص ٨٢) :

تحت عنوان : الموقف من العلماء الذين قالوا ببعض البدع أو بالأقوال الباطلة.

«فعلى سبيل المثال لا يُعَدَّ عَدَنًا... مسألة إنكار العذر بعدم البلاغ فى مسائل الأصول والعقائد خلافاً لأهل السنة قدحاً فى بعض علماء الدعوة الوهابية» اهـ.

قلت : وهذا كلام عجيب غريب، وذلك لأنه لا يوجد أحد من علماء الدعوة النجدية المباركة أبداً ينكر العذر بعدم البلاغ فى العقيدة، ولا أدرى ما الحامل له على هذا الاتهام الخطير لعلماء هذه الدعوة؟ هل يريد أن يصرف الناس وخصوصاً الشباب عن تعلم التوحيد والعقيدة من علماء هذه الدعوة حتى لا يتعلموها إلا من مدرسته؟ وخصوصاً إذا علمت أنه بين قبل ذلك أنه لا يقول بهذا القول إلا جماعات التكفير والتوقف كما:

٢- قال فى «فقه الخلاف» (ص ٧٤) :

تحت عنوان: «ما يبدع فيه المخالف مع الاتفاق على عدم تكفيره... ومن هذا النوع إنكار أصل أن الله لا يعذب أحداً قبل بلوغ الحجة، وقد نقل عليه الإجماع ابن تيمية وابن حزم، وهذا القول قول جماعات من التكفير والتوقف».

وهو هنا يصرح بأن هذا القول الذى يتهم به بعض علماء الدعوة هو قول جماعات التكفير والتوقف، وهذا الكلام فيه تنفير عظيم من علماء هذه الدعوة الذين جددوا عقيدة التوحيد حقيقة لا ادعاءً.

ثانياً هذا الكلام فيه إساءة عظيمة لأهل العلم واتهام صريح لهم بالتكفير كما فعل أعداء الدعوة لتنفير الناس عن هذه الدعوة المباركة.

ونحن نرد عليه بجوابين أحدهما مجمل والآخر مفصل:

أما الجواب المجمل فهو أن نقول له: من أين أتيت بهذا الكلام الذى تتهم فيه أهل العلم بهذه الاتهامات؟ ممن سمعته؟ أو فى أى كتاب قرأته؟

أنا لا أريد منك أكثر من عالم واحد قال بهذا الكلام من علماء هذه الدعوة المباركة، ولك ما تشاء من الوقت أنت وأتباعك لتبحثوا عمن أنكر العذر بعدم البلاغ من علماء هذه الدعوة من عهد مؤسسها الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله إلى فضيلة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله.

فإن لم تجد ولن تجد فاعلم أن علماء هذه الدعوة بريئون من هذه التهمة؛ لأنهم أجمعوا على ما دل عليه الكتاب والسنة وهو «العذر بالجهل لمن لم تبلغه آثار الرسالة وتقم عليه الحجة».

وإليك بعض آثارهم الواضحة المشهورة في هذه المسألة.

قال شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله:

«وأما ما ذكر الأعداء عني أكفر بالظن والموالاتة، أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فهذا بهتان عظيم يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله»^(١).

فهذا نص واضح من الشيخ يبين أن هذه التهمة من التهم القديمة التي حاول أعداء دعوة التوحيد أن ينشروها بين الناس لينفروا الناس عن هذه الدعوة، فبين الشيخ أن هذه التهمة بهتان عظيم، وأن الغرض منها هو صرف الناس عن الحق، وأن منهج الشيخ ودعوته وتلامذته هو عدم تكفير الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة.

وهذا المنهج واضح جداً عن تلامذة الشيخ من بعده رحمهم الله.

قال العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمته الله:

(١) مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب القسم الخامس (ص ٢٥).

«ومن بلغته دعوة الرسل إلى توحيد الله ووجوب الإسلام له، وفقه أن الرسل جاءت بهذا، لم يكن له عذر في مخالفتهم وترك عبادة الله، وهذا هو الذى يجزم بتكفيره إذا عبد غير الله وجعل معه الأنداد والآلهة.

والشيخ - يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - وغيره من علماء المسلمين لا يتوقفون في هذا، وشيخنا رَحِمَهُ اللهُ قد قرر هذا وبينه وفاقاً لعلماء الأمة واقتداءً بهم، ولم يكفر إلا بعد قيام الحجة وظهور الدليل حتى إنه رَحِمَهُ اللهُ توقف في تكفير الجاهل من عباد القبور إذا لم يتيسر له من ينهيه»^(١).

الله أكبر: كلام صريح وفهم صحيح ومنهج رجيح، وكفى به ردًا على هذا الاتهام القبيح.

وقال العلامة الشيخ أبو بطين رَحِمَهُ اللهُ :

«فكل من بلغته رسالة محمد ﷺ وبلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة، فلا يعذر في عدم الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر»^(٢).

وقال العلامة الشيخ سليمان بن سمحان رَحِمَهُ اللهُ :

«فاعلم أن مشايخ أهل الإسلام وإخوانهم من طلبية العلم - الذين هم على طريقتهم - هم الذين ساروا على منهاج شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأخذوا بجميع أقواله في حاضرة أهل نجد وبواديها، الذين كانوا في زمانه فأخذوا بقوله في الموضع السادس الذى نقله من السيرة في بوادى أهل نجد حيث قام بهم

(١) مفتاح الظلام فى الرد على من كذب على الشيخ الإمام (ص ٣٢٤، ٣٢٥).

(٢) الرسائل والمسائل النجدية (٥ / ٥١٠).

الوصف المكفر لهم بعد دعوتهم إلى توحيد الله وإقامة الحجّة عليهم والإعذار والإنذار منهم»^(١).

قلت: فهذه بعض أقوال أئمة الدعوة، ولولا خشية الإطالة لنقلنا عنهم كثيرًا جدًا مما يدل على إجماعهم على العذر بعدم البلاغ موافقة منهم لأدلة الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة.

وهذا يدل على بطلان هذه التهمة الخطيرة التي اتهمهم بها الدكتور ياسر برهامي، والسؤال المهم الآن «لماذا فعل ذلك؟؟».

هل ليثبت أن هناك خللاً في الدعوة النجدية فيحذر لها الشباب ولا يجدوا أمامهم من يتعلمون منه التوحيد والعقيدة الصحيحة إلا الطريقة البرهامية؟؟!!
أليست لحوم العلماء مسمومة، من شمهها مرض ومن أكلها مات؟؟!!
وليس من الإنصاف أن يدفع الفتى يد النقص عنه بانتقاص الأفاضل

(١) منهاج أهل الحق والاتباع .

٣- قال في «فقه الخلاف» (ص ٣٣) :

تحت عنوان - الخلاف السائغ... في الأمور العملية والفقهية قال:
 «... وهذا النوع مسائله أكثر من أن تحصى في الفروع، ومنها الخلاف في بعض أنواع التوسل وليس كل الأنواع، وهو التوسل في دعاء الرب سبحانه بذكر جاه أو حق بعض المخلوقين كمن يقول: أسألك يا رب بحق نبيك أو جاه نبيك أو... وهو يقصد ذاته....».

قلت: هذا الكلام غير صحيح، وفيه تهوين شديد لمسألة التوسل بذات وجاه المخلوقين، وهذا على غير منهج السلف، فلا يوجد أحد من علماء السلف في هذا العصر الذي انتشر فيه الشرك بالقبور، ودعاء أهلها، يهون من شأن التوسل بهذه الصورة حتى يجعله من الخلاف في الفروع، فإن من خبر أحوال العوام والجهلة الطغام علم أن التهوين في هذا يجرهم إلى ما هو أعظم منه، بل والله ليس مقصوداً على العوام كما سنيين بعد قليل، ولم أر للدكتور ياسر قدوة من المعاصرين في هذا القول إلا حسن البناء - ومن على طريقته وشاكلته - الذي قال في الأصل الخامس عشر من أصوله العشرين:

«والدعاء إذا قرن بالتوسل إلى الله تعالى بأحد من خلقه خلاف فرعى في كيفية الدعاء وليس من مسائل العقيدة».

والعجيب أن أهل العلم كالألباني والتوحيدي والفوزان والنجمي وغيرهم قد أنكروا على البناء هذه العبارة وبينوا خطأ هذه العقيدة، ومع ذلك يقف الدكتور ياسر أمام هؤلاء جميعاً مدافعاً عن البناء مبيناً أنه إن قصد بهذا الكلام التوسل بالذات أو الجاه فإن كلامه صحيح، وإنما الخطأ في إطلاق العبارة؛ لأن التوسل منه دعاء غير الله، ومنه طلب الدعاء من غير الله.

٤- فقال في «فقه الخلاف» (ص ٣٣) :

«وقد ظن البعض أن الخطأ في عبارة الأستاذ حسن البنا في الأصول العشرين أن التوسل بخلاف فرعى وليس من مسائل العقيدة راجع إلى ذلك- أى دعاء غير الله وطلب الدعاء من غير الله- وظن أن المسألة من مسائل الاعتقاد التي يبدع فيها المخالف، وهذه نصوص العلماء توضح غير ذلك، وإنما خطأ العبارة في الإطلاق».

قلت: ولم أر أحداً من أهل العلم علق على هذا الإطلاق المزعوم، كل من رأيته علق على كلام البنا إنما علق على التوسل بالجاه والذات، وإليك ردود أهل العلم على حسن البنا ويأسر برهامي في هذه المسألة.

قال العلامة الفوزان حفظه الله :

«التوسل في الدعاء بذوات المخلوقين أو حقهم أو جاههم يعتبر أمراً مبتدعاً ووسيلة من وسائل الشرك، والخلاف فيه يعتبر خلافاً في مسائل العقيدة لا مسائل الفروع»^(١).

وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن مسلم يسأل الله بجاه النبي ﷺ، أو ببركة الرسول، أو بحرمة المصطفى، أو بجاه الشيخ التيجاني، أو ببركة الشيخ عبد القادر، أو بحرمة الشيخ السنوسي، فما الحكم؟

فأجابت: من توسل إلى الله تعالى في دعائه بجاه النبي ﷺ أو حرمة أو بركته أو بجاه غيره من الصالحين أو حرمة أو بركته فقال: «اللهم بجاه نبيك، أو حرمة، أو بركته، أعطني مالاً، أو ولدًا، أو أدخلني الجنة وقني عذاب النار» مثلاً فليس بمشرك شركاً يخرج من الإسلام لكنه ممنوع سداً لذريعة الشرك وإبعاداً للمسلم

(١) وقفات مع كتاب للدعاة فقط (ص ٣١، ٣٢).

من فعل شىء يفضى إلى الشرك، ولا شك أن التوسل بجاه الأنبياء والصالحين وسيلة من وسائل الشرك التى تفضى إليه على مر الأيام كما دلت عليه التجارب وشهد له الواقع، ولقد جاءت أدلة كثيرة فى الكتاب والسنة تدل دلالة قاطعة على أن سد الذرائع إلى الشرك والمحرمات من مقاصد الشريعة. وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

عضو؛ عضو؛ نائب رئيس اللجنة؛ الرئيس

عبد الله بن قعود؛ عبد الله بن غديان؛ عبد الرزاق عفيفي؛ عبد العزيز بن عبد الله بن باز^(١) ولشيخنا العلامة محمد بن صالح بن العثيمين رَحِمَهُمُ اللهُ كلام عظيم يبين خطورة هذا التوسل، وكيف كان شرًا مع كونه من البدع. فقد سئل رَحِمَهُمُ اللهُ عن التوسل هل هو من مسائل العقيدة؟ وعن حكم التوسل بالصالحين؟

فأجاب رَحِمَهُمُ اللهُ بقوله: التوسل داخل فى العقيدة؛ لأن المتوسل يعتقد أن لهذه الوسيلة تأثيرًا فى حصول مطلوبه ودفع مكروهه، فهو فى الحقيقة من مسائل العقيدة؛ لأن الإنسان لا يتوسل بشىء إلا وهو يعتقد أن له تأثيرًا فيما يريد. والتوسل بالصالحين ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: التوسل بدعائهم، فهذا لا بأس به فقد كان الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ يتوسلون برسول الله ﷺ بدعائه يدعو الله لهم فينتفعون بذلك، واستسقى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بعم النبي ﷺ «العباس بن عبد المطلب» بدعائه.

وأما القسم الثانى: فهو التوسل بذواتهم، فهذا ليس بشرعى بل هو من البدع من وجه، ونوع من الشرك من وجه آخر، فهو من البدع لأنه لم يكن معروفًا فى عهد النبي ﷺ وأصحابه، وهو من الشرك لأن كل من اعتقد فى أمر من الأمور

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٥٠١).

أنه سبب ولم يكن سببا شرعياً فإنه قد أتى نوعاً من أنواع الشرك، وعلى هذا لا يجوز التوسل بذات النبي ﷺ مثل أن يقول: أسألك بنبيك محمد ﷺ. إلا على تقدير أنه يتوسل إلى الله بالإيمان بالرسول ومحبه، فإن ذلك من دين الله الذي ينتفع به العبد، وأما ذات النبي ﷺ فليست وسيلة ينتفع بها العبد، وكذلك على القول الراجح لا يجوز التوسل بجاه النبي ﷺ؛ لأن جاه النبي ﷺ إنما ينتفع به النبي ﷺ نفسه ولا ينتفع به غيره، وإذا كان الإنسان يتوسل بجاه النبي ﷺ باعتقاد أن للنبي ﷺ جاهاً عند الله فليقل: اللهم إني أسألك أن تشفع فيَّ محمداً ﷺ وما أشبه ذلك من الكلمات التي يدعو الله بها^(١) اهـ.

قلت: ولما حاول الشيخ البوطي التهوين من شأن هذا التوسل، أى التوسل بالجاه والذات كما حاول الدكتور ياسر برهامي، أقسم العلامة الفوزان بالله إنه لأمر خطير يجر إلى الشرك، فقال حفظه الله: «وأقول: كلا والله إنها لمسألة خطيرة تمس صميم العقيدة وتجبر إلى الشرك، فكيف تكون هينة؟»^(٢).

وقد ذهب إلى أن هذه المسألة من مسائل العقيدة.

١ - شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى المصرية في التوسل وقد نقلنا قوله في «فتح المنان» (ص ١٩١).

٢ - الشيخ الألباني رحمه الله في التوسل والوسيلة (١٤٨).

٣ - فضيلة الشيخ حمود التوجري رحمه الله في وقفات مع كتاب: للدعاة فقط (ص ٣٠).

٤ - الشيخ أحمد النجمي حفظه الله في المورد العذب الزلال (ص ١٤٤ - ١٤٧).

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢/٣٤٦، ٣٤٧).

(٢) تعليقات على كتاب: السلفية ليست مذهبا (ص ٣٤).

وغيرهم كثير من علماء أهل السنة والجماعة.
ومع وضوح كلام أهل العلم في هذه المسألة وشدتهم في النهي عنها وبيان خطورة التهوين منها، وأن ذلك يجر إلى الشرك الأكبر على مرور الوقت، إذا بالدكتور ياسر يتجاهل كل هؤلاء الأئمة وكأنه لا اعتبار لكلام لجنة الفتوى، ولا للشيخ ابن عثيمين ولا للشيخ الألباني أو التوجرى رحمهم الله، أو العلامة الفوزان وغيره ممن أبقاهم الله لتبيين العقيدة الصحيحة ورد المبتدعين فيقول في شرح «منة الرحمن» (ص ١٥٥):

«إن التوسل بالحق والجاه ليس من الشرك عند أحد من أهل العلم، فليس بالشرك الأكبر الناقل من الملة ولا حتى من الشرك الأصغر، بل هو خلاف فرعى كما تقدم» اهـ.

والسؤال مع وضوح كلام العلماء في هذه المسألة: لِمَ ترك الدكتور ياسر كلامهم وقال بقول حسن البناء؟ وهل تكون نصرة البناء على حساب العقيدة حتى يقول «وليس هذا من الشرك عند أحد من أهل العلم» فماذا يقول في هؤلاء الذين نقلنا أقوالهم هل هم من أهل العلم أم....؟؟؟؟!!

تنبيه: ربما اعترض بعضهم وقال: إن الإمام أحمد قد ورد عنه رواية تفيد أنه يرى جواز التوسل بالنبي ﷺ..

قلنا:

أولاً: أن لفظها لا يدل دلالة واضحة على جواز التوسل بذاته، فإن التوسل بالنبي ﷺ ربما حمل على التوسل بذاته أو التوسل بالإيمان به ﷺ وهو التوسل المشروع.

ثانياً: على فرض ثبوتها عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ «فإن الواجب علينا أن نأخذ بقول أحمد بن حنبل مع الجماعة ونرد قوله وحده، فإن قوله مع الجماعة أصح

وأحب إلينا من قوله وحده؛ لأنه وإن كان إمام أهل السنة بحق إلا أنه ليس بمعصوم من الخطأ، وقد قال مالك: كل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر يعنى النبي ﷺ^(١).

ثالثاً: على فرض ثبوت هذه الرواية عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ فَإِنْ هَذَا الْقَوْلُ مُرَدُّودٌ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» وَلَا قَوْلَ لِأَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَتْ أَقْوَالُ أَحْمَدَ وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ حُجَّةً، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ فِيهَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَمَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ^(٢).

وَأَخْتَمَ بِهَذِهِ الدَّرَةِ الْعَظِيمَةِ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ حَيْثُ قَالَ:

«وَكثِيرٌ مِنْ مَجْتَهِدِي السَّلَفِ وَالْخَلْفِ قَدْ قَالُوا وَفَعَلُوا مَا هُوَ بَدْعٌ وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ بَدْعٌ، إِمَّا لِأَحَادِيثٍ ضَعِيفَةٍ ظَنُّوْهَا صَحِيحَةً، وَإِمَّا لِآيَاتٍ فَهَمُّوا مِنْهَا مَا لَمْ يَرِدْ مِنْهَا، وَإِمَّا لِرَأْيٍ رَأَوْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ نَصُوصٌ لَمْ تَبْلُغْهُمْ وَإِذَا اتَّقَى الرَّجُلُ رَبَّهُ مَا اسْتَطَاعَ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وَفِي «الصَّحِيحِ» أَنَّ اللَّهَ قَالَ: «قَدْ فَعَلْتَ» وَبَسَطَ هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ^(٣).

فَلَا يَوْجَدُ أَحَدٌ أَقْوَالَهُ تَعَارُضَ النُّصُوصِ مَهْمَا عُلْتُ رَتْبَتُهُ، وَلَيْسَ مِنْ أَجْلِ كُلِّ قَوْلٍ جَاءَ عَنْ عَالَمٍ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ نَجْعَلُ الْمَسْأَلَةَ بِسَبَبِ قَوْلِهِ خِلَافًا مُعْتَبَرًا حَتَّى وَإِنْ عَارِضَ قَوْلُهُ النُّصُوصَ الثَّابِتَةَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا قَدَمْنَا مِنْ قَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ يَبِينُ هَذَا. وَكَمَا قَالَ السِّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

وَلَيْسَ كُلُّ خِلَافٍ جَاءَ مُعْتَبَرًا إِلَّا خِلَافٌ لَهُ حِظٌّ مِنَ النَّظَرِ

(١) من كلام الشيخ أحمد النجدي حفظه الله في المورد العذب الزلال (ص ١٤٧).

(٢) من كلام العلامة التوحيدي في كتاب: وقفات مع كتاب للدعاة فقط (ص ٣١).

(٣) مجموع الفتاوى (١٩١/١٩، ١٩٢).

وأنا أتعجب من هذا الفقه الغريب العجيب الذى ميع الدكتور ياسر بسببه كثيراً من المسائل العقدية، فتكفير تارك العمل كلية فيه خلاف سائغ. والتوسل بالدوات والجاه فيه خلاف سائغ. ووقوع الصغائر من الأنبياء فيه خلاف سائغ. وتكفير من يكفر الصحابة كلهم فيه خلاف سائغ وغير ذلك كثير فى كتبه. فهل كلما قال إمام قولاً نجعله خلافاً سائغاً حتى وإن كان قوله مخالفاً للنصوص.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ :

«إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتفرت لعدم بلوغ الحجة ما اغتفر للأول، فلهذا يبدع من بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك، ولا تبدع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأن الموتى يعذبون^(١) فى قبورهم، فهذا أصل عظيم فتدبره فإنه نافع»^(٢).
فهلا استجبت لهذه النصيحة يابن برهامى. ولم تعتبر كل قول قرأته يمثل خلافاً معتبراً.

(١) فى الأصل يسمعون ولكن ما أثبتته هو الأوفق للسياق.

(٢) مجموع الفتاوى (١٩ / ١٩١، ١٩٢).

مسألة حجية إجماع آل البيت

٥- قال الدكتور ياسر برهامي في «شرح منة الرحمن» (ص ٤٦٧) :

«وقال النبي ﷺ: «وإني تارك فيكم الثقلين كتاب الله عز وجل وعترتي، وكتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي». وهذا الحديث يدل على أن عترته وأهل بيته لا يجتمعون على ضلالة، وأن إجماعهم حجة رضى الله تعالى عنهم» أهـ.

قلت: وقوله: وإجماعهم حجة. مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة مخالفة صريحة؛ وذلك لأن إجماع أهل البيت عند أهل السنة ليس بحجة بل الحجة في إجماع الأمة كلها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :

«وما يجوز دعوى الإجماع بعمل بلد أو بلاد من بلاد المسلمين، فكيف بعمل طوائف منهم؟!»^(١).

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ :

«الإجماع اصطلاحاً: اتفاق مجتهدي هذه الأمة بعد النبي ﷺ على حكم شرعى. فخرج بقولنا: اتفاق. وجود خلاف ولو من واحد فلا ينعقد معه الإجماع»^(٢).

فهذا هو الذى عليه جماهير أهل السنة إذا خالف عالم معتبر لا ينعقد الإجماع، ولذلك عندهم إذا أجمعت طائفة من الأمة على حكم لا ينعقد الإجماع أيّاً كانت هذه الطائفة؛ لأنها ستكون في النهاية جزءاً صغيراً من علماء الأمة.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٨٩).

(٢) شرح الأصول من علم الأصول (ص ٤٥٣).

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ :

«لست أقول ولا أحد من أهل العلم: هذا مجتمع عليه إلا لما تلقى عالماً أبداً إلا ما قاله لك وحكاه عمن قبله»^(١).

هذا هو قول أهل السنة وعلماء السلف، وخالفهم في ذلك الشيعة الإمامية الاثنا عشرية الروافض فقالوا بحجية إجماع آل البيت، ولقد رد أهل العلم هذا الكلام الباطل الذي عليه الروافض.

قال الإمام الزركشي رَحِمَهُ اللهُ :

«إجماع أهل البيت ليس بحجة خلافاً للشيعة»^(٢).

وفى المسودة لآل تيمية رَحِمَهُ اللهُ :

«مسألة: إجماع أهل البيت لا يكون حجة على غيرهم خلافاً للشيعة»^(٣).

وقال فضيلة العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ :

«إجماع أهل البيت ليس بحجة عند مالك والجمهور خلافاً للشيعة»^(٤).

وقال الإمام الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ :

«وذهب الجمهور أيضاً إلى أن إجماع العترة وحدها ليس بحجة، وقالت الزيدية والإمامية: هو حجة»^(٥).

وقال الدكتور عبد الكريم النملة :

«المسألة الرابعة: إجماع أهل البيت والعترة هل هو حجة؟
لقد اختلف في ذلك على مذهبين:

(١) الرسالة (ص ٥٣٤).

(٢) البحر المحيط (٣/ ٥٣٤).

(٣) المسودة (٢/ ٦٤٦).

(٤) نثر الورود (ص ٤٣٢).

(٥) إرشاد الفحول (١/ ٢٦٢).

المذهب الأول: أن إجماعهم ليس بحجة.
وهو مذهب جمهور العلماء، وهو الحق... فالأدلة المثبتة لحجية الإجماع من الكتاب والسنة لا تدل إلا على حجية قول جميع الأمة، وهؤلاء بعض الأمة وبعض المؤمنين فلا ينعقد الإجماع بهم.
المذهب الثانى: أن إجماعهم حجة، وهو ما ذهب إليه الشيعة الإمامية والزيدية^(١).

قلت: فإذا ظهر قول السلف فى المسألة وقول الشيعة.
عرفت أنه قد قال فى هذه المسألة بقول الشيعة الاثنى عشرية وخالف إجماع السلف، والخطير فى ذلك أنه فعل هذا باسم السلف حيث **قال فى مقدمة كتابه «شرح المنة» (ص ١١):**

«فكان الغرض منه - أى من كتاب شرح المنة - تحديد معالم المنهج السلفى فى العقيدة والعمل والسلوك».

والسؤال الذى نتوجه به لأتباع هذه الجماعة:
تُرى لماذا فعل الدكتور ياسر هذا الفعل الشنيع فقال بقول الروافض وجعله قول السلف؟؟؟

ملحوظة: ترى هذه المسألة بصورة أوسع فى كتاب «فتح المنان» الجزء الثانى إن شاء الله.

(١) علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٩٥٣).

٦- قال في «فقه الخلاف» (ص ٨) :

«ومن هنا فإن موقفنا من العلماء أمثال النووى وابن حجر وغيرهما ممن قال بالتأويل هو موقفنا من ابن القيم فى الانتصار للقول بفناء النار، وهو نفس الموقف من شيخ الإسلام ابن تيمية فى القول بحدوث لا أول لها عند من يفسرها بمخلوقات لا أول لها، وهو نفس الموقف تجاه علماء السلف الأفاضل الذين وقعت منهم الزلات: نعرف لهم فضلهم ومنزلتهم ونترحم ونترضى عنهم للخير العظيم الذى اشتبهوا به وعاشوا وماتوا عليه، ونعرف خطأ هذه الأقوال وبدعيتها دون أن يستلزم ذلك تبديعا لمعين.

فالمسألة فى حقهم لم تكن ظاهرة فضلاً، أن تكون متواترة أو معلومة من الدين بالضرورة، بل ظنوا أن لأهل السنة قولين رجحوا ما ظهر لهم ولم يطلعوا على النص أو الإجماع».

قلت: وهذا الكلام فيه مسألتان فى غاية الخطورة، الثانية أشد وأعظم خطورة من الأولى:

١- اتهام صريح لشيخ الإسلام ابن القيم بأنه انتصر للقول بفناء النار. وهذا كلام باطل واتهام غير صحيح، ولا أدرى من أين أتى بهذا الكلام؟ وفى أى كتاب انتصر ابن القيم للقول بفناء النار؟ فإنه رَحِمَهُ اللهُ تَكَلَّمَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فى ثلاثة كتب:

الأول: شفاء العليل. الثانى: حادى الأرواح.

وقد تناول هذه المسألة فى هذين الكتابين بالشرح والتفصيل وعرض أقوال المختلفين ثم ذكر قوله فى نهاية البحث.

الثالث: الوابل الصيب.

وفى هذه الكتب الثلاثة لم يرجح ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ القول بفناء نار الكفار فضلاً عن أن ينتصر له، فمن أين أتى الدكتور ياسر بهذا الكلام العجيب؟

وهناك أقوال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ واضحة صريحة لا لبس فيها.

قال في حادى الأرواح (ص ٣٢٤) بعد عرض الخلاف فى المسألة :

«فإن قيل: فإلى أين انتهى قدمكم فى هذه المسألة العظيمة الشأن التى هى أكبر من الدنيا بأضعاف مضاعفة؟ قيل: إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

إلى هذا انتهى قدم أمير المؤمنين على بن أبى طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فيها حيث ذكر دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، وما يلقاه هؤلاء، وما يلقاه هؤلاء، وقال: ثم يفعل الله بعد ذلك ما يشاء. بل وإلى هنا انتهت أقسام الخلائق» اهـ.

وقال فى شفاء العليل (ص ٥٤) بعد عرض الخلاف فى المسألة :

«وأنا فى هذه المسألة على قول أمير المؤمنين على بن أبى طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فإنه ذكر دخول أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ووصف ذلك أحسن صفة ثم قال: ويفعل الله بعد ذلك فى خلقه ما يشاء».

وهذا تصريح لا لبس فيه ولا شبهة يقول فى الموضوعين: أنا على قول أمير المؤمنين على رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. فأين انتصر للقول بفناء النار؟ ثم تكلم فى موضع آخر بكلام واضح جداً يبين مذهبه ويوضح منهجه ويرد به على كل من افترى عليه فى هذه المسألة.

فقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فى الوابل الصيب (ص ٤٩) :

«أما النار فإنها دار الخبث فى الأقوال والأعمال والمآكل والمشارب، ودار الخبيثين، فالله تعالى يجمع الخبيث بعضه إلى بعض فيركمه كما يركم الشيء لتراكم بعضه على بعض ثم يجعله فى جهنم مع أهله، فليس فيها إلا خبيث، ولما كان الناس على ثلاث طبقات؛ طيب لا يشوبه خبث، وخبث لا طيب فيه، وآخرون فيهم خبث وطيب، كانت دورهم ثلاثة، دار الطيب المحض، ودار الخبيث المحض،

وهاتان الداران لا تفنيان، ودار لمن معه خبث وطيب وهى الدار التى تفنى وهى دار العصاة، فإنه لا يبقى فى جهنم من عصاة الموحدين أحد» اهـ.

قلت: وهذا كلام واضح وصريح يبرئ ابن القيم من هذه التهمة وهى القول بفناء النار كلية، أى نار الكافرين، ويوضح عقيدته وقوله، وليس بعد التصريح شىء، فهو يؤكد أن النار التى تفنى هى نار العصاة من المسلمين، وأما نار الكفار فإنها لا تفنى، وهذه هى عقيدة أهل السنة النقية الصافية لم يخالفها ابن القيم قيد أنملة.

وأختم بقول الدكتور عوض الله حجازى:

«بعد البحث والتمحيص ومراجعة مؤلفات ابن القيم وقراءتها المرة بعد المرة، جزمت يقيناً بأن القول بفناء النار ليس رأياً له، وإنما هو رأى لبعض المذاهب»^(١).

والسؤال الذى أتوجه به للدكتور ياسر وأتمنى أن يجيب عليه: فى أى كتاب صرح ابن القيم بأنه ينتصر للقول بفناء النار كلية؟

فإن لم تجد ولن تجد

ففى أى مكان صرح ابن تيمية بأن طلب الشفاعة من الأموات والغائبين بدعة وليست شرّاً أكبراً؟

فإن لم تجد ولن نجد

ففى أى مكان صرح بعض علماء الدعوة النجدية بإنكار العذر بعدم البلاغ وهو كما تقول قول جماعات التكفير؟

فإن لم تجد ولن تجد

فاعلم أن لحوم العلماء مسمومة، ونسبة الأقوال الباطلة إليهم أشد من الاعتداء على ذواتهم، فاتق الله فى علماء الأمة»^(٢).

(١) ابن القيم وموقفه من التفكير الإسلامى (ص ٣١٩).

(٢) وفى كتاب فتح المنان للمؤلف تفصيل أكبر لهذه المسألة (ص ١٥٣-١٥٦).

المسألة الثانية

قوله: «إن قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ بِحوادث لا أول لها».

١ - زلة من الزلات العظيمة لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

٢ - بدعة عظيمة، ولكنه لم يبدع شيخ الإسلام لعلمه ومكانته وفضله.

٣ - مخالف للنصوص الصحيحة المتواترة.

٤ - مخالف للمعلوم من الدين بالضرورة.

٥ - مخالف لإجماع أهل السنة والجماعة.

قلت: ولا أجد أمام هذا الكلام الذى قاله الدكتور إلا أن أقول ما قاله الصادق المصدوق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبقِ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا**» [متفق عليه].

وهذا والله الذى لا إله إلا هو ما نراه الآن مع هذا الطبيب البشرى الذى نصب نفسه من أهل العلم فضل عن الحق وأضل غيره عن سواء السبيل. حتى أتى إلى هذه المسألة العظيمة وهى من أعظم المسائل التى خالف فيها المبتدعة من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية وغيرهم أهل السنة والجماعة. وهى من أهم مسائل الصفات التى تناولها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ فى كتبه فلم يتناول مسألة بالتفصيل والتدقيق والشرح والتبيين والرد على شبهات أهل البدع مثلاً فعل فى هذه المسألة، وسار من بعده أئمة السلف إلى الآن على هذا النهج. ثم يأتى هذا الطبيب الآن فيرجح قول الجهمية والمعتزلة ويبطل قول جميع السلف، ويقلب الحق باطلاً، والباطل حقاً، باسم المنهج السلفى والجماعة السلفية، وإلى الله المشتكى.

فبالله عليكم ألا ينطبق على هذا حديث النبى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**فضلوا وأضلوا**».

لقد رددت عليه في هذه المسألة بتوسع في كتاب «فتح المنان» والآن أذكر بعض أقوال أهل العلم في هذه المسألة ليزداد الأمر وضوحًا.

قال العلامة صالح الفوزان حفظه الله في رده على الدكتور البوطي لما انتقد على شيخ الإسلام هذه المسألة: لقد شن هجومًا مسلحًا على شيخ الإسلام ابن تيمية واتهمه أنه قال بقول الفلاسفة حينما قال: إن الحوادث قديمة النوع حادثة الأحاد: «وهذه المسألة قد شنع بها خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية عليه قديما وحديثا وقالوا: إنه يقول بحوادث لا أول لها. والدكتور في هذا الكتاب اتخذ من هذه المسألة متنفسًا ينفث من خلاله ما في صدره من حقد على شيخ الإسلام؛ لأنه شيخ السلفيين الذين يضايقونه في هذا الزمان، لكن والحمد لله ليس له في هذه المسألة ولا للذين سبقوه أى مدخل على الشيخ، وسيرده الله بغيظه لم ينل خيرًا كما رد الذين من قبله، فإن مراد الشيخ رحمته الله أن أفعال الله سبحانه ليس لها بداية؛ لأنه الأول الذى ليس قبله شىء.

قال رحمته الله: والتسلسل الواجب ما دل عليه الشرع من دوام أفعال الرب تعالى فى الأبد، فكل فعل مسبوق بفعل آخر، فهذا واجب فى كلامه، فإنه لم يزل متكلمًا إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام فى وقت، وهكذا أفعاله هى من لوازم حياته، فإن كل حى فعّال، والفرق بين الحى والميت الفعل، ولم يكن ربنا تعالى قط فى وقت من الأوقات معطلا عن كماله من الكلام والإرادة والفعل.... ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدمًا لا أول له، فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن. إلى أن قال: والمقصود أن الذى دل عليه الشرع والعقل أن كل ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن، وأما كون الرب تعالى

لم يزل معطلا عن الفعل ثم فعل فليس في الشرع ولا في العقل ما يشبه بل كلاهما يدل على نقيضه. هذه خلاصة ما يراه الشيخ في هذه المسألة.

وهل في ذلك ما يشنع به عليه كما يظنه الدكتور وأضرابه لولا أنه الهوى والحق أو الجهل والغفلة، فإن بين ما قاله الشيخ في هذه المسألة وبين قول الفلاسفة فروقا واضحة هي الفروق بين الحق والباطل والكفر والإيمان^(١).

ولابن القيم رحمه الله في النونية أبيات كثير ينصر فيها قول أهل السنة منها:

والناس مختلفون في القلم الذي كتب القضاء به من الديان
هل كان قبل العرش أو هو بعده قولان عن أهل العلا الهمداني
والحق أن العرش قبل لأنه قبل الكتابة كان ذا أركان
وكتابة القلم الشريف تعقبت إيجاد من غير فصل زمان
لما براه الله قال اكتب كذا فغدا بأمر الله ذا جريان
فجری بما هو كائن أبداً إلى يوم المعاد بقدره الرحمن

قال الشيخ الدكتور محمد خليل هراس رحمه الله:

«اختلف العلماء هل القلم كان قبل العرش أو بعده؟ وأيها كان أول المخلوقات؟ قولان ذكرهما أبو العلا الهمداني، أحدهما أن العرش كان قبل القلم؛ لما في الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء» فهذا صريح أن التقدير إنما وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند أول خلق القلم بلا مهلة؛ لما رواه أبو داود عن عبادة بن الصامت قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب. قال: يا رب وماذا

(١) التعقيبات على كتاب السلفية ليست مذهباً للبطوني (ص ٣٦).

أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة» يعنى أنه عند أول خلق القلم قال الله: اكتب...».

ثم قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ :

أفكان رب العرش جل جلاله من قبلُ ذا عجز وذا نقصان
أم لم يزل ذا قدرة والفعل مقدور له أبداً وذو إمكان
فلئن سألت وقلت: ما هذا الذى أدهمُ لخلاف ذا التبيان
ولأى شيء لم يقولوا إنه سبحانه هو دائم الإحسان
فاعلم بأن القوم لما أسسوا أصل الكلام عموا عن القرآن
وعن الحديث ومقتضى المعقول بل عن فطرة الرحمن والبرهان
وبنوا قواعدهم عليه فقادهم قسراً إلى التعطيل والبطلان
قال الشيخ الدكتور محمد خليل هراس رَحِمَهُ اللهُ :

«أفبعد هذا البيان الذى دل عليه وجود مخلوقات قبل هذا العالم ووجود زمان قبل هذا الزمان، يصح أن يقال: إن رب العرش قبل وجود هذا العالم كان عاجزاً عن الفعل والإيجاد فيما لم يزل؟ أم الحق هو عكس ذلك تماماً وهو أنه سبحانه لم يزل قادراً على إيجاد الفعل. والفعل لم يزل مقدوراً له ممكناً.
فلئن سأل سائل عما حدا بهؤلاء الخصوم إلى المنازعة فى تلك القضية التى تتألف وضوحاً وتبيّناً، ولماذا لم يقولوا بما قال به السلف من أنه سبحانه دائم الإحسان وقديمه؟

فإننا نقول له: إن هؤلاء المخدولين اغتروا بعقولهم الفاسدة وبما أصلته لهم من أصول باطلة، فعموا بسبب ذلك عن كل ما يصلح أن يكون حجة ودليلاً، عموا عن القرآن والحديث وعموا عن الفطرة الإنسانية وعمما يقتضيه العقل السليم والنظر الصحيح» اهـ.

ثم قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي نِهَايَةِ الْأَبْيَاتِ الْمَتَعَلِّقَةِ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ التَّنَوُّيَةِ مَثْنِيًّا عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ لِنَصْرَتِهِ لِلْحَقِّ وَلِمَذْهَبِ السَّلَفِ:

هَذِي نِهَايَاتٍ لِإِقْدَامِ الْوَرَى فِي ذَا الْمَقَامِ الضَّيِّقِ الْأَعْطَانِ

فَمَنْ الَّذِي يَأْتِي بِفَتْحِ بَيِّنٍ يَنْجِي الْوَرَى مِنْ غَمْرَةِ الْحِيرَانِ

فَاللَّهُ يَجْزِيهِ الَّذِي هُوَ أَهْلُهُ مِنْ جَنَّةِ الْمَأْوَى مَعَ الرِّضْوَانِ

اللَّهُ أَكْبَرُ! هَذَا هُوَ مَا يَسْتَحِقُّهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ عَلَى مَا جَلَّاهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْعَظِيمَةِ، وَلَكِنْ لَا يَعْرِفُ الْفَضْلُ لِأَصْحَابِهِ إِلَّا أَهْلَ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ الَّذِي نَقَدَهُ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ هُوَ قَوْلُ أَهْلِ السَّنَةِ وَهُوَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَلَمْ يَنْتَقِدْهُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ ابْتَدَعَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ تَقَى الدِّينَ السَّبْكِيُّ حَيْثُ قَالَ: «هَذَا هُوَ الَّذِي ابْتَدَعَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَالتَّزَمَ بِهِ حَوَادِثُ لَا أَوَّلَ لَهَا»^(١).

وَلَقَدْ أَلَّفَ قَصِيدَةً يَرِدُ فِيهَا عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ فَذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ جَاءَ فِيهَا:

إِنَّ الرُّوَافِضَ قَوْمٌ لَا خَلَاقَ لَهُمْ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ فِي عِلْمٍ وَأَكْذَبِهِ

وَإِبْنُ الْمَطْهَرِ لَمْ تَطْهَرْ خِلَاتُكُ دَاعٍ إِلَى الرِّفْضِ غَالٍ فِي تَعْصِبِهِ

وَلَا بَنُ تَيْمِيَّةَ رَدَّ عَلَيْهِ وَفِي بِمَقْصَدِ الرَّدِّ وَاسْتِيفَاءِ أَضْرَبِهِ

لَكِنَّهُ خَلَطَ الْحَقَّ الْمُبِينَ بِمَا يَشُوبُهُ كَدْرٌ فِي صَفْوِ مَشْرَبِهِ

يَرَى حَوَادِثَ لَا مَبْدَأَ لِأَوَّلِهَا فِي اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَمَّا يَظُنُّ بِهِ

فَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ يَوْسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَبَادِيُّ فِي قَصِيدَةِ «الْحَمِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي

الْإِنْتِصَارِ لِمَذْهَبِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ» وَهِيَ قَصِيدَةٌ طَوِيلَةٌ مِنْهَا:

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا أَسْتَعِينُ بِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ أَعَانِي فِي تَطَلُّبِهِ

(١) السِّيفُ الصَّقِيلُ فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ زَفِيلٍ (ص ٦٣).

لا سيما في انتصافٍ من أخى إحن طغى علينا وأبدى من تعصبه
 بغيا وعدّوا وإفكاً مفترى وهوى فقلت ردّاً عليه في توثبه
 يأيها المعتدى قولاً ومعتقداً على ابن تيمية ظلماً ومذهبه
 وقلت بغياً وعدّوا شابه حسدً والشوب يظهر حيناً من مشوبه
 يرى حوادث لا مبداً لأولها في الله سبحانه عما يظن به
 والله ما قال أهل الرفض إذ خصموا هذا المقال وقد صيخوا بصيبيّه
 هذى تصانيف هذا الشيخ سائرة بشرق ذا الكون لا تخفى ومغربه
 صفوا بلا كدر طابت مواردها لذیذة كجنى نحل وأعذبه
 دليلها الآى والأخبار ساقتهما والعلم يعرض فيها خيل موكبه
 لكن عيون العدا تبدى المحاسن في ثوب المساوى فاعجب من تقلبه
 انظر بعين الرضا تبصر بها عجباً فأعين السخط عمى عن تعجبه
قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله :

«المذهب الثالث: هو مذهب أهل الحديث والأثر وأهل السنة أعنى عامة
 أهل السنة... ومن مذهب أهل السنة والحديث والأثر أنه سبحانه يجوز أن يكون
 خلق أنواعاً من المخلوقات وأنواعاً من العوالم غير هذا العالم الذى نراه، فجنس
 مخلوقات الله عز وجل أعم من أن تكون هذه المخلوقات المجودة الآن، فلا بد أن
 يكون ثمّ مخلوقات أوجدها الله وأفناها ظهرت فيها آثار أسمائه وصفاته، فإن أسماء
 الرب عز وجل وإن صفات الرب عز وجل لا بد أن يكون لها أثرها؛ لأنه سبحانه
 فعّال لما يريد، فما أراد سبحانه فعله ووصف نفسه بهذه الصفة على صيغة المبالغة
 الدالة على الكمال بقوله ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]. فما أراد سبحانه كان، وهذا
 متسلسل كما سيأتى بيانه فى الزمن الأول يعنى فى الأوليّة وفى الآخريّة، فهو
 سبحانه «وكما كان بصفاته أزلياً كذلك لا يزال عليها أبدياً» وهذا منهم - يعنى من

أهل الحديث والأثر والسنة - هذا القول منهم لأجل إثبات الكمال للرب عز وجل»^(١).

تنبيه: ياسر برهامي يقول بقول الجهمية بنفى حوادث لا أول لها، ولكنه لم يلتزم اللوازم التي التزمها الجهمية وهي تعطيل صفات الله سبحانه بل أثبت الصفات لله رب العالمين.

(١) شرح الطحاوية (١/ ١٧٤، ١٧٥).

٧- قال في «فقه الخلاف» (ص ٣٢) :

«في الخلاف السائغ: في الأمور العلمية والفقهية منها:

الاختلاف في... بطلان الصلاة في المساجد التي بنيت على القبور أم كراهتها تحريماً مع الإجزاء» اهـ.

قلت: وحصره الخلاف في حكم الصلاة في المساجد المقبورة بين البطلان وكراهة التحريم حصر غير صحيح بل هو باطل، وقبل بيان الخطأ في هذا الكلام أنقل ما قاله في «شرح منة الرحمن»؛ لأنه تناول هذه المسألة بصورة أوسع.

٨- فقال (ص ١٣٧) من شرح المنة:

«أما صحة الصلاة في المساجد التي بها قبور وبطلانها: ففيها قولان للعلماء:

١- منهم من يرى بطلانها مطلقاً سواء أكانت في مسجد أم لم يكن هناك مسجد بل ذهب إلى القبر ليصلي بجواره.... سواء أكان قاصداً أم لم يكن.

٢- ومنهم من يقول: الصلاة مكروهة كراهة تحريم. ومن المتأخرين من يطلق الكراهة لكن كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ينبغي أن يحمل على كراهة التحريم بلا شك؛ لأنه من إحسان الظن بالعلماء أنهم لا يقولون عن شيء لعن النبي ﷺ فاعله، أنه مكروه كراهة تنزيه، فكيف يلعن النبي ﷺ من فعل شيئاً ثم يقولون عنه: مكروه تنزيهاً. فهذا لا يمكن، إنما يلعن من أتى كبيرة من الكبائر» اهـ.

قلت: ونحن نتناول هذا الكلام في مسألتين:

المسألة الأولى: خلاف أهل العلم في حكم الصلاة في المساجد المقبورة.

١- ذهب المالكية إلى جواز الصلاة في هذه المساجد بغير كراهة، وهو نص مالك رَحِمَهُ اللهُ فِي الْمَدُونَةِ.

٢- الشافعية قالوا في المقبرة غير المنبوشة كحال المقابر الموجودة في المساجد «إن تحقق عدم نبشها صحت بلا خلاف وهي مكروهة كراهة تنزيه» نص المجموع للإمام النووي.

٣- الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة ذهبوا إلى أن الصلاة فيها مكروهة ولم يفرقوا هذا التفريق.

٤- الحنابلة: اختلفوا على قولين مشهورين:

الأول: تحريم الصلاة مع الصحة، وبه يقول ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ.

الثاني: تحريم الصلاة مع البطلان، وبه يقول الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ.

هذا باختصار شديد خلاف أهل العلم في مسألة الصلاة في المساجد المقبورة، ولست الآن في موطن ترجيح واختيار، ولكن في موطن بيان النزاهة العلمية في عرض أقوال أهل العلم في هذه المسألة.

قال الإمام ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ:

«اختلفت الرواية عن أحمد رَحِمَهُ اللهُ في الصلاة في هذه المواضع - المقبرة أو الحُش أو الحمام أو في أعطان الإبل - فروى أن الصلاة لا تصح بحال، وممن روى عنه أنه كره الصلاة في المقبرة، عليّ وابن عباس وابن عمر وعطاء والنخعي وابن المنذر.... وعن أحمد رواية أخرى أن الصلاة في هذه صحيحة ما لم تكن نجسة، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي»^(١).

وقال الإمام الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ:

في شرحه لحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في النهي عن الصلاة في المقبرة والحمام: «والحديث يدل على المنع من الصلاة في المقبرة والحمام، وقد اختلف الناس في ذلك أما المقبرة فذهب أحمد إلى تحريم الصلاة في المقبرة ولم يفرق بين

(١) المغني (٢/ ٧٥٣) مسألة ٩٥٧.

المنبوثة وغيرها، ولا بين أن يفرش عليها شيئاً يقيه من النجاسة أم لا ، ولا بين أن يكون في القبور أو في مكان منفرد عنها كالبيت، وإلى ذلك ذهب الظاهرية ولم يفرقوا بين مقابر المسلمين والكفار.. وذهب الشافعي إلى الفرق بين المقبرة المنبوثة وغيرها فقال: إذا كانت مختلطة بلحم الموتى وصديدهم وما يخرج منهم لم تجز الصلاة فيها؛ للنجاسة، فإن صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته... وقال الرافعي: أما المقبرة فالصلاة مكروهة فيها بكل حال.

وذهب الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة إلى كراهة الصلاة في المقبرة ولم يفرقوا كما فرق الشافعي ومن معه بين المنبوثة وغيرها.

وذهب مالك إلى جواز الصلاة في المقبرة وعدم الكراهة، والأحاديث ترد عليه. وقد تقرر في الأصول أن النهي يدل على فساد المنهي عنه، فيكون الحق التحريم والبطالان^(١).

إذا تبين لك حقيقة الخلاف في هذه المسألة علمت أن حصره للخلاف في بطلان الصلاة أو كراهتها تحريماً مع الإجزاء حصر غير صحيح.

المسألة الثانية وهي: رد كذبه على شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

لقد نقل عن شيخ الإسلام قولاً في هذه المسألة من لم يدقق فيه يظن أن ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ لا يعرف الخلاف في هذه المسألة، وأنه يوافقه فيما يقوله، ولكن عند التدقيق والرجوع إلى المصادر الأصلية نجد أنه اقتطع من كلام شيخ الإسلام في مسألة أخرى ما يتفق مع كلامه هو، وعرضه على أنه قول ابن تيمية، وهذا أسلوب لا يفعله أهل العلم أبداً وخصوصاً السلفيين منهم، وأما أحمد بن أبي العيين وياسر برهامي فحدث ولا حرج.

(١) نيل الأوطار (٣/ ٥٠٠).

وقبل تبين قول شيخ الإسلام وحقيقة النقل الذى نقله عنه برهامى من أقوال، اعلم رحمك الله أن هناك مسألتين مختلفتين:

١ - المسألة الأولى: مسألة بناء المسجد على القبر أو وضع القبر فى المسجد.

٢ - المسألة الثانية: مسألة الصلاة فى المساجد المقبورة.

وكلام أهل العلم فى المسألتين مختلف، فلا يصح أن نأتى بكلام أهل العلم فى حكم وضع القبر فى المسجد ونقول: هذا هو كلامهم فى حكم الصلاة فى المسجد المقبور والعكس.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام كثير فى حكم الصلاة فى المساجد المبنية على القبور لم يخالف ما قاله أهل العلم، منها قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وتكره الصلاة فيها - أى فى المساجد المقبورة - من غير خلاف أعلمه ولا تصح عندنا فى ظاهر المذهب»^(١).

والكراهة هنا لا تحمل إلا على كراهة التنزيه؛ لأن هذا هو القدر المتفق عليه بين أهل العلم وهذا ظاهر لمن أحاط بالخلاف الذى نقلناه فى أول المسألة. وأما ما نقله عن شيخ الإسلام فهو فى حكم وضع القبور فى المساجد لا فى حكم الصلاة فى المساجد المقبورة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«فأما بناء المساجد على القبور فقد صرح عامة علماء الطوائف بالنهاى عنه متابعة للأحاديث، وصرح أصحابنا وغيرهم من أصحاب مالك والشافعى وغيرهما بتحريمه، ومن العلماء من أطلق فيه لفظ الكراهة، فما أدرى عنى به التحريم أو التنزيه؟ ولا ريب فى القطع بتحريمه» اهـ.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٧٥).

هذا هو نص كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» وقد نقله الإمام ابن القيم رحمته الله في «إغاثة اللهفان» فتصرف فيه تصرفاً يسيراً فقال: «وقد صرح عامة الطوائف بالنهاى عن بناء المساجد عليها متابعة منهم للسنّة الصحيحة، وصرح أصحاب أحمد وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي بتحريم ذلك، وطائفة أطلقت الكراهة، والذي ينبغي أن تحمل على كراهة التحريم إحساناً للظن بالعلماء وألا يظن بهم أن يجوزوا فعل ما تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن فاعله والنهاى عنه»^(١).

وقد نقل صاحب «فتح المجيد» هذه الجملة بنصها من كتاب «إغاثة اللهفان» مصدراً لها بقوله: «قال شيخ الإسلام» فأنت ترى الآن الكلام كله إنما هو في الدفن ووضع القبور في المساجد أو بناء المساجد على القبور. فإذا بالدكتور ياسر يفعل شيئاً عجيباً بعيداً عن الأمانة العلمية والنزاهة، ويُقَوِّل شيخ الإسلام ما لم يقله فيقول: «ومنهم - أى من أهل العلم - من يقول: الصلاة مكروهة كراهة تحريم، ومن المتأخرين من يطلق الكراهة لكن كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ينبغي أن يحمل على كراهة التحريم بلا شك؛ لأنه من إحسان الظن بالعلماء أنهم لا يقولون عن شيء لعن النبي فاعله أنه مكروه كراهة تنزيه، فكيف يلعن النبي صلى الله عليه وسلم من فعل شيئاً ثم يقولون عنه: مكروه تنزيهاً. فهذا لا يمكن، إنما يلعن من أتى كبيره من الكبائر» اهـ.

فانظر ماذا فعل؟ لقد ركب كلام شيخ الإسلام في مسألة الصلاة على كلامه في مسألة بناء المساجد على القبور بما يوهم أن شيخ الإسلام قال هذا الكلام في حكم الصلاة في المساجد المقبورة!! وإلى الله المشتكى.

والسؤال الذى نسأله: هل هذا الفعل من الأمانة العلمية؟؟؟

(١) إغاثة اللهفان (ص ١٩٠).

وختلاصة القول:

- ١- أن الدكتور ياسرًا لم يتحل في هذه المسألة بالإنصاف والأمانة العلمية حيث إنه لم يعرض خلاف أهل العلم كما ينبغي أن يعرض.
- ٢- كذبه على شيخ الإسلام حيث عرض كلامه في بناء المساجد على القبور على أنه من الصلاة في المساجد المقبورة.

اتهامه وتعريضه بهيئة كبار العلماء بالسعودية

٨- قال في «فقه الخلاف» (ص ٧٦) :

تحت عنوان: أمثلة للخلاف غير السائغ في المسائل العملية:

«ومثل ذلك توصيف واقع تسليط الكفار من اليهود والنصارى والمشرىكين والمنافقين على المسلمين قتلا وسفكاً وتدميرًا على آلاف بل ملايين الأبرياء من المسلمين، على أنه استعانة جائزة بالكفار مع انتفاء كل الشروط التى وضعها من أجاز ذلك من أهل العلم».

قلت: وهو فى هذه المسألة يعرض بفتوى هيئة كبار العلماء بجواز الاستعانة ببعض الدول الكافرة لرد عدوان حاكم العراق صدام حسين عند غزوه للكويت.

وهذا الكلام الذى قاله فيه إساءة أدب بالغة، واعتداء عظيم على مصابيح الهدى ونجوم الدجى، الشيخ ابن باز وابن عثيمين وعبد الرزاق عفيفى وعبد الله ابن قاعود وابن غديان وبكر أبو زيد وعبد العزيز آل الشيخ والفوزان والبسام وغيرهم من كبار علماء الإسلام، الذين أجمعوا على هذه الفتوى، فهؤلاء المشايخ كيف اجترأ عليهم برهامى؟ من مثلهم فى الدنيا إلا أفرادًا قليلة هنا وهناك، فهم شيوخ العالم، ما من طالب علم، بل ما من مسلم فى هذا الزمان إلا ولهم فى عنقه منة بما نشره من العلم والهدى ونحن جميعًا نفتخر بهم:

أولئك أشياخى فجئنى بمثلهم إذا جمعتنا يا برهام الجامع

هل اهتديت فى العلم لما لم يهتدوا إليه؟ وأنت على ما أنت عليه من ضلال وبدع وانحراف، لقد اتهمت هؤلاء العلماء بتهمة خطيرة:

١- أنهم سلطوا الكفار على المسلمين بهذه الفتوى.

- ٢- أنهم السبب في قتل ملايين المسلمين.
- ٣- أنهم جهال بالواقع حيث لم يستطيعوا أن يوصفوا التوصيف الصحيح.
- ٤- أنهم جهال بالشرع حيث إن شروط الاستعانة بالكفار كلها منتفية ومع ذلك أجازوا الاستعانة.
- ٥- التهوين الشديد من شأنهم حيث حاكمهم هو وكأنه أعلم منهم جميعاً وهذه مصيبة وصدق القائل:

زمان رأينا فيه كل العجائب وأصبحت الأذئاب فوق الذوائب

ثم يبين بعد ذلك أنه لولا اشتهارهم بالعلم والالتزام بالسنة لبدعهم وعنفهم فقال في «فقه الخلاف» (ص ٨٢) في الموقف من العلماء الذين قالوا بالأقوال الباطلة - ومنها هذه الفتوى -:

«فعلى سبيل المثال لا يعد عدنا مسألة الذهب المحلق خلافاً غير سائغ قدحاً في الشيخ الألباني، ولا مسألة إنكار العذر بعدم البلاغ في مسائل الأصول والعقائد خلافاً لأهل السنة قدحاً في بعض علماء الدعوة الوهابية، وغير ذلك من الأمثلة التي حين يصدر مثلها من غيرهم ممن ليسوا من أهل العلم والالتزام بالسنة تجدد منا الإنكار والتعنيف والتبديع».

فأى ظلم وأى إساءة أدب وأى اعتداء على علماء الأمة بهذه الصورة التي فعلها ياسر برهامي؟! والله لقد ناديت على جهلك المطبق بالشرع والواقع، ولا بد من الشدة عليك وعلى أمثالك حتى ترتدعوا عن هذا الغى الذي أنتم عليه.

ولتعلم أن قرار الهيئة قد وافق أهل العلم في هذا الزمان وأيده الشيخ مقبل ابن هادى وغيره؛ لأن الواقع في هذا الوقت كان يحتم على العلماء أن يفتوا بهذه الفتوى.

سئل رَحِمَهُ اللهُ عَمَّنْ يطعن في الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ بسبب هذه الفتوى فقال: «فتوى الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله وكذلك فتوى إخوانه من العلماء هي الحق.... وأنا أريد منك أن تفحص هذا الرجل صاحب الاتهام تجده أحد رجلين إما أن يكون من الحزبيين، وإما أن يكون من الجاهلين فتجده جويهل أحيمق ونسيت قسماً ثالثاً وهم المبتدعة من شيعة وصوفية.... فأقول مهلاً مهلاً أيها المفترى والأكل لحوم العلماء...»^(١).

(١) نصائح وفضائح (ص ٢٦-٢٨).

بيان هيئة كبار العلماء بشأن إدانة الغزو العراقي للكويت وجواز الاستعانة بالقوات الكافرة للضرورة

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين،
والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه ولزم سنته
إلى يوم الدين وبعد:

فإنه لم يغب عن علم هيئة كبار العلماء وغيرهم في المملكة العربية السعودية
ما حدث على حدودها من حشود قوات كبيرة وعدوان على دولة مجاورة من دولة
العراق، ولقد بلغ الهيئة ما تناقلته وكالات الأنباء وبثته وسائل الإعلام ونقله
الفارون من الدولة المعتدى عليها الكويت، من أمور فظيعة، وجرائم خطيرة،
واستهتار بالقيم وانتهاك حرمة الجوار، مما واقعه أعظم من وصفه، والسعيد من
وعظ بغيره.

وهذا هو الذي حدا بولادة الأمر في المملكة العربية السعودية إلى أن يأخذوا
بأسباب حماية بلادهم وأهلها ومقوماتها من التعرض لمثل ما تعرضت له جارتهم
الكويت. وأن يطلبوا إعانة الدول العربية وغير العربية لدفع الخطر المتوقع
والوقوف بوجه العدوان المرتقب ممن يريد مdahمة البلاد، وقد حققت وقائع
الأحوال في الكويت أن هذا العدو لا يوثق بوعدده ولا تؤمن خيانتته.

ولذا فإن بيان الحكم الشرعي في هذه الحالة أمر حتمي ليكون الناس في هذه
البلاد وفي غيرها على بصيرة من الأمر، ويجلي لهم الواقع عن طريق علمائهم.

لهذا قرر مجلس هيئة كبار العلماء عقد جلسة خاصة لإصدار هذا البيان
ليوضح للناس فيه ضرورة الدفاع عن الأمة ومقوماتها بجميع الوسائل الممكنة،
وأن الواجب على ولاية الأمور المبادرة لاتخاذ كل وسيلة تصد الخطر وتوقف

زحف الشر وتؤمن للناس سلامة دينهم وأموالهم وأعراضهم ودمائهم، وتحفظ لهم ما ينعمون به من أمن واستقرار.

لذا فإن مجلس هيئة كبار العلماء يؤيد ما اتخذته ولي الأمر وفقه الله من استقدام قوات مؤهلة بأجهزة قادرة على إخافة وإرهاب من أراد العدوان على هذه البلاد، وهو أمر واجب عليه تمليه الضرورة في الظروف الحاضرة ويحتمه الواقع المؤلم، وقواعد الشريعة وأدلتها توجب على ولي أمر المسلمين أن يستعين بمن تتوفر فيه القدرة وحصول المقصود. وقد دل القرآن والسنة النبوية على لزوم الاستعداد وأخذ الحذر قبل فوات الأوان، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم...

هيئة كبار العلماء

عبد الله خياط، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عبد العزيز بن صالح، عبدالرازق عفيفي، إبراهيم بن محمد آل الشيخ، محمد بن إبراهيم بن جبير، سليمان بن عبيد، صالح بن علي بن غصون، عبد المجيد بن حسن، راشد بن خنين، عبد الله بن منيع، صالح اللحيدان، عبد الله الغديان، صالح الفوزان، محمد بن صالح العثيمين، عبد الله بن عبد الرحمن البسام، حسن بن جعفر العنصر.

صدر البيان بتاريخ ٢٢ من المحرم عام ١٤١١هـ.

بيان صحة الفتوى الصادرة عن هيئة كبار العلماء

وبيان ضلال ياسر برهامي

أولاً: الشروط التي وضعها أهل العلم لجواز الاستعانة بالكفار.

١- قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي (التلخيص الحبير) (١):

وهو يجمع بين الأحاديث التي وردت في جواز الاستعانة بالمشركون والأحاديث التي تمنع من ذلك قال: ويجمع بينه - أي حديث عائشة «ارجع فلن أستعين بمشرك» - وبين الذي قبله - أي حديث صفوان بن أمية حين شهد حيناً مع النبي ﷺ وهو مشرك - بأوجه ذكرها المصنف منها... وذكره البيهقي عن نص الشافعي: أن النبي ﷺ تفرس فيه الرغبة في الإسلام فردّه رجاء أن يسلم فصدق ظنه. قال الحافظ: وفيه نظر من جهة التنكير في سياق النفي. ومنها أن الأمر فيه إلى رأى الإمام، قال الحافظ: وفيه النظر بعينه. ومنها: أن الاستعانة كانت ممنوعة ثم رخص فيها. قال الحافظ: وهذا أقربها وعليه نص الشافعي.

قلت: فهذا قول الحافظ ونقله عن الشافعي أن أقرب الأقوال في الجمع أن الاستعانة كانت ممنوعة ثم رخص فيها.

٢- احتج القائلون بالجواز أيضاً بحديث ذى مخمر قال: سمعت رسول الله ﷺ

يقول: «ستصالحون الروم صلحاً آمناً وتغزون أنتم وهم عدواً من ورائكم فتنصرون وتغنمون» الحديث. رواه أحمد وأبو داود.

ولم يذمهم على ذلك فدل على الجواز، وهذا الجواز قيده كثير من أهل العلم بالحاجة أو الضرورة.

قال الموفق ابن قدامة في المقنع: «ولا يستعين بمشرك إلا عند الحاجة» (٢).

(١) التلخيص الحبير (٤/ ١٤٣٤).

(٢) المقنع (١/ ٤٩٢).

وقال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ، وهو يجمع بين حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وحديث صفوان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قبل إسلامه قال رَحِمَهُ اللهُ:

«فأخذ طائفة من العلماء بالحديث الأول على إطلاقه، وقال الشافعي وآخرون: إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة به استعين به، وإلا فيكره، وحمل الحديثين على هذين الحالين»^(١).

وقال ابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ:

«ويكره أن يستعين بكافر إلا لضرورة، وذكر جماعة لحاجة، وعنه يجوز مع رأى فينا، وزاد جماعة وجزم به في المحرر: وقوته بهم»^(٢).
فهذه بعض أقوال أهل العلم في هذه المسألة.

وقد سئل إمام أهل السنة فضيلة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ هذا السؤال:

يقول بعض الناس الذين يشككون في فتوى هيئة كبار العلماء بشأن الاستعانة بغير المسلمين في الدفاع عن بلاد المسلمين وقاتل حاكم العراق: بعدم وجود الأدلة القوية التي تدعمها، فما تعليق سماحتكم في ذلك؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ:

قد بينا ذلك فيما سبق وفي مقالات عديدة، وبيننا أن الرب جل وعلا أوضح في كتابه العظيم أنه سبحانه أباح لعباده المؤمنين إذا اضطروا إلى ما حرم عليهم أن يفعلوه كما قال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩] لما حرم الميتة والدم والخنزير والمنخقة والموقوذة وغيرها قال في آخر الآية: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣] والمقصود: أن الدولة في هذه الحادثة قد اضطرت إلى أن تستعين ببعض الدول

(١) شرح مسلم (١٢/١٩٩).

(٢) الفروع (٦/٤٩).

الكافرة على هذا الظالم الغاشم؛ لأن خطره كبير، ولأن له أعواناً آخرين لو انتصر لظهروا وعظم شرهم، فلهذا رأت الحكومة السعودية وبقية دول الخليج أنه لا بد من دول قوية تقابل هذا العدو الملحد الظالم وتعين على صده وكف شره وإزالة ظلمه.

وهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية كما تأملوا هذا ونظروا فيه وعرفوا الحال بينوا أن هذا أمر سائع، وأن الراجح استعمال ما يدفع الضرر ولا يجوز التأخر في ذلك، بل يجب فوراً استعمال ما يدفع الضرر عن المسلمين ولو بالاستعانة بطائفة من المشركين. فيما يتعلق بصد العدوان وإزالة الظلم وهم جاءوا لذلك، وما جاءوا ليستحلوا البلاد ولا ليأخذوها بل جاءوا لصد العدوان وإزالة الظلم ثم يرجعون إلى بلادهم، وهم الآن يتحرون المواضع التي يستعين بها العدو. وما يتعمدون قتل الأبرياء ولا قتل المدنيين، وإنما يريدون قتل الظالمين المعتدين وإفساد مخططهم والقضاء على أسباب إمدادهم وقوتهم في الحرب.

ولكن بعض المرجفين المغرضين يكذب على الناس ويقول: إنهم حاصروا الحرمين وإنهم فعلوا وإنهم تركوا- كل هذا من ترويج الباطل والتشويش على الناس لحقد في قلوب بعض الناس أو لجهل من بعضهم وعدم بصيرة، أو لأنه مستأجر من حاكم العراق ليشوش على الناس.

والناس أقسام: منهم من يجهل الحقائق والتبست عليه الأمور، ومنهم من هو جاهل لا يعرف الأحكام الشرعية، ومنهم من هو مستأجر من الطغاة الظلمة ليشوش على الناس ويلبس عليهم الحق. والله المستعان^(١).

قلت: وإذا أردت أن تعلم مدى جرأة المؤلف على الوقعة في أهل العلم، وأن هذا هو ديدنه منذ نشأته، فاعلم أن الطبعة الأولى لهذا الكتاب صدرت في أوائل

(١) مجموع فتاوى ومقالات ابن باز (٦/١٤٧، ١٤٨).

التسعينيات، وكان المؤلف وقتها في الثلاثينيات من عمره، أى ما زال حدثا في العلم، ومع ذلك يجترئ على كبار أهل العلم، فهل يرجى لمثل هذا صلاح أو فلاح أو نجاح، وعادة الله في هتك أستار منتقص العلماء معلومة، ومن أطلق لسانه فيهم بالسلب ابتلاه الله قبل موته بموت القلب، نسأل الله العافية والسلامة مما ابتلى به كثيرٌ من الحزبيين والمتعالمين والمضللين.

٩- قال الدكتور ياسر في «فقه الخلاف» (ص٤٧) هامش رقم (١) :

«التوسل البدعى بطلب الدعاء من الأموات والغائبين كقولهم: يا سيدى فلان ادع الله لى. فهذا شرك أصغر؛ لأنه ذريعة إلى الشرك الأكبر، ولا يكفر صاحبه؛ لأنه لم يصرف العبادة لغير الله وإنما خاطب الميت بما لا يشرع». **قلت:** وهذا كلام غير صحيح، وقد تناولته فى كتاب «فتح المنان» بالنقد وتفصيل الرد، وأتناوله هنا باختصار مع زيادة بعض النقول التى تزيد الأمر وضوحًا.

وما قاله الدكتور ياسر فيه مسألتان:

الأولى: طلب الدعاء من الغائب ميتا أو حيا.

الثانية: طلب الدعاء من الميت عند قبره.

فأما المسألة الأولى: وهى طلب الدعاء من الغائب فهى أمٌ لعدة عظام من الشرك الأكبر، ويظهر ذلك من تصور هذه المسألة.

«أن يطلب الداعى من الغائب ميتا كان أو حيا أن يدعو له، كأن يكون رجل فى وسط البحر فى حالة غرق فينادى شيخه الحى وهو فى بلد أخرى أو ينادى ميتا يعتقد ولايته قائلا: يا بدوى يا دسوقى يا حسين ادع الله لى أن ينجينى».

فهذا كما ترى شركٌ أكبر بإجماع العلماء، فقد أشرك هذا الداعى لما اعتقد:

١- أن هذا الذى طلب منه الدعاء اعتقد أن الذى دعاه له سمع أحاط بأصوات العباد، وإلا فكيف يدعو وبينه وبينه آلاف الكيلو مترات ولا يعتقد أنه يسمع دعاءه؟

٢- أن هذا الذى طلب الدعاء اعتقد أن الذى دعاه علم بحاله وأدرك أنه فى حالة غرق حقيقى لا يدعى ذلك، ولذلك يتوجه بالدعاء لله لنجاة هذا العبد.

٣- ما يتبع ذلك من شرك الاعتقاد واعتقاد قدرة وتصرف من طلب منه الدعاء، وهذا كله من أنواع الشرك الأكبر

٤- كون هذا العبد لا يلجأ إلى الله مباشرة ويطلب منه النجاة إلا عن طريق هذه الوساطة التي جعلها بينه وبين الله، هذا الذي كان عليه أهل الجاهلية من إثبات الوساطة الشركية.

٥- أن هذا العبد شبه الله بالملوك الجائرين في الدنيا الذين لا يقضون حاجة العباد وإن كانوا في ضيق شديد وكرب عظيم إلا مع الوساطة.

وكل هذه المعتقدات شرك أكبر مخرج من ملة الإسلام بإجماع علماء المسلمين، ولا أدري لماذا يصر الدكتور ياسر على نشر هذه المسألة في معظم كتبه العقدية؟ ويصر على أنها بدعة وليست شركاً أكبر مع وجود الإجماع ووضوح المسألة بصورة لا تخفى على طالب العلم المبتدئ؟

فقد ذكرها في «شرح المنة» - «فضل الغنى الحميد» - «فقه الخلاف» - «لا إله إلا الله» - «التعليق على التوسل» - وهو مع ذلك ينكر على من قال: إنها شرك من أهل العلم وهذا شيء عجيب.

قال فضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ:

«سؤال حي لميت وهو غائب عن قبره بأن يدعو الله له. وهذا النوع لا يختلف المسلمون بأنه شرك أكبر، وأنه من جنس شرك النصارى في مريم وابنها - عليهما السلام - بدعائهما وأنهما يعلمان ما يفعله العباد حسب زعم النصارى»^(١).

(١) تصحيح الدعاء (ص ٢٥٠).

وقال العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ :

«معلوم أن قول النصارى: يا والدة المسيح اشفعى لنا إلى الإله. نداء إذا جهر به المنادى، ولا يخرج ذلك عن كونه دعاء وعبادة بإجماع المسلمين، ولو كان المطلوب مجرد شفاعتها فإباحة هذا النوع وجعله لا محذور فيه هو عين الجهل والضلال»^(١).

ثم قال: «وقد تقدم أن قول النصارى: يا والدة المسيح اشفعى لنا عند الإله. شرك بإجماع المسلمين»^(٢).

قلت: وهذا الحكم لا يمكن أن يخالف فيه أحد ممن يفهم العقيدة الإسلامية فهما سلفيا صحيحًا.

قال الشيخ محمد بن إسماعيل الدهلوى - رَحِمَهُ اللهُ :

«فإنهم وإن لم يشركوا عن طريق طلب قضاء الحاجة فإنهم أشركوا عن طريق النداء، فقد ظنوا أنهم يسمعون نداءهم عن بعد كما يسمعون نداءهم عن قرب»^(٣).

وبمثل هذا القول قال الشيخ بشير السهسوانى الحنفى وغيره من محققى الحنفية كما نقل عنهم العلامة الدكتور شمس الدين السلفى الأفغانى فى كتابه الماتع «جهود علماء الحنفية فى إبطال عقائد القبورية».

قال العلامة ابن عبد الهادى رَحِمَهُ اللهُ :

«وليس أحد من البشر بل ولا من الخلق يسمع أصوات العباد كلهم، ومن قال هذا فى بشر فقوله من جنس قول النصارى الذين يقولون: إن المسيح هو الله،

(١) مصباح الظلام (ص ٢١١).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٥٩).

(٣) رسالة التوحيد (ص ٦٧).

وأنه يعلم ما يفعله العباد ويسمع أصواتهم ويحيب دعاءهم، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٢-٧٦]»^(١).

والسؤال الذى أتوجه به إلى الدكتور ياسر وأتمنى أن يجيب عليه: من الذى سبقك بهذا الكلام من أهل العلم؟ ولماذا خالفت إجماع العلماء؟ ولماذا تصر على نشر هذه المسألة فى كتبك العقديّة؟ وماذا تقول لله عندما يسألك عن هؤلاء الشباب الذين ضلوا بسببك فى هذه العقائد؟

المسألة الثانية: طلب الدعاء من الميت عند قبره:

وصورة هذه المسألة أن يأتى الحى عند قبر ميت يعتقد فيه الصلاح فيقول له: ادع الله لى أن يرزقنى، سل الله لى أن يفرج كربتى أو غير ذلك. وهذه المسألة شرك أكبر على الصحيح من أقوال أهل العلم وذلك لعدة أسباب:

١ - أنه جعل هؤلاء الموتى وسائط بينه وبين الله رب العالمين.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن أثبت للأنبيا ومن سواهم من مشايخ العلم والدين وسائط بين الله وبين خلقه كالحجّاب الذين بين الملك ورعيته، بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله تعالى حوائج خلقه، وأن الله تعالى إنما يهدى عباده ويرزقهم وينصرهم بتوسطهم، بمعنى أن الخلق يسألونهم وهم يسألون الله، كما أن الوسائط عند الملوك يسألون الملك حوائج الناس لقربهم منهم والناس يسألونهم أدباً منهم أن يباشروا سؤال الملك، ولأن طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك؛ لكونهم أقرب من

(١) نقلا عن مصباح الظلام (ص ٢٥٤).

الملك إلى الطالب، فمن أثبت وسائط على هذا الوجه فهو كافر مشرك يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل...»^(١).

ثانياً: أنه جعل للميت بعض خصائص الربوبية مثل علم الغيب؛ وذلك لأن من يذهب ليطلب الدعاء من الميت يعلم أن هذا الميت لا يستحق أن يطلب منه الدعاء إلا وهو يعلم اضطرار هذا العبد وحاجته واحتياجه، ولذلك ذهب إليه ليطلب منه الدعاء، ولما كان الميت قد انتقل إلى دار غير دار الدنيا فيكون علمه بحال العبد من جنس علم الغيب، فإثبات طالب الدعاء علم الغيب للميت شرك أكبر، وإن لم يصرح بذلك ففعله يدل على ذلك - وكذلك من يذهب إلى قبور بعض الصالحين يطلب منهم الدعاء يثبت لهم سمعًا فوق طاقة البشر، سمعًا لا يكون إلا لله رب العالمين، وذلك لأنه على القول بأن الموتى يسمعون في قبورهم وهو قول ضعيف فقد «ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في رده على البكري قاعدة مهمة في فحوى كلامه، وهو أن الميت على القول بسماعه، وسماع النبي ﷺ بخصوصه فإنه لا يسمع بقوة هي أكبر من قوته في الدنيا»^(٢).

وكما هو معلوم أن الحى لو كان تحت الأرض بهذه الصورة وبينه وبين من فوق الأرض هذه الحواجز من التراب والطوب والبناء وغير ذلك، ما استطاع أبدًا أن يسمع كلامه فكيف به وهو ميت؟ فمن أثبت للميت أنه يسمع طلبه من خلف هذه الحواجز فقد أثبت له ما لا يجوز لبشر، وأما على القول الصحيح وهو أن الموتى لا يسمعون في قبورهم فإن إثبات هذا السمع لهم بلا شك هو من جنس إثبات السمع المحيط بأصوات العباد وهو سمع رب العالمين.

(١) مجموع الفتاوى (١/١٢٦).

(٢) نقلا عن شرح الطحاوية للشيخ صالح آل الشيخ (٢/٦٤٤).

ثالثاً: أن من طلب من الميت عند قبره الدعاء قد شبه الله بخلقه حيث شبهه عز وجل بملوك الدنيا الجائرين الذين لا يغيثون الملهوف إلا إذا كان معه من يشفع له ويتوسط له عند الملك، وهذا من الشرك الأكبر.

رابعاً: أن طلب الدعاء من الميت عند قبره هو من جنس طلب المشركين منهم أن يشفعوا لهم عند الله - من نفس الباب وهو الشرك الأكبر.

سئل فضيلة الشيخ صالح آل الشيخ - حفظه الله :

«من سأل النبي ﷺ أن يدعو له وأن يطلب له المغفرة من الله بعد موته هل هذا شرك؟

فأجاب:

الجواب نعم هو شرك أكبر؛ لأن النبي ﷺ لا يدعى بعد موته، فطلب الدعاء من الميت وطلب الدعاء بالإغاثة أو الاستسقاء، يعنى أن يدعو الله أن يغيث أو أن يدعو الله أن يغفر أن يدعو الله أن يعطى ونحو ذلك، هذا كله داخل في لفظ الدعاء، والله عز وجل قال: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] والذي يقول: إن هذه الصورة وهى طلب الدعاء تخرج عن الطلب الذى به يكون الشرك شركاً. فإنه ينقض أصل التوحيد كله في هذا الباب، فكل أنواع الطلب، طلب الدعاء، يعنى طلب الدعاء من الميت، طلب المغفرة من الميت، أو طلب الدعاء من الميت أن يدعو الله أن يغفر، أو طلب الإغاثة من الميت، أو طلب الإعانة أو نحو ذلك كلها باب واحد هى طلب، والطلب دعاء فداخلة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] وفي قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ وقوله: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣] ونحو ذلك من الآيات، فالتفريق مضاد للدليل.

ومن فهم من كلام بعض أئمتنا التفريق، أو أن هذا- طلب الدعاء من الميت- أنه بدعة، لا يعنى أنه ليس بشرك، بل هو بدعة شركية يعنى ما كان أهل الجاهلية يفعلونه، وإنما كانوا يتقربون ليدعوا لهم لكن أن يطلب من الميت هذا بدعة ما كانت أصلاً موجودة لا عند الجاهلين ولا عند المسلمين فحدثت فهي بدعة ولا شك، ولكنها بدعة شركية كفرية، وهى معنى الشفاعة، إيش معنى الشفاعة التى من طلبها من غير الله فقد أشرك؟

الشفاعة طلب الدعاء، طلب الدعاء من الميت هو الشفاعة^(١).

وسئل إمام أهل السنة رَحِمَهُ اللهُ شيخنا العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ: كثير من الطلبة يفهم من الشرك أنه طلب قضاء الحاجة من الأموات، وأنه إذا طلب من الميت الشفاعة والدعاء، يعنى يدعو له، فيقول: هذا ليس من الشرك لكن يكون بدعة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ:

«هذا من الشرك الأكبر لا يستطيعون أن يدعوا له ولا يشفعوا له، كلهم مرتهنون بأعمالهم، والدعاء والشفاعة تكون فى حياته، ولهذا لما استسقى عمر بالصحابة لم يستسقى بالنبي ﷺ يشفع لهم إنما استسقوا بالعباس ويزيد بن الأسود وبالدعاء، ولو كان هذا شرعياً لاستسقوا بالنبي ﷺ وقالوا: ادع لنا يا رسول الله»^(٢).

فسئل رَحِمَهُ اللهُ: صرح بعض الناس أن هذا هو قول ابن تيمية؟

فأجاب: صرح ابن تيمية بأن هذا شرك أكبر^(٣).

(١) شرح الطحاوية (٢/١٤٣٧).

(٢) شرح كشف الشبهات للشيخ ابن باز (ص ٥٢).

(٣) المصدر السابق (ص ٦٤).

وقد بينت ذلك في «فتح المنان» وذكرت خمسة أوجه من تأملها يظهر له بجلاء أن هذا هو قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، وأنه ليس معنى قوله في التوسل والوسيلة عن هذه المسألة: إنها بدعة وحرام باتفاق المسلمين.. أنها ليست شرًا بل هي بدعة وشرك أكبر، وقد حمدت الله تعالى أن وفقني لهذا الفهم وتحقيق هذه المسألة لما وقعت على كلام فضيلة الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله في شرح الطحاوية والذي نقلته قبل قليل.

وقد صرح ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في أكثر من موضع بأن هذه الصورة من الشرك الأكبر كما قال فضيلة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ فقال: «وقد يخاطبون الميت عند قبره: سل لي ربك. أو يخاطبون الحي وهو غائب كما يخاطبونه لو كان حاضرًا حيًا، وينشدون قصائد يقول أحدهم فيها: يا سيدي فلان أنا في حسبك، أنا في جوارك، اشفع لي إلى الله، سل الله لنا أن ينصرنا على عدونا، سل الله أن يكشف عنا هذه الشدة، أشكو إليك كذا وكذا فسل الله أن يكشف هذه الكربة. أو يقول أحدهم: سل الله أن يغفر لي... فهذه الأنواع من خطاب الملائكة والأنبياء والصالحين بعد موتهم عند قبورهم وفي مغيبهم وخطاب تماثيلهم هو من أعظم أنواع الشرك...»^(١).

فتأمل رحمك الله في هذا الكلام الصريح من شيخ الإسلام تجده سوى بين طلب الدعاء من الغائب وطلب الدعاء من الميت عند قبره وطلب الشفاعة منهم، وجعل الثلاثة من أعظم أنواع الشرك، وهذا هو قول شيخ الإسلام الواضح الذي لا لبس فيه، وهو الذي فهمه أهل العلم كما صرح بذلك الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ وقد نقلنا قوله.

(١) مجموع الفتاوى (١/١٥٨).

وكذلك قال فضيلة الشيخ الدكتور شمس الدين السلفى الأفغانى - حفظه الله :

بعد قول: إن قول القبورى: يا فلان الولى ادع الله لى، أو اشفع لى عند الله، أو يكشف كربتى، ويقضى حاجتى، ويغفر حوبتى، ومثل ذلك: هو إشراك صريح بل هو أم لعدة أنواع من الإشراك بالله العظيم.

قال: وأصل هذا التحقيق من كلام المجاهد المجتهد الهمام الإمام أبى العباس تقى الدين أحمد بن تيمية شيخ الإسلام^(١).

وخلاصة القول:

أن طلب الدعاء من الغائب ومن الميت عند قبره شرك أكبر مخرج من ملة الإسلام، والصورة الأولى شرك أكبر بالإجماع لم ينازع فيها أحد من أهل السنة، وهى طلب الدعاء من الغائب، والثانية حدث فيها خلاف لعدم الفهم الصحيح لكلام بعض العلماء كشيخ الإسلام وغيره، والصحيح أنها شرك أكبر مخرج من ملة الإسلام.

(١) جهود علماء الحنفية فى إبطال عقائد القبورية (٣/ ١٤٨٧ - ١٤٨٨).

١٠- قال في «فقه الخلاف» (ص ٣٠) :

«أمثلة للخلاف السائغ... ومنها الخلاف في تسمية أفعال الرب حوادث مع الإجماع على أنها ليست مخلوقة، وأن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين عند من أجاز ذلك كالإمام البخارى وابن تيمية وابن القيم رحمهم الله».

ثم علق في الهامش:

«منع من ذلك الجمهور؛ لأن كل حادث مخلوق، وظاهر الكتاب والسنة على القول الآخر قال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ﴾ [الأنبياء: ٢] وقال البخارى في صحيحه: وأن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين فلا يلزم أنه مخلوق، وقد قال النبي ﷺ: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء» وأمره ليس خلقه» اهـ.

قلت: وهذا كلام عجيب جداً يدل على مدى قصور فهم صاحبه وعدم تأصيله في العقيدة وذلك:

أولاً: لأنه لا يوجد خلاف أصلاً في تسمية أفعال الرب حوادث.
ثانياً: أن هذا الخلاف لم يذكره أحد أبداً من أهل السنة ولا من أهل البدعة.
ثالثاً: أنه لما قرأ المسألة ولم يستوعبها - كغيرها من المسائل - ابتدع قولاً ما طرق سمع علماء العقيدة من قبل؛ لأنه لا يمكن أن يتصور هذا الخلاف أصلاً رجل يفهم العقيدة.

رابعاً: والعجيب أنه عندما عرض هذا الخلاف المزعوم عرضه على أنه خلاف بين أهل السنة. ثم كذب على جمهور أهل السنة واتهمهم بأنهم قالوا: لا يجوز تسمية أفعال الرب حوادث. وهذا اتهام خطير جداً لجمهور أهل السنة. ومنهم الأئمة الأربعة وغيرهم من كبار علماء السنة - وذلك لأنه بهذا اتهمهم بأنهم

خالفوا ظاهر الكتاب والسنة وما أجمع عليه علماء الأمة من تسمية أفعال الرب حوادث.

خامسًا: لأنه عرض هذه المسألة على أنها خلاف سائع بين أهل السنة ثم بين أنه خلاف غير مذموم.

قلت: وهذا كله كلام باطل غير صحيح.

وأنا أستأذن أعلم أهل مصر في العقيدة - كما زعم أصحابه وأتباعه كذبا وزورا - أستأذنه في أن أشرح له هذه المسألة حتى يظهر له موطن الخلاف وخطورته، ويعرف أن هذه المسألة من أخطر مسائل العقيدة التي وقع فيها الخلاف بين أهل السنة من جهة وبين أهل الكلام والبدع من جهة أخرى، فأقول: من المعلوم أن صفات الله تنقسم إلى قسمين صفات ذاتية وصفات فعلية اختيارية. فأما الصفات الذاتية فهي التي لم يزل ولا يزال رب العالمين سبحانه وتعالى متصفاً بها، فهي لا تنفك عن الله أبداً، فهي لا تتعلق بمشيئته وقدرته، مثل الحياة والسمع والبصر وغيرها، فالحياة صفة ذاتية لله عز وجل لا تنفك عنه أبداً، ولا يصح أن يقال: إن شاء اتصف بالحياة وإن شاء مات. وهكذا بقية الصفات الذاتية. وأما الصفات الفعلية فهي التي تتعلق بمشيئته وقدرته إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، مثل الغضب والحب والرضا والاستواء والنزول وغيرها من الصفات التي إن وجد سببها فعلها وإن لم يوجد سببها لم يفعلها تبارك وتعالى. فهذه الصفات الفعلية وهي التي يطلق عليها الصفات الاختيارية.

هذه الصفات تختلف أهل السنة وأئمة السلف مع المعتزلة وأهل الكلام الباطل في اتصاف الله عز وجل بها، مع اتفاق الجميع على أنها تسمى حوادث. فذهب أهل السنة إلى أن الله يتصف بهذه الصفات ما دام أنه أثبت لها لنفسه في كتابه وأثبتها له رسوله ﷺ وأن اتصافه بها دليل على الكمال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :

«من أعظم الأصول معرفة الإنسان بما نعت الله به نفسه من الصفات الفعلية»^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن إثبات هذه الصفات الاختيارية من تمام حمد الله تبارك وتعالى: «فمن لم يقر بها لم يمكنه الإقرار بأن الله محمود البتة، ولا أنه رب العالمين، فإن الحمد ضد الذم، والحمد هو الإخبار بمحاسن المحمود مع المحبة له، والذم هو الإخبار بمساوئ المذموم مع البغض له، وجماع المساوئ فعل الشر كما أن جماع المحاسن فعل الخير، فإذا كان يفعل الخير بمشيئته وقدرته استحق الحمد، فمن لم يكن له فعل اختياري يقوم به، بل ولا يقدر على ذلك لا يكون خالقاً ولا رباً للعالمين»^(٢).

قلت: وقد دل على إثبات هذه الصفات الكتاب والسنة وإجماع السلف وخالفهم في ذلك أهل البدع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :

«وأما قيام الأفعال الاختيارية به: فإن ابن كلاب والأشعري وغيرهما ينفونها، وعلى ذلك بنوا قولهم في مسألة القرآن، وبسبب ذلك وغيره تكلم الناس فيهم في هذا بما هو معروف في كتب أهل العلم ونسبوههم إلى البدعة وبقياء بعض الاعتزال فيهم»^(٣).

ولقد كان لهم شبه خطيرة في هذا الأمر، ومنها أنهم قالوا: هذه الأفعال حوادث، ومن حلت به الحوادث فهو حادث. فقالوا: حتى ننزه الله عن مشابهة المخلوقين لابد أن ننفي هذه الصفات، فلما رأوا أن الله قد أثبتها في كتابه وسنة

(١) مجموع الفتاوى (٣٧٢/١٦).

(٢) جامع الرسائل لابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (٥٧/٢).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١٨/٢).

رسوله ﷺ لم يجدوا بدءاً من تأويلها وكان ذلك سبباً في هذا الخلاف الكبير الذى وقع بين المبتدعة وأهل السنة فى كيفية التعامل مع نصوص هذه الصفات، والصحيح أن هذا الذى قالوه وزعموه باطل شديد البطلان عند السلف وأئمة السنة بل وجمهور العقلاء^(١).

وذلك لرد آيات وأحاديث كثيرة جداً فى هذا الباب «وفحول النظر كأبى عبد الله الرازى وأبى الحسن الأمدى وغيرهما: ذكروا حجج النفاة لحلول الحوادث وبينوا فسادها»^(٢).

«ومعلوم أن من كان قادراً على أن يفعل بمشيئته وقدرته ما شاء كان أكمل ممن لا يقدر على فعل يختاره يفعل به المخلوقات، ولا كلام يتكلم به بمشيئته ولا يرضى على من أطاعه ولا يغضب على من عصاه...»^(٣).

وقال العلامة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ :

«هل فيه من ينكر قيام الأفعال الاختيارية بالله؟

الجواب: نعم فيه من يقولون: إن الله لا يفعل فعلاً حادثاً. لماذا؟ قالوا لأن الفعل الحادث لا يقوم إلا بحادث فلو جوزنا أن يفعل الله أفعالا حادثه لكان لازم ذلك أن يكون الله حادثاً بعد أن لم يكن. ولكن هذا قياس فاسد؛ لمخالفته النص، وقياس باطل من أصله، لأن هذا التلازم الذى ذكروه ليس صحيحاً...

فمذهب أهل السنة والجماعة الذى دل عليه السمع والعقل أن الله فاعل بإرادته يفعل ما يشاء ويختار، وأن فعله يكون حادثاً لتعلقه بالمفعول....»^(٤).

(١) مجموع الفتاوى (٤٢٨/١٦).

(٢) جامع الرسائل (٨/٢).

(٣) درء التعارض (٧٧/١٠).

(٤) شرح بلوغ المرام المخطوط (ص ١١٥).

قلت: فهذا هو الخلاف فى حقيقة الأمر يا دكتور، وهو من أعظم الخلاف الذى وقع بين أهل السنة والمبتدعة فى الصفات، وهو خلاف مذموم غير سائغ كما ترى

ولا يوجد خلاف أصلاً فى تسمية أفعال الرب حوادث «فالعرب كلهم يسمون ما تجدد حادثاً»^(١).

ولم يقل جمهور أهل العلم: لا يجوز تسمية أفعال الرب حوادث. فمن أتيت بهذا الكلام الذى لم يقله عالم ولا يوجد فى كتاب؟

ألا تتقى الله يا رجل فى جمهور أهل العلم، أليس فى اتهامهم بهذا القول الباطل وقوع فيهم وفى علمهم؟ ألا تعلم أن لحوم العلماء مسمومة وأن من جر ذبول الناس جر الناس ذبوله؟

وخلاصة القول: أن الخلاف فى هذه المسألة هو فى اتصاف الله بالصفات الفعلية أو الصفات الاختيارية هل يوصف الله بها كما قال أهل السنة أم تأول وتحرف وتصرف عن ظاهرها كما قال أهل البدع من المعتزلة والجهمية والأشاعرة وغيرهم.

(١) درء التعارض (١/ ٣٧٥).

١١- قال في «فقه الخلاف» (ص ٢٩):

«أمثلة للاختلاف السائغ... ومنها: اختلاف العلماء في عصمة الرسل من الصغائر غير المزرية، وهو أمر اعتقادي والخلاف فيه مشهور» ورجح في الهامش عدم وقوع الصغائر غير المزرية من الأنبياء فقال: «وهذا أرجح إن شاء الله» أهـ.

قلت: وعده هذه المسألة من مسائل الخلاف السائغ وترجيحه عدم وقوع الصغائر من الأنبياء خطأ بين وانحراف عن منهج السلف، وذلك لأن نصوص الكتاب والسنة فيها واضحة جداً وهي تدل دلالة واضحة على وقوع هذه الصغائر من الأنبياء عليهم السلام، وكلام أهل السنة وسلف الأمة في هذه المسألة في غاية الوضوح.

ولذلك عدها الإمام أبو الفرج المقدسي - رَحِمَهُ اللهُ - من المسائل التي يختبر بها الإنسان ليعرف السني من البدعي.

فقال رَحِمَهُ اللهُ:

«يسأل عن الأنبياء هل عصوا ربهم أم لا؟

فإن قال: عصوا فهو سني، وإن أنكره فهو معتزلي. دليلنا قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١] وقوله لِيَغْفِرَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] وقوله عن موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ﴾ [القصص: ١٦]»^(١).

أليس في ترجيح هذا القول مخالفة صريحة للنصوص المتكاثرة في الكتاب والسنة والتي تدل على وقوع الصغائر من الأنبياء عليهم السلام؟؟؟

(١) جزء في امتحان السني من البدعي (ص ٢٥٣).

ومن المعلوم أن هذا القول لا يستطيع من رجحه أو اختاره أن يوجه هذه النصوص إلا بتحريفها تحريفاً تأباه النصوص ويأباه كل الإباء المنهج السلفي في التعامل مع النصوص، وهذا ما أوضحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله حيث قال: «نصوص الكتاب والسنة في هذا الباب كثيرة متظاهرة، والآثار في ذلك عن الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين كثيرة، لكن المنازعين يتأولون هذه النصوص من جنس تأويلات الجهمية والباطنية كما فعل ذلك من صنف في هذا الباب. وتأويلاتهم تبين لمن تدبرها أنها فاسدة من باب تحريف الكلم عن مواضعه»^(١).

قلت: وهذا واضح جداً لمن تأمله وانظر إلى «فقه الخلاف» (ص ٢٩) هامش (٣) لترى هذا التحريف العجيب حيث قال:

«ما ورد في تسميته ذنباً هي من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين - ثم قال - وهذا أرجح إن شاء الله، فمعصية آدم كانت نسياناً، وقتل موسى الذي قتل خطأ، وكذبات إبراهيم كانت تعريضاً، وذنب محمد صلى الله عليه وسلم كان غيماً على قلبه «فتور الذكر» وخطأ غير مقصود في الاجتهاد».

وأقول: إن لم يكن هذا تحريفاً فلا أدري ما هو التحريف؟؟

الله عز وجل يقول: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ فيقول الدكتور: لا... آدم لم يعص يا رب وإن سمتها معصية فهي طاعة في حقيقتها، من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين.

فهل عجز الله عز وجل وحاشاه عن التوصيف الصحيح لفعل آدم عليه السلام؟ أم وصفه توصيفاً صحيحاً ثم عجز عن البيان؟ أم أنه أراد أن يضلنا عن الحق في هذه المسألة؟ فمن اعتقد ما دلت عليه ظواهر الآيات القرآنية الكثيرة وقال

(١) مجموع الفتاوى (١٠/٣١٣).

بها يكون بتصديق ربه عز وجل قد ضل عن الحق، ومن صرفها عن ظاهرها بلا دليل فقد اهتدى.

أليس هذا من جنس التحريف في صفات الله؟؟؟ حين صرفوا نصوص الصفات عن ظاهرها فقالوا: اليد القدرة، والوجه الذات، وغير ذلك من الصفات، فرد عليهم أهل السنة بمثل هذا، وأنا لا أدري ماذا يقول الدكتور ياسر فيما طلبه نبي الله موسى عليه السلام من ربه حيث قال: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾؟ فهل الحسنة ظلم للنفس حتى يطلب مغفرتها؟ وماذا يقول في استجابة الله عز وجل له بقوله: ﴿فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٦]؟؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف حتى إنه قول أكثر أهل الكلام كما ذكر أبو الحسن الأمدى أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضا قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول. ثم قال: وإنما نقل هذا القول في العصر المتقدم عن الرافضة ثم عن بعض المعتزلة ثم وافقهم عليه طائفة من المتأخرين.

وعامة ما ينقل عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين عن الإقرار على الصغائر ولا يقرون عليها ولا يقولون: إنها لا تقع بحال»^(١).

وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء هذا السؤال:

هل الأنبياء والرسل حقاً يخطئون؟؟

(١) مجموع الفتاوى (٤/٣١٩).

فأجابت: نعم الأنبياء والرسل قد يخطئون، ولكن الله تعالى لا يقرهم على خطئهم بل يبين لهم خطأهم رحمة لهم وبأمرهم، ويعفو عن زلتهم ويقبل توبتهم فضلاً منه ورحمة، والله غفور رحيم، كما يظهر من تتبع الآيات القرآنية.

عضو عضو نائب الرئيس الرئيس

عبد الله بن قعود عبد الله بن غديان عبد الرزاق عفيفي عبد العزيز بن عبد الله بن باز

وخلاصة القول: أن ما رجحه المؤلف مخالف لمذهب السلف وما عليه أهل السنة والجماعة، وقد بين الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمته الله ذلك جلياً عندما سئل سؤالاً فحواه: إذا كان الإجماع منعقداً على أن الأنبياء معصومون من الكبائر والصغائر، فما حال آدم حين قال الله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]؟

فأجاب رحمته الله: الذى عليه المحققون من العلماء من الحنابلة والشافعية والمالكية والحنفية أن الأنبياء معصومون من الكبائر، وأما الصغائر فقد تقع لكن لا يقرون عليها بل يتوبون منها ويحصل لهم بالتوبة منها أعظم مما كان قبل ذلك. وجميع أهل السنة متفقون على أنهم معصومون في تبليغ الرسالة، ولا يجوز أن يستقر في شيء من الشريعة خطأ باتفاق المسلمين.

قال شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس رحمته الله تعالى في كتابه «منهاج السنة

النبوية»:

«واتفق المسلمون على أن الأنبياء معصومون في تبليغ الرسالة، فكل ما يبلغونه عن الله من الأمر والنهي فهم مطاعون فيه باتفاق المسلمين، وما أمروا به ونهوا عنه فهم مطاعون فيه عند جميع فرق الأمة إلا عند طائفة من الخوارج أن النبي معصوم فيما يبلغه عن الله لا فيما يأمر به وينهى عنه، وهؤلاء ضلال باتفاق أهل السنة والجماعة، وأكثر الناس أو كثير منهم لا يجوزون عليهم الكبائر.

والجمهور يجوزون الصغائر يقولون: لا يقرون عليها بل يحصل بالتوبة منها من المنزلة أعظم مما كان قبل ذلك» انتهى كلامه.

فتبين بما ذكرنا وَهُمْ السائل وخطؤه في نقل الإجماع على أنهم معصومون من الكبائر والصغائر، ولعله قد غره بعض المتأخرين الذين يقولون بذلك أو يقلدون من يقول بذلك من أئمة الكلام الذين لا يحققون مذهب أهل السنة والجماعة ولا يميزون بين الأقوال الصحيحة والضعيفة والباطلة، كيف والقرآن مليء من الدلائل على وقوع الذنوب منهم؟ كقوله: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^(١).

فإن قال قائل: أليس في ذلك تقليل من شأن الأنبياء عليهم السلام؟ قلنا: لا فإن الأنبياء هم أعلى الناس مقامًا وإن وقعت منهم الذنوب الصغائر، وهم لا يقرون على هذه الذنوب بل ينبههم الله عز وجل عليها ليتوبوا سريعًا فتكون التوبة سببًا في رفع مقامهم عند الله عز وجل أكثر وأكثر. فإن قيل: فما الفائدة من وقوع هذه المعاصي من الأنبياء؟

قلنا: فائدة ذلك «معرفة الناس أن النبي وإن جل قدره وعلت نفسه فهو بشر مثلهم، ميزه الله تعالى بالوحي وجعله إمامًا في الخير، وأنه على هذه الخصوصية يعاتب وينسب إليه الذنب والتقصير ويمنحه الله المغفرة دلالة على أنه له أن يغفر له وله أن يعاقبه» ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾...^(٢).

(١) الدر السنية (١/ ٢٥٣ - ٢٥٤).

(٢) مجلة المنار (٥/ ٤٩ - ٥٠).

رد اعتدائه على الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ وأهل العلم المعاصرين

١٢- قال في «فقه الخلاف» (ص ٥) :

«وعلى الطريق الآخر لم يستوعب البعض وجود أيّ خلاف بينه وبين غيره في أي مسألة؛ وقامت المعارك، ووقعت المفاصلة، وتبادل التهم، على قضايا ومسائل وسعت السلف والعلماء على مر العصور دون نقصان الحب والمودة والأخوة الإيمانية، ولقد كان لكتابات بعض العلماء الذين عرف عنهم حدة الأسلوب والنقد اللاذع لمخالفيهم من العلماء كابن حزم - رَحِمَهُ اللهُ - أثر كبير في هذا الفريق من أبناء الصحوة المعاصرة، فاقتصص نفس الطريق في التعامل مع المخالف ولم يتأثر بالأسلوب الأرقى والأفقه والأكثر تأدباً بآداب الإسلام العامة والخاصة الذي سلكه علماء السلف المتقدمين ومن سار على نهجهم من المتأخرين» اهـ.

قلت: وهذا الكلام فيه هجوم شديد وتجريح أكيد للإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ - حيث جعله إماماً لا في العلم بل في سوء الأدب عند التعامل مع المخالف، وكان لسوء أدبه أثر كبير في هذا الفريق الذي اقتدى به فاقتصص نفس الطريق في التعامل مع المخالف.

ثم وصف هذا الفريق الذي جعل ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ إمامه بأنه لم يتأثر بالأسلوب الأرقى والأفقه والأكثر تأدباً بآداب الإسلام العامة والخاصة في التعامل مع المخالف.

إلى الله المشتكى في هذا التجرؤ العجيب على أهل العلم والفضل.

ابن حزم الإمام العالم البحر يقدم للشباب على أن كتاباته كان لها أثر كبير في قلة أدب من قرأ فيها، فمن قرأها لم يتحل بالأسلوب الأرقى والأفقه والأكثر تأدباً بآداب الإسلام. أما وقعت عينك في كتب هذا البحر إلا على شدته؟ وأين العلم الذي لم يطلع عليه فاته خير كثير في الفقه؟

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام - وكان أحد المجتهدين -:

«ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل «المحلى» لابن حزم وكتاب «المغنى» للشيخ موفق الدين».

قال الإمام الذهبي: «قلت: لقد صدق الشيخ عز الدين»^(١).

ما هو الداعى للحديث عن الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ بهذه الصورة؟ أما كان يكفيك أن تقول: إن كان هناك من العلماء من شدد على المخالف فلا يتبع في هذه الشدة عند التعامل مع المخالف - مثلاً - أما أن تقع في عرضه فلا، ثم لا.

لما ذكر الإمام أبو بكر بن العربي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه العواصم والقواصم - ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ - وتكلم فيه بسبب ظاهرية وشدة على العلماء.

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ:

«قلت: لم ينصف القاضي أبو بكر - رَحِمَهُ اللهُ - شيخ أبيه في العلم ولا تكلم فيه بالقسط، وبالغ في الاستخفاف به، وأبو بكر فعلى عظمته في العلم لا يبلغ رتبة أبي محمد ولا يكاد، فرحمهما الله وغفر لهما»^(٢).

فإذا كان هذا هو رد الذهبي على ابن العربي وهو من هو في العلم والمكانة عندما تكلم بهذا في ابن حزم، فماذا يكون رده لو بلغته هذه الإهانة ممن ليس له في العلم رتبة ولا مكانة.

والله الذي لا إله إلا هو لقد قطع قلبي ومزق فؤادي الاعتداء على الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ بهذه الصورة البشعة التي يجعل فيها إماماً في سوء الأدب يقتدى به ويتأثر من يقرأ له بسوء أدبه.

(١) سير أعلام النبلاء (١٨ / ١٩٣).

(٢) السير (١٨ / ١٩٠).

قال الإمام أحمد بن الأزرعى: «الوقية في أهل العلم ولا سيما أكابرهم من كبائر الذنوب»^(١).

بعض أقوال أهل العلم في الإمام ابن حزم الذى يتهمه برهامى بالإمامة فى سوء الأدب.

قال الإمام الذهبى رَحِمَهُ اللهُ فى ترجمته فى سير أعلام النبلاء:

«الإمام الأوحى البحر ذو الفنون والمعارف... الفقيه الحافظ المتكلم، الأديب الوزير الظاهرى صاحب التصانيف... نشأ فى تنعم ورفاهية ورزق ذكاء مفرطاً وذهناً سيالاً وكتباً نفيسة كثيرة.

وقال أبو عبد الله الحميدى: كان ابن حزم حافظاً للحديث وفقهه مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، متفنناً فى علوم جملة، عاملاً بعلمه، ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء وسرعة الحفظ وكرم النفس والتدين، وكان له فى الأدب والشعر نفس واسع وباع طويل، وما رأيت من يقول الشعر على البديه أسرع منه، وشعره كثير جمعت على حروف المعجم.

وقال اليسع ابن حزم الغافقى وذكر أبا محمد فقال:

«أما محفوظه فبحر عجاج وماء ثجاج، يخرج من بحره مرجان الحكم، وينبت بثجاجة ألفاف النعم، فى رياض الهمم، لقد حفظ علوم المسلمين وأربى على كل أهل دين»^(٢).

هذه بعض أقوال العلماء فى ابن حزم، ونحن لا ننكر أن ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ كان شديداً فى الرد على من خالفه، ولكن لكل مقام مقال، ولا يتحدث عن علماء الأمة

(١) الرد الوافر (ص ١٩٧).

(٢) السير (١٨ / ١٨٤ - ١٩٠).

السابقين الذين لهم قدم فى العلم إلا بالأدب الجم مع التنبيه بلحظ المقال ألا يقتدى به فى هذه الفعال، هكذا تعلمنا من علمائنا.

وقبل أن أنهى الكلام، أسأل المنصف: من الذى يقرأ لابن حزم- الإخوان، التبليغ، التكفير، الجهاد، الجماعة الإسلامية، أو غيرهم من الجماعات؟ لا والله لا يقرأ له فى الغالب إلا العلماء وطلبة العلم فى هذا الزمان، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى برهان، وأتحدى أن يجلس أحد هؤلاء الحزبيين قارئاً صابراً متعلماً مستفيداً من كتب ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ، وهذا يعلمه القاصى والدانى، وأنا على يقين أن هذا لا يخفى على برهامى.

وهذا يدل بكل وضوح وهو ظاهر عبارته أنه يقصد بهذا الطرف أهل العلم وطلبة العلم من السلفيين السائرين على الجادة فى هذا الزمان، الذين أقامهم الله عز وجل لرد بدع المبتدعين وتحريف المحرفين، الذين يقولون الحق ويصدعون بالصدق ولا يخافون فى الله لومة لائم، غير مفرطين ولا ممييعين. هؤلاء الذين أعلنوا عقيدة السلف واضحة ولم يبالغوا بأقوال المبتدعين.

فقالوا مثلاً: لا يجوز الخروج على الحكام باليد أو اللسان ولا تكوين هذه الجماعات المشتتة للأمة؛ لأنها فرق وأحزاب، وغيرها من المسائل التى يريد برهامى وجماعته تميعها وجعلها من الخلاف السائغ الذى لا يجوز إنكاره، ومن أنكره من أهل العلم فهو:

١- لم يستوعب وجود الخلاف.

٢- اقتص بـابن حزم رَحِمَهُ اللهُ فى سوء أدبه مع المخالف.

٣- لم يتأثر بالأسلوب الأرقى والأفقه والأكثر تأدباً بآداب الإسلام.

فأى طعن فى العلماء وطلبة العلم أعظم من هذا الطعن؟

ألا تكف الأذى عن العلماء يا دكتور؟ اتق الله وكف الأذى.

أليس هذا جحودًا لفضل أهل العلم الذين أمرنا بمقابلة إحسانهم
بالإحسان؟

فإن لم تقابلهم بالإحسان والشكر فكف الأذى عنهم.
صدق القائل:

إنما لفي زمن ترك القبيح به من أكثر الناس إحسانًا وإجمالًا
وقال الآخر:

عَدُّنا في زماننا عن حديث المكارم
من كفى الناس شره فهو في جود حاتم

مسألة الإمامة والخلافة

١٣- قال الدكتور ياسر في شرح منة الرحمن (ص ٤٥١) :

«من المسائل الكبرى في أمور الاعتقاد: مسألة الاعتقاد في الصحابة صحابة رسول الله ﷺ وأهل بيته الكرام رضوان الله عليهم، وكذلك مسألة الخلافة والإمامة».

قلت: وقوله «من المسائل الكبرى في أمور الاعتقاد... مسألة الخلافة والإمامة» قول باطل غير صحيح مخالف لما عليه إجماع أهل السنة والجماعة. وذلك لأن أهل السنة أجمعوا على أن مسألة الإمامة من مسائل الفروع الفقهية ليست من العقائد ولا من المسائل الكبرى في باب الاعتقاد.

قال فضيلة الشيخ محمد نجيب المطيعي - رَحِمَهُ اللهُ -:

«مسألة وجوب نصب الإمام العام من الفروع الفقهية بلا شبهة، وليست من أصول الدين، والعمدة على ذلك الإجماع المتواتر من عهد أصحاب رسول الله ﷺ وهي واجبة على الكفاية...»^(١).

فهذا إجماع ثابت عن أهل السنة لا يجوز لأحد مخالفته، ينص على أن مسألة الإمامة من الفروع الفقهية ولم يخالف في ذلك غير الشيعة الاثني عشرية الروافض، حيث جعلوا الإمامة من أعظم مسائل الاعتقاد، وجعلوها ركناً من أركان الإيمان، وهذا خطأ شنيع مخالف للكتاب والسنة، ولذلك لما حاول ابن المطهر الحلّي أن يثبت ذلك بأدلة موهومة،

(١) سلم الوصول حاشية نهاية السؤل نقلا عن وقفات منهجية (ص ٢٣٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ :

«هذا كله لو صح لكان غايته أن تكون - أى الإمامة - من بعض فروع الدين لا تكون من أركان الإيمان»^(١).

قلت: وليس معنى قول أهل السنة أن مسألة الإمامة من مسائل الفروع الفقهية، أنها مسألة هينة، لا ولكنهم يضعونها فى مكانها الصحيح، ومع ذلك يعتقدون أنها من مسائل الفروع المهمة العظيمة وهل معنى قولنا: إن الصيام أو الزكاة أو الحج من مسائل الفروع أنها ليست من المسائل المهمة؟ كيف وهى أركان الدين التى بنى الإسلام عليها؟ ولكنها ليست من مسائل الاعتقاد، وكذلك مسألة الإمامة مهمة وشأنها عظيم عند أهل السنة ولكنها من مسائل الفروع.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ :

«ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين إلا بها فإن بنى آدم لا تتم مصالحهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس»^(٢).

فإن قلت فكيف ذكرت إذن هذه المسألة عند أهل السنة فى مسائل الاعتقاد؟ **قلت:** إنما ذكرها أهل السنة فى مسائل الاعتقاد لما خالف فيها أهل الفرق الباطلة من الروافض والخوارج والمعتزلة أهل السنة، كما أوردوا المسح على الخفين فى العقيدة الطحاوية، والصلاة فى السراويل فى شرح السنة، وغير ذلك من المسائل الفقهية.

ولقد صرح بذلك فضيلة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله :

(١) منهاج السنة (١/ ٣٣).

(٢) السياسية الشرعية (ص ٨١).

حيث قال في شرح الدرر المضيئة (ص ٢٥٦) في شرح باب ذكر الإمامة ومتعلقاتها: «وهذا الباب باب مهم يذكره العلماء في كتب العقائد لأنه باب مهم لما حصل فيه من الفرق الضالة من مخالفات كالخوارج وبعض المعتزلة الذين لهم آراء شاذة، ومثل الشيعة الذين يعتقدون أن الإمامة من نوع خاص عندهم، فحصل في هذا الباب مخالفات لمذهب أهل السنة والجماعة، ولذلك صاروا يذكرونه في كتب العقائد» اهـ.

وكذلك أوردتها الدكتور عبد العزيز آل عبد اللطيف في مصنفه مسائل الفروع الواردة في مصنفات العقيدة في المسألة السابقة قال - الإمامة - إذا ظهرت لك هذه المسألة عند أهل السنة فاعلم أن الدكتور ياسرًا قد خالف إجماع أهل السنة ووافق الشيعة الاثنى عشرية الروافض في شيئين:

١ - جعله مسألة الإمامة من مسائل الاعتقاد.

٢ - جعله هذه المسألة من مسائل الاعتقاد الكبرى.

وخالفهم في مسألة وهي: جعلهم الإمامة ركنًا من أركان الإيمان. فهو لا يقول بذلك.

والسؤال الذي نتوجه به إلى أتباع هذه الجماعة:

تُرى لماذا خالف الدكتور ياسر إجماع أهل السنة وجعل الإمامة من مسائل الاعتقاد الكبرى^(١)؟

(١) ملحوظة: ترى هذه المسألة بصورة أوسع في الجزء الثاني من كتاب «فتح المنان» يسر الله إتمامه.

١٤- قال في «فقه الخلاف» (ص ١٢، ١٣) :

تحت عنوان: أنواع الاختلاف الواقع بين المسلمين: «النوع الأول: اختلاف التنوع... ومن هذا الباب على الصحيح من أقوال العلماء ما وقع من الصحابة يوم غزوة بنى قريظة حين أمرهم النبي ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يصلين العصر إلا في بنى قريظة» فأدرك بعضهم العصر في الطريق فصلاها وقال: لم يرد منا إضاعة الوقت. وقالت طائفة: والله لا نصليها إلا في بنى قريظة. فصلوها بعد غروب الشمس. والحديث في الصحيح، ولم يعنف النبي ﷺ أياً من الفريقين بل لم ينقل عنه تصويب فريق وتخطئة آخر، فدللت هذه السنة التقريرية منه ﷺ على صحة فعل كل من الفريقين، ومن العلماء من يجعل أحد الفريقين مصيباً ولكن الصحيح أن كلا الفريقين كان مصيباً، وأن صلاة العصر هذا اليوم كان مخيراً بين صلاتها في الوقت في الطريق أو بعد الوقت في بنى قريظة، وذلك لإقرار النبي ﷺ للفريقين، ولو كان أحدها مخطئاً لما أقره النبي ﷺ ولبين لهم الخطأ من الصواب» اهـ.

قلت: وهذا الكلام الذي قاله الدكتور ياسر كلام باطل مخالف للحق ومجانِب للصواب، وخارق لإجماع أمة الإسلام من عهد النبي ﷺ إلى الآن، ولا أدري من أين أتى بهذا الكلام العجيب الغريب الذي لم يقله أحد أبداً من أهل العلم.

ولذلك نسأل هذا السؤال: في أي مذهب أم في أي كتاب أو من أهل العلم سبقك لهذا الكلام وقال: إن وقت صلاة العصر كان مخيراً فيه في هذا اليوم بين صلاتها في الوقت في الطريق أو بعد الوقت في بنى قريظة؟
ثانياً قوله «إن كلا الفريقين كان مصيباً».

كلام غير صحيح، فليس في الحديث إلا أنه ﷺ لم يعنف أحداً من الفريقين، وليس في هذا دلالة على صحة فعل الفريقين كما سننقل أقوال أهل العلم في ذلك بعد قليل، ولذلك اختلف العلماء في أى الطائفتين كان أصوب من الآخر؟

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ:

«وقد اختلف العلماء في المصيب من الصحابة يومئذ من هو؟»^(١).

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

«واختلف الفقهاء أيهما كان أصوب؟ فقالت طائفة: الذين أخروها هم المصيبون ولو كنا معهم لأخرناها كما أخروها، ولما صليناها إلا في بنى قريظة، امتثالاً لأمره وتركاً للتأويل المخالف للظاهر. وقالت طائفة أخرى: بل الذين صلوها في الطريق في وقتها حازوا قصب السبق وكانوا أسعد بالفضيلتين، فإنهم بادروا إلى امتثال أمره في الخروج وبادروا إلى مرضاته في الصلاة في وقتها، ثم بادروا إلى اللحاق بالقوم، فحازوا فضيلة الجهاد وفضيلة الصلاة في وقتها»^(٢).

وليس معنى ترك النبي ﷺ تعنيف أحد الفريقين تصويب فعله، ولكن ترك التعنيف في هذا الوقت لكون كلا الفريقين قد اجتهد، فمن أصاب حصل على أجرين، ومن أخطأ حصل على أجر واحد، فكيف يعنف من أجر؟

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«الاستدلال بهذه القصة على أن كل مجتهد مصيب على الإطلاق ليس بواضح، وإنما فيه ترك تعنيف من بذل وسعه واجتهد فيستفاد منه عدم تأثيمه... وقد استدل به الجمهور على عدم تأثيم من اجتهد لأنه ﷺ لم يعنف أحداً من الطائفتين، فلو كان هناك إثم لعنف من أثم»^(٣) اهـ.

(١) البداية والنهاية (٤/ ١٣٤).

(٢) زاد المعاد (٣/ ١٣٠، ١٣١).

(٣) فتح الباري (٩/ ٣٩١، ٣٩٢).

وقال الإمام الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ:

«ترك التشريب لمن عمل باجتهاده لا يدل على أنه قد أصاب الحق، بل يدل على أنه قد أجزأه ما عمله باجتهاده وصح صدوره عنه لكونه قد بذل وسعه في تحرى الحق، وذلك لا يستلزم أن يكون هو الحق الذى طلبه الله من عباده، وفرق بين الإصابة والصواب، فإن إصابة الحق هو الموافقة بخلاف الصواب، فإنه قد يطلق على من أخطأ الحق ولم يصبه، من حيث كونه قد فعل ما كلف به واستحق الأجر عليه، وإن لم يكن مصيباً للحق وموافقاً له، وإذا عرفت هذا حق معرفته لم تحتج إلى زيادة عليه»^(١).

وقال الشيخ الألبانى رَحِمَهُ اللهُ:

«ليس في الحديث إلا أنه لم يعنف واحداً منهم، وهذا يتفق تماماً مع حديث الاجتهاد المعروف، وفيه أن من اجتهد فأخطأ فله أجر واحد، فكيف يعقل أن يعنف من قد أجر؟! وأما حمل الحديث على الإقرار للخلاف فهو باطل لمخالفته للنصوص القاطعة الآمرة بالرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع والاختلاف..»^(٢).

فكلام أهل العلم واضح في أن ترك التعنيف لم يكن لصحة الفعل وإنما كان لبذل الوسع والاجتهاد في الوصول إلى الحق، وكما هو معلوم أن من فعل ذلك وأخطأ فله أجر الاجتهاد فكيف يعنف؟
والسؤال: من أين أتيت بهذا الكلام؟ وكيف فهمت هذا الفهم؟ وأين تعلمت هذا الكلام؟؟؟ إنا لله وإنا إليه راجعون.

(١) إرشاد الفحول (٢/٧٤٨).

(٢) السلسلة الضعيفة (٤/٤٤٨).

١٥- قال فى «فتحه الخلاف» (ص٧٤) :

«وينبغى أن يدخل فى هذا النوع من الخلاف غير السائغ الخلاف فى حكم من يلزم الناس بقانون مخالف لشريعة الإسلام فى التشريع العام ويحتمه عليهم فلا شك أن هذا الأمر من الكفر الأكبر» اهـ.

قلت: وتكفير الحكام بتحكيم القوانين الوضعية ومخالفة الشريعة فى التشريع العام مخالف لما عليه أئمة الدين ومنهج أهل السنة وكبار العلماء السلفيين. وهذه المسألة من أكبر المسائل التى يهتم بها برهامى ويؤصل فيها ويفصل وينشرها فى كتبه العقدية ويحاول دائماً أن يثبت أن هناك فرق بين التشريع العام (على قوله) وبين تحكيم الشريعة والمخالفة فى بعض القضايا.

وهذا منهج تكفيرى مخالف للمنهج السلفى ولذلك كانت هذه المسألة من أعظم المسائل التى أثارت الفتن فى هذا الزمان وقبل أن أنقل عن أئمة أهل السنة فى هذا الوقت ما يبين ضلال برهامى وأتباعه فى هذه المسألة أئين موقف أحد الأعلام الذين يحاول كثير من أصحاب هذا المنهج أن يستدلوا بأقوله على تكفير الحكام الذين يحكمون القوانين الوضعية أو المشرعين لها وهو العلامة أحمد شاكِر رَحِمَهُ اللهُ وانظر لذلك «شرح منة الرحمن - فضل الغنى الحميد - إعلان النكير لابن أبى العينين».

العلامة أحمد شاكِر المفترى عليه

كثيراً ما يحاول ياسر برهامى ومن اتبعه على هذا الضلال أن ينقل من كلام العلامة أحمد شاكِر رَحِمَهُ اللهُ ما يدل على تكفير من شرع أو حَكَم القوانين الوضعية. مع أن له أقوالاً كثيرة تبين منهجه وتوضح أنه لا يخالف أهل العلم فى هذه المسألة وأنه يفصل فيها التفصيل الذى سنورده عن العلماء، بل إنه ربما زاد عليهم

احتياطاً لعدم تكفير المسلمين وأكتفى بهذا النقل عنه على أن أفصل فيه أكثر إن شاء الله في الجزء الثاني من «فتح المنان».

قال ﷺ في محاضرة الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر تشريع القوانين في

مصر:

«يا رجال القضاء في مصر:

بكم أبدأ دعوتي وأنتم أصحاب السلطان في البلد ويحكم الأمر والنهي وأنتم الذين تضعون القوانين ولجانكم تعمل الآن في تعديلها على مبادئ التشريع الحديث تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم نضع أيدينا في أيديكم ونعمل مخلصين لله أنتم أعلم بأسرار القانون منا ونحن أعلم بالكتاب والسنة وأسرار الشريعة منكم فإذا تعاونوا أخرجنا أبدع الآثار.

دعوا التعصب لتشريع الإفرنج وآرائهم ولا أقول لكم سندع التعصب للإسلام من جانبنا بل أدعوكم إلى التعصب له معنا فإنكم مسلمون مثلنا وسؤالنا وسؤالكم عنه واحد بين يدي الله يوم القيامة ولن تقبل معذرتكم بأنكم لستم من رجال الدين فالناس سواء في وجوب طاعة الله. والآخرة خير من الأولى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ (٨٨) ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩].

ثم قال: هذه دعوتي إليكم أرجو أن تكون قد صادفت آذاناً واعية وقلوباً مطمئنة بالإيمان وأنتم الذين وكلت إليكم الأمة أمرها ووضعت آمالها فيكم وذلك ظني بكم إن شاء الله.

أما إذا أبيتم وأعيذكُم الله أن تأبوا فسأدعوا رجال الأزهر علماء الإسلام رجاله ورجال مدرسة القضاء ودار العلوم وسيستجيبيون لي... وسيجدون الأعوان الصادقين المخلصين منكم رجال القانون ومن سائر طبقات الأمة»^(١).

(١) حكم الجاهلية للعلامة أحمد شاكر (ص ١٢٣، ١٢٦) جمع مكتبة السنة.

قلت: تأمل قول الشيخ لمن يشرعون القوانين الوضعية في وقت تشريعها:

«أنتم أصحاب السلطان في البلد ويحكم الأمر والنهي وأنتم الذين تضعون القوانين ولجانكم تعمل الآن في تعديلها على مبادئ التشريع الحديث».

يعنى في وقت صياغة القانون الوضعى الذى ألزم به الشعب المصرى وستُنَحَّى من أجله الشريعة يخاطبهم الشيخ بقوله وهم يضعونه نصوص هذا التشريع الأوربى الجديد الذى يراهم الشيخ متعصبين له فيقول لهؤلاء المشرعين:

«فإنكم مسلمون مثلنا وسؤالنا وسؤالكم عنه واحد بين يدى الله يوم القيامة».

فهل هناك بيان من الشيخ بعد ذلك يبين أنه لا يكفر المشرعين مطلقا بلا تفصيل كما يقول أهل السنة والجماعة وهل الشيخ يفرق بين من شرع قوانين وضعية وبين من حكم بشريعة الله وخالف في مسألة كما تقول سلفية الإسكندرية وعلى إثرها كفروا بحكام المسلمين وأنهم ولايتهم الشرعية.

إن أئمة أهل السنة وعلماء الأمة لا يفرقون هذا التفريق ويرون عدم الفرق بين من حكم بالقوانين الوضعية أو خالف الشرع في مسألة أو عدة مسائل مع تحكيم الشريعة الكل يفصل فيه العلماء تفصيلا واحدا يرون أن من حكم بغير شرع الله وهو يراه أحسن أو أفضل أو مساوٍ أو غيره مما يكون فيه تقديم لهذه القوانين على شرع الله فهو كافر ويعبرون عن ذلك باشتراط الاستحلال والاستحلال كما هو معلوم شئ قلبى لا يستدل عليه بالفعل كما بين ذلك أهل العلم.

وعليه فلا يجوز تكفير حكام المسلمين اليوم وإن وقع منهم تحكيم للقوانين الوضعية بمجرد تحكيم هذه القوانين وليس هذا القول كما يزعم البعض «قول الشيخ الألبانى والشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين» فحسب بل هو كما يقول الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ هو قول جميع العلماء كما سننقل عن كثير منهم الآن.

وأما بعض العلماء الذين نقل عنهم أو حاول بعض من يحملون هذا الفكر المنحرف عن النهج السديد أن ينقل عنهم أنهم يكفرون مطلقاً بلا تفصيل فسنبين كلامهم وموافقتهم للعلماء إن شاء الله في الجزء الثاني من «فتح المنان».

سئل العلامة الفوزان حفظه الله :

ما الحكم فيمن شرع شريعة عامة للناس بغير ما أنزل الله ثم ألزمهم بها؟
الجواب: إن كان يعتقد أن هذه الشريعة إلى حطّها أو النظام إلى حطه مساوٍ أو أحسن أو جائز فهو مرتد عن دين الإسلام^(١)؟

وانتبه لهذا التفصيل لأن بعض الناس ظن أن العلامة الفوزان لا يفصل بتفصيل أهل العلم مع وضوح كلامه وكثرته في هذه المسألة فكلامه واضح أنه يتنزل على من حكم القوانين الوضعية وألزم الناس بها فهذا لا يكفر بمجرد الاستبدال بل لا بد فيه من التفصيل.

وسئل فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله :

هل هناك فرق في الحكم مرة بغير ما أنزل الله وجعل القوانين تشريعاً عاماً مع اعتقاد عدم جواز ذلك؟

فأجاب: يبدو أن لا فرق بين الحكم في مسألة أو عشرة أو مائة أو ألف أو أقل أو أكثر لا فرق ما دام الإنسان يعتبر نفسه أنه مخطئ وأنه فعل أمراً منكراً وأنه فعل معصية وأنه خائف من الذنب فهذا كفر دون كفر وأما مع الاستحلال ولو كان في مسألة واحدة يستحل فيها الحكم بغير ما أنزل الله يعتبر نفسه حلالاً فإنه يكون كافراً^(٢).

(١) الردود السلفية على شبهات الحاكمية (ص ٣٢٨).

(٢) فتاوى العلماء الكبار (ص ٢٧٤).

وسئل الشيخ على بن ناصر الفقيهى حفظه الله :

ما حكم المستبدل لشرع الله وحكم بالدساتير والقوانين الوضعية؟
 ... أبدلوا بها الشريعة الإسلامية الكتاب والسنة وقالوا هذه هي الأفضل
 وهي الأولى وهي صالحة لهذا العصر فهؤلاء لا شك في كفرهم وإذا اعتقدوا هذا
 أفضل وأولى أو مساوٍ فلا شك في كفرهم لكن إذا حكموا بغير ما أنزل الله وهم
 يعرفون أن ما أنزل الله هو الأولى وهو الأفضل وهو الذى ينبغى أن يكون وإنما
 غلبهم هواهم وارتكبوا مثل هذه الأخطاء فهو كما سبق عن ابن عباس: الكفر
 دون الكفر؛ لأن الذى يحكم بغير ما أنزل الله حتى فى قضية معينة - لو اعتقد أن
 هذا الحكم بغير ما أنزل الله أفضل وأولى فهو كافر كيف بمن يأتى بدستور كامل
 ثم يضرب بالشريعة عرض الحائط إذا هؤلاء الذين يستبدلون شرع الله بهذه
 القوانين اعتقاداً منهم بأنها هي الصالحة لهذا العصر ولهذا الوقت فهؤلاء لا شك
 فى كفرهم لكن إذا كان من الأمور العملية التى لا يعتقدونها، ولهذا كثير من الناس
 الذين يكفرون يحكمون على الحاكم وعلى المحكوم ويقولون: كلهم يدخلون فى
 حكم الكفر لماذا؟

قالوا: الحاكم هو الذى سن هذه الأحكام والمحكومون هم الذين رضوا
 بذلك المساكين الذين ليس بأيديهم حول ولا قوة يحكمون عليهم بهذا الحكم.
 فالقاعدة العامة: الذين يأتون بالقوانين الوضعية ويجعلونها مكان الأحكام
 الشرعية ويجعلونها هي الأحسن وهي الأولى وهي الأفضل هذا لا شك فى
 كفرهم.

قلت: والقوانين الوضعية كما هو معلوم فيها تشريع مخالف لشرع الله من
 تحليل الحرام وتحريم الحلال. كما هو معلوم فالذى يأتى بها ويجعلها مكان شرع الله
 يتناوله هذا الفصل.

لأن ابن أبى العينين وغيره من الحزبين يحاولون التفريق دائماً بين من سن قوانين وضعية أو حكمها وبين من يحكم أصلاً بشريعة الله ثم خالف فى مسألة أو عدة مسائل فالصحيح أنه لا تفريق والباب واحد وهو أنها متساويان فى الحكم.

وقال فضيلة الشيخ ربيع بن هادى حفظه الله :

الحكم بغير ما أنزل الله بشروطه يكون كفراً إذا كان يرى أن الحكم بغير ما أنزل الله جائز هذا كفر؛ لأن الله تبارك وتعالى لا شريك له فى الحكم ولا يشرك فى حكمه أحداً سبحانه وتعالى. إذا كان يعتقد أن الحكم بغير ما أنزل الله أفضل من الحكم بما أنزل الله ولو كان يعرف أن هذا حق ولكن هذه القوانين أفضل من الشرائع الإسلامية التى شرعها الله تبارك وتعالى فهذا كفر هذا يسمى كفراً ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ الآيات [المائدة: ٤٤ - ٤٧] فالمصطلح القرآنى والنبوى يسمى الحكم بغير ما أنزل الله كفراً قد يكون كفراً أصغر إذا كان معترفاً بحاكمية الله ومعترفاً بأنه ظالم فى حكمه بغير ما أنزل الله هذا كفر أصغر فإذا كان يرى أن يعنى لا يعترف بحاكمية الله ويستحل الحكم بغير ما أنزل الله ويرى أن الحكم بغير ما أنزل الله أفضل من الحكم بما أنزل الله فهذا كفر أكبر يخرج من دائرة الإسلام» انتهى.

وقال الشيخ العلامة محمد أمان الجامى رحمه الله عندما سئل هل يعتبر الحكم

بغير ما أنزل الله كفراً بواحاً أم لا؟

فأجاب: «... الذى تطمئن إليه النفس ما ذكره شارح الطحاوية نقلاً من أهل العلم وغيره أيضاً من التفصيل هنا أى من حكم بغير ما أنزل الله معتقداً أن الحكم الوضعى أو السواليف أو التقاليد والعادات أحسن وأمثل مما أنزل الله أو أن ذلك يساوى ما أنزل الله فى العدالة والحسن وأنه أنسب للأمة من اعتقد هذا الاعتقاد إما بأن فضل الأحكام الوضعية المستوردة أو السواليف التى عند أهل

البادية والتقاليد والعادات في التحليل والتحرير ورأى أن ذلك أنسب وأرحم وأوفق للأمة خصوصاً في هذا الوقت من اعتقد هذا الاعتقاد يكفر كفراً بواحاً... إن اعتقد التفضيل أو المساواة بينهما فهذا كفر بواح لا خلاف في ذلك فيما أعلم.

النوع الثاني: إنسان حكم بغير ما أنزل الله مما وصفنا معتقداً أنه مخطئ وأنه ظالم وأنه مذنب في هذا التصرف وأن ما أنزل الله أحسن وحق هو الحق وحده لكن غلبته التي يعيش فيها ونفسه الأمارة بالسوء والخوف من مخالفة البيئة التي يعيش فيها وهي بيئة غير إسلامية أصدر الحكم بغير ما أنزل الله وهو معتقد أن ما أنزل الله هو الحق وحده هذا كفره كفر دون كفر، غير بواح أى لا ينقل من الملة لو مات على ذلك يعد من عصاة الموحدين من أصحاب الكبائر ليس بكافر كفراً اعتقادياً بل كفره كفر عملي والكفر العملي لا ينقل الإنسان من الملة»^(١).

قلت: وهذا قول الشيخ الألبانى والشيخ مقبل بن هادى والشيخ ابن عثيمين رحمهم الله وغيرهم وقد ذكرنا عن الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ والشيخ سليمان بن سمحان رحمهما الله أن هذا التفصيل هو الذى إليه المرجع عند أهل العلم أى عند أهل العلم جميعاً.

ولذلك قال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ:

«هذه أقوال أهل العلم جميعاً: من استحل الحكم بغير ما أنزل الله كفر أما من فعله لشبهة أو لأسباب أخرى لا يستحله يكون كفراً دون كفر»^(٢).

ولما نقل عن الشيخ الفوزان حفظه الله أن يكفر من حكم أو شرع غير شرع الله مطلقاً قال حفظه الله: «أنا لم أقل إن الحكم بغير ما أنزل الله بأنه كفر أكبر مخرج

(١) الردود السلفية على شبهات الحاكمية (ص ١٣٦)، وقد نقل صاحبه الدكتور طلعت زهران حفظه الله عن كثير من أهل العلم هذا التفصيل.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز (٢٨ / ٢٧٢).

من الملة مطلقاً أنا أفصل بما يفصل به العلماء في هذه المسألة مما هو معروف في كتب التفسير وكتب العقائد ليست مسألة مجهولة إنما هي مسألة مفصلة». فلما قيل له: نسأل عمن سنّ قوانين يجاد بها الله ورسوله فردهم إلى ما أجابه في السؤال السابق^(١).

قلت: فإذا قال العلامة سليمان بن سمحان هذا التفصيل هو الذي إليه المرجع عند أهل العلم وقال الشيخ ابن باز هذا التفصيل هو قول أهل العلم جميعاً وقال الشيخ الفوزان أنا أفصل بما يفصل به العلماء. ظهر لكل منصف أن هذا التفصيل فيمن شرع شرعاً مخالفاً لشرع الله هو منهج السلف.

وأختم هذه المسألة بهذه الفتاوى لأئمتنا الكبار:

سئل إمام أهل السنة فضيلة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ:

هل هناك فرق بين التبديل وبين الحكم في قضية واحدة؟ يعنى في فرق في هذا الحكم بين التبديل ككل والحكم في قضية واحدة؟ التبديل يا شيخ؟
فأجاب سماحته: إذا كان لم يقصد بذلك الاستحلال وإنما حكم بذلك لأجل أسباب أخرى يكون كفرًا دون كفر أما إذا قال لا حرج بالحكم بغير ما أنزل الله وإن قال الشريعة أفضل لكن إذا قال ما في حرج مباح، يكفر بذلك كفرًا أكبر سواء، قال إن الشريعة أفضل أو مساوية أو رأى أفضل من الشريعة كله كفر.
س: يعنى هذا الحكم يشمل التبديل وعدم التبديل يعنى يشمل كل الأنواع؟

فأجاب: جميع الصور في جميع الصور لكن يجب أن يمنع ويجب منع ذلك وهو كفر دون كفر...

(١) التكفير وضوابطه للفوزان (ص ٣٠).

س: هناك فتوى للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رَحِمَهُ اللهُ - يستدل بها أصحاب التكفير هؤلاء على أن الشيخ لا يفرق بين من حكم بغير شرع الله مستحلاً ومن ليس كذلك كما هو التفريق عند العلماء؟

فأجاب: هذا الأمر مستقر عند العلماء كما قدمت أن من استحل ذلك فهو كفر أما من لم يستحل ذلك كأن يحكم بالرشوة ونحوها فهذا كفر دون كفر أما إذا قامت دولة إسلامية لديها القدرة فعلها أن يجاهد من لا يحكم بما أنزل الله حتى تلزمه بذلك.

فقال السائل: وهم يستدلون بفتوى الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ؟
فأجاب: محمد بن إبراهيم ليس بمعصوم عالم من العلماء يخطئ ويصيب وليس بنبي ولا رسول وكذلك ابن القيم وابن كثير وغيرهم من العلماء والأئمة الأربعة كلهم يخطئ ويصيب ويؤخذ من قولهم ما يوافق الحق وما خالف الحق يرد على قائله ولو أنه كبير^(١).

فضيلة الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

وللشيخ رَحِمَهُ اللهُ تفصيل رائع في كتابه «فتنة التكفير» يوافق كلام أهل العلم في هذه المسألة وانظر كلاماً له آخر في عدم تكفير من شرع القانون إلا إذا استحل في «سلسلة الهدى والنور الشريط رقم ٨٤٩ - الدقيقة ٧٢».

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ وهو يعلق على كتاب «فتنة التكفير»:

«وعليه فإنه بتأويلنا لهذه الآية على ما ذكر بأن الحكم بغير ما أنزل الله ليس بكفر مخرج عن الملة لكنه كفر عملي «أصغر» لأن الحاكم بذلك خرج عن الطريق الصحيح ولا يفرق في ذلك بين الرجل الذي يأخذ قانوناً وضعياً من قبل غيره

(١) الفتاوى البازية في تحكيم القوانين الوضعية.

ويحكمه فى دولته وبين من ينشأ قانوناً ويضع هذا القانون الوضعى إذا المهم هو هل هذا القانون يخالف القانون السماوى؟ أم لا»^(١).

وقال العلامة مقبل بن هادى رَحِمَهُ اللهُ:

«... وأما مسألة التوصل إلى التكفير والحاكم لا يزال يصلى ويعترف بشعائر الإسلام فينبغى للمسلم أن يتعد عن هذا وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] يقول ابن عباس هو كفر دون كفر، أو يحمل على ما إذا كان مستحلاً...»^(٢).

قلت: وهناك أقوال كثيرة جداً لأهل العلم فى هذه المسألة وستتناولها بالتفصيل فى موضع آخر إن شاء الله ومع وضوح هذه المسألة فى عقيدة أهل السنة إذا برهامى وجماعته يحاولون نشر هذا الفكر التكفيرى على أنه المنهج السلفى وكأنه اهتدى لما لم يصل إليه كبار العلماء وما أتى إلا من جهله بمنهج السلف وهذه المسألة من أخطر المسائل التى خالف فيها المنهج السلفى وذلك لما ترتب عليها فى معتقد هذه الجماعة من عقائد الخوارج وهذا ما نبينه فى القسم الثانى من هذا الكتاب وإليك البيان.

(١) فتنة التكفير (ص ٢٥) حاشية (١).

(٢) إجابة السائل عن أهم المسائل (ص ٢٨٥).

القسم الثانى من نقد كتاب «فقه الخلاف»

نقد كلامه عن تكفير كل حكام المسلمين،
والدعوة إلى الاتفاق على التحذير منهم ونقض بيعتهم وعدم السمع والطاعة
لهم، ورد قوله بولاية الفقيه، وبيان عقيدة أهل السنة فى هذه المسائل

تكفير الأنظمة الحاكمة

إن المتتبع لكلام الدكتور ياسر يجد أنه يكفر الأنظمة الحاكمة ويصفهم دائماً بأعداء الله المنافقين، وبدعاة على أبواب جهنم، وبالكفار، وينزل في حقهم آيات نزلت في طاعة اليهود والنصارى وغيرهم من الكافرين، وهذا كثير جداً لمن تأمل كلامه وسبر غور المفاهيم التي يريد أن يغرسها في عقول الشباب المسلم.

١٦- قال في «فقه الخلاف» (ص ٧٦) :

في ذكر أمثلة خلاف التضاد غير السائغ: «ومنها وصف أعداء الله المنافقين الذين يصدون عن سبيل الله بكل الطرق على أنهم ولاية أمور شرعيين تلزم طاعتهم وعدم مخالفتهم».

فهو في هذه الفقرة يصف ولاية أمور المسلمين بأنهم:

١- أعداء الله.

٢- المنافقون.

٣- يصدون عن سبيل الله بكل الطرق.

ومن أجل هذه الأوصاف التي اتصفوا بها يراهم كفاراً وليسوا ولاية أمور شرعيين، ولذلك فهو يتأسف على خلاف أهل العلم له في هذه المسألة.

١٧- فيقول في «فقه الخلاف» (ص ٥٤) :

«وللأسف فهذا مذهب البعض من أبناء الصحوة يرون هؤلاء الدعاة على أبواب جهنم ولاية أمور شرعيين، وليسوا فقط قد فرضوا على المسلمين أمراً واقعاً بالقوة لا بالحق».

وهذا الإنكار والتأسف من المؤلف ينصب على أهل العلم الكبار في هذا الزمان؛ لأنهم كما هو معلوم من أشد الناس وقوفاً أمام تيار التكفير الذي يدعو إلى تكفير الحكام والجنود بغير بينة صريحة، وذلك لخطورة تكفير المسلمين بغير بينة،

قال النبي ﷺ: «من قال لأخيه: يا كافر. فقد باء بها أحدهما» ويزداد نكيره على أهل العلم الذين لا يكفرون هذه الأنظمة فيقول في «شرح قصة أصحاب الأخدود» (ص ٧٦):

«ما أخطر أن يكون الدعاة إلى الله هم الذين يقولون للناس: اختاروا القيادة الكافرة، انتخبوا الرياسة المنافقة، ونحن نرى لكم فلائًا ملكًا أو رئيسًا، وهم يعلمون حقيقته، إنه ثمن غالٍ غالٍ للسلامة المظنونة التي لا تستمر... علينا أن نقولها واضحة كما قالها الغلام للملك رافضًا محاولة الاحتواء الخبيث «إني لا أشفى أحدًا إنما يشفى الله تعالى» لا بد أن نقول للباطل: لا نعمل تحت رايتك ولا نرضى بشيائك، ولا نقبل قيادتك، ولا نعترف برياستك، وإن كان واقع الابتلاء يفرضها علينا... فالعلماء ورثة الأنبياء، ولذا فدعوتهم لا تحتاج إلى إذن من الطواغيت ولا إلى شرعيتهم، فإنها شرعية الظلم والكفر والعدوان... فلنحذر جميعًا- نحن دعاة الإسلام- من شرك النفاق وهيئاته وبرلماناته وأحزابه، ولنحافظ على صبغة دعوتنا الربانية...».

وكما هو معلوم أن تكفيره للأنظمة يتبعه العمل على إسقاط هذه الأنظمة بحسب الوسائل المتاحة، فيترتب على ذلك حدوث المواجهات بينه وبين جنود النظام، وهنا أبين مسألة في غاية الأهمية، ووضوح هذه المسألة يحل إشكاليات كبيرة جدًا عند عدد كبير من الإخوة الذين التبتست عليهم الأمور، ألا وهي:

ينبغي أن نعلم أن هؤلاء الضباط وهؤلاء الجنود عندما يواجهون جماعة معينة من الجماعات التي تكفر بالحكام فيضيقون عليهم بالسجن مثلاً، أو منعهم من الدروس، أو عمل الحلقات في المساجد، أو غير ذلك من أنواع التضييق، سواء عظمت أو صغرت، ليس معنى ذلك أنهم قد أعلنوا الحرب على الإسلام أو على الدين كما يحاول قادة هذه الجماعات تصوير ذلك لأتباعهم، بل من نظر إلى هذا

الأمر بإنصاف وتجرد من الحماسة الفارغة من العلم، وتجرد من العاطفة، لرأى أهل العلم الكبار في العالم الإسلامي كالشيخ الألبانى والشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين والشيخ مقبل والشيخ بكر أبو زيد رحمهم الله، والشيخ الفوزان والشيخ صالح اللحيدان والشيخ صالح آل الشيخ وغيرهم حفظهم الله، وكذلك كبار علماء الإسلام في كل بلد بخصوصه، مثل كبار علماء الأزهر في مصر يحكمون بأن الحاكم الموجود هو الحاكم الشرعى لهذه البلاد، مع إقرارهم بوجود المظالم أو السليبيات، ولكن مع ذلك الجميع يقر بأنه الحاكم الشرعى الذى لا يجوز الخروج عليه، ولا يجوز بحال من الأحوال إنشاء الجماعات التى تخرج عليه وتسعى لإسقاطه، ويسمون هذه الجماعات التى تكفر الحكام وتكفر الجنود وتسعى للخروج بأنهم خوارج، وينزلون عليهم أحكام الخوارج وتأتى الفتاوى هؤلاء الضباط بمواجهة هؤلاء الخارجين عن الإمام بكل السبل، وهذه مسألة مهمة جداً ولناخذ مثلاً قريباً على ذلك شاهدناه جميعاً ألا وهو:

المواجهات التى حدثت بين النظام المصرى وبين الجماعة الإسلامية، فكما شاهد الجميع أنه فى الوقت الذى كان التضييق يزداد على أعضاء الجماعة الإسلامية وعلى دروسهم وكتبهم ومحاضراتهم وفتح السجون لهم بسبب حمل السلاح ومحاولة قتل الرئيس وقتل عدد كبير من الشرطة فى هذا الوقت.

كان المجال مفتوحاً، ولا توجد أى اعتراضات على المشايخ السلفيين ومشايخ الأزهر وعموم المسلمين، وهذا قد رآه الجميع، وكذلك يرى الجميع الآن هذا الانفتاح الكبير فى الدعوة إلى الله عن طريق القنوات والكتب والدروس والندوات والحلقات فى كل مكان، ودون أى اعتراض عندما انتهت هذه المواجهات ولم يعد للجماعة الإسلامية أثر.

هذه هى الحقيقة أيها الإخوة الأحباب التى ينبغى أن نفهمها وأن ندركها حتى لا يغرر بنا أحد عن طريق الجهل والحمية والحماسة، لابد أن نكون منصفين. وأنا فى ذلك لا أدعى أن هؤلاء الضباط أو هؤلاء الجنود هم أولياء الرحمن المقربون أو أنهم لا يخطئون لا... لا أدعى ذلك ولا أقوله أبداً، ولكنى أقول وأؤكد أن هؤلاء الضباط هم كغيرهم من المسلمين فىهم الذى يخشى الله، وفيهم الذى يتمنى أن ينصر دين الله، وفيهم الذى يفضل القتل على ترك الصلاة، وفيهم المحافظ على السنن بقدر المستطاع، وكثير منهم من يحرص على أداء الحج والعمرة وتحجيب زوجته وبناته خوفاً من الله، وفيهم مع ذلك الذى يقع منه الظلم والمعاصى والذنوب كغيرهم من عموم المسلمين، ولا أريد أن أستطرد فى هذا الأمر، ولكن أريد أن أبين هذه المسألة العظيمة التى يحاول أمراء وزعماء الجماعات التى تكفر الحكام أن تغرسها فى نفوس أتباعها، ألا وهى أن هؤلاء الضباط لما يواجهون هذه الجماعات إنما هم أعداء الله يحاربون دينه ويصدون عن سبيله، والذى أنا على يقين منه أنهم يقولون ذلك لأن كل جماعة من هذه الجماعات تعتقد أنها هى التى تمثل الإسلام الحق، وأن كل من سواها فهو على قصور وخلل فى فهم الدين، ولذلك فمن يقف أمامها فإنه يقف أمام الدين، ومن هنا يبدأ التكفير للإمام ولهؤلاء الجنود وهؤلاء الضباط، وحسبنا الله ونعم الوكيل وهذا هو منهج الخوارج.

ومن هذه الجماعات التى قامت بتكفير النظم وأنزلت عليهم الآيات التى جاءت فى اليهود والنصارى وأعداء الدين، هذه الجماعة المستترية باسم الجماعة السلفية حيث يقول شيخهم وقائدهم المعظم الدكتور ياسر برهامى فى كتاب «آلام المسلمين» (ص ٢٢):

«وُجد في المسلمين - فيمن يتكلم بلسانهم في الحقيقة وولدوا بأسماءٍ أراد آباؤهم بها أن يكونوا مسلمين بالفعل، تتأكد من ذلك بأن أباه حين سماه محمداً أو أحمد وغير ذلك من الأسماء الإسلامية، كان يريد له أن يعبد الله عز وجل وما تصور في يوم من الأيام أن يكون حرباً على الإسلام والعياذ بالله من ذلك... وجد من يصد عن سبيل الله ووجد من يحارب الإسلام وهذه الفئة تنقسم إلى من يفعل ذلك على بصيرة، ويعلم أنه ينفذ مخططات الأعداء الذين يريدون الصد عن سبيل الله ويريدون أن ينقلب الناس على أعقابهم كما أخبر الله عز وجل عن ذلك قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُرْذُوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٩]، وقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يُرْذُوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠] فعلموا أن الأعداء يريدون ذلك فطبّقوا هذا وسعوا في نشر ما يحبه الأعداء من نشر الفاحشة ﴿يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النور: ١٩] ويكرهون أن ينتشر القرآن والصلاة والحجاب، ويكرهون أن تنتشر دعوة الله، فهذا الذي هو على بصيرة ويعلم أنه جندى ذليل خبيث لأعداء الله عز وجل باع كل شيء وعلناً يبيع والعياذ بالله، قديماً كان يستتر وإذا به الآن يعلن أنه قد باع كل شيء ليكون أذل من كلب عندهم والعياذ بالله، وهذا الصنف من الناس هو في أسفل الدرجات إن لم يتب إلى الله عز وجل - وقد دعاه الله عز وجل إلى التوبة فقال: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَهُمْ نَصِيرًا﴾ (١٤٥) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا ﴿[النساء: ١٤٥، ١٤٦] وقال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١] لذلك نقول لهؤلاء: دعاكم ربكم إلى التوبة فلا تحاربوا دينه أبداً فإنكم لستم تطيقون حرب الله عز وجل، فالله ناصر دينه مهما

حدث كما أخبر عز وجل: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢، ٣٣] انتهى.

إن هذا الكلام الخطير الذى يقوله الدكتور ياسر يدعى كذبا وزورا أنه هو المنهج السلفى، والله الذى لا إله إلا هو لو أنصف لقال: هذا هو المنهج التكفيرى الذى أبته بين الشباب الآن وأمره على أنه الحق بعدما حصلت على الشهرة الكافية، وأنتى من كبار دعاة المنهج السلفى، وأصبح كلامى مصدر ثقة عند كثير من الناس.

فياحسرتاه على هذا الشباب المسكين الضائع الذى تحمل بهذه الأفكار الفاسدة وهذه العقائد المبتدعة التى نشرها بينهم الدكتور ياسر وجماعته باسم السلفية.

واضيعته على هذه السلفية التى ضيعوا معالمها ونسفوا حقائقها، وإلى الله المشتكى، وإذا أردت أن تعرف حقيقة ما أقول لك فانظر إلى هذا الكلام العجيب الذى يقوله وهو يحذر أتباعه من ترك هذه الأفكار والمعتقدات الفاسدة ويبين لهم أن هؤلاء الضباط هم الأعداء الذين يريدونهم أن ينسلخوا من دينهم عندما يدعونهم لترك هذه المعتقدات وهم كاليهود والنصارى حتى وإن أمرهم بالتمسك بكل تعاليم الإسلام، وكأن المسلم لا يحافظ على دينه بالصلاة والصيام والحج والعمرة، ولكن بالسعى لإسقاط هذه الأنظمة؛ لأنه عند ذلك وعند ذلك فقط يكون عاملاً لإعلاء كلمة الله.

١٨- فيقول في «إلا تنصروه فقد نصره الله» (٩، ١٠) :

«فالأعداء يريدونك في حقيقة الأمر متبعاً لهم لكنه تدريج حينما يقولون: لا مانع عندنا من التزامك فنحن لا نحارب الالتزام ولا نحارب الإسلام إنما نحارب الإرهاب والتطرف مثلاً!! كما يقولون ويزعمون فإن هذا الزعم خطوة على الطريق فقط؛ لأنهم لا يرضون بذلك كما قال عز وجل: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠] هكذا أخبر الله عن إرادتهم، فهل ترضى بالتدرج معهم حتى تفقد حقيقة إيمانك وإسلامك؟ هذه هي المسألة إذا قالوا لك: لا دخل لك بغيرك واهتم بنفسك وامش بجوار الحائط وكن ملتزماً، لا نقول لك: لا تصلى بل صل وصم كما تريد واذهب إلى الحج والعمرة متى أردت، ولكن لا دخل لك بغيرك. هذه هي القضية هذه خطوة على الطريق؛ لأنك تفقد نفسك إذا فقدت عملك من أجل الإسلام، وإذا فقدت سعيك لإعلاء كلمة الله».

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل هذه المعتقدات وهي:

١- تكفير الحكام بل والجنود والضباط بل وكما سيأتى.

٢- الدعوة إلى الاتفاق على التحذير منهم والتشهير بهم وبيان ضررهم.

٣- الدعوة إلى عدم السمع والطاعة لهم في المعروف، وغير ذلك من المسائل التى يدعو إليها المؤلف وجماعته البرهامية هل يستحقون معها شرف الانتساب إلى الدعوة السلفية، أو يكون هذا الرجل من الدعاة السلفيين بحق؟

الجواب لفضيحة العالم المحدث محمد ناصر الدين الألبانى - رَحِمَهُ اللهُ حيث قال:

«من ادعى السلفية والتى هى الكتاب والسنة فعليه أن يسير مسيرة السلف وإلا الاسم لا يغنى عن حقيقة المسمى، قد ذكرت آنفاً بأن من دعوة العلماء قاطبة أنه لا يجوز الخروج ولا يجوز التكفير، فمن خرج عن دعوة هؤلاء لا نسّميه بأنه

«سلفى»! كذلك المسلم الذى يسمى نفسه مسلماً ولكنه لا يعمل بالإسلام، ولذلك قال ربنا تبارك وتعالى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسِرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] الدعوة السلفية هى تحارب الحزبية بكل أشكالها وأنواعها والسبب واضح جداً، الدعوة السلفية تنتمى إلى شخص معصوم وهو رسول الله ﷺ، أما الأحزاب الأخرى فينتمون إلى أناس غير معصومين...

أخيراً وختاماً: فلان سلفى أو الجماعة الفلانية سلفية، لكنهم لا يعملون بالدعوة السلفية التى هى الكتاب والسنة والتمسك بما كان عليه السلف، وإلا فهم خارجون عن الدعوة السلفية، والدليل الذى أختتم به هذا الجواب هو قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] ولذلك فكل الجماعات التى تدعى الانتساب إلى السلف إذا لم يعملوا بما كان عليه السلف، ومن ذلك ما نحن بصددده، أنه لا يجوز تكفير الحكام ولا الخروج عليهم، فإنما هى دعوى يدعونها هذه مسألة واضحة البطلان جداً^(١).

سؤال: إذا لم يكن الدكتور ياسر وجماعته بهذه المعتقدات عند أئمة الدين وأهل العلم من السلفية؟ فما هو التصنيف العلمى لمن يقول بهذه العقائد وما هى الفرقة التى ينتسبون إليها؟

قلت: الجواب عن هذا هو ما قاله أهل العلم.

سئل فضيلة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله :

ما موقفنا من الذين يكفرون حكام المسلمين اليوم جملة وتفصيلاً؟ هل هم من الخوارج؟ أفيدونا بارك الله فيكم وجزاكم الله خيراً؟

(١) فتاوى العلماء الأكابر فيما أهدر من دماءٍ فى الجزائر (ص ١٠٥، ١٠٦).

الجواب: الذين يكفرون عموم حكام المسلمين هؤلاء من أشد الخوارج؛ لأنهم ما استثنوا أحداً، وحكموا على جميع حكام المسلمين بأنهم كفرة، فهذا أشد من مذهب الخوارج؛ لأنهم عموماً.

وسئل: من يكفر الحكام ويطلب من المسلمين الخروج على حكامهم هل هو من الخوارج؟

الجواب: هذا هو مذهب الخوارج إذا رأى الخروج على ولاية أمور المسلمين، وأشد من ذلك إذا كفرهم فهذا من مذهب الخوارج^(١)..

فإن قلت: كيف يكونون من الخوارج وهم إلى الآن لم يحملوا السلاح؟

قلت: الخوارج أنواع؛ منهم من يحمل السلاح، ومنهم من ينشر عقائدهم ولا يحمل السلاح، وهم أيضاً خوارج.

قال العلامة الفوزان حفظه الله وقد سئل عن الذي قال للرسول ﷺ «اعدل» هل هو معدود من الصحابة؟ أم أنه يعتبر خارجياً؟ مع أنه لم يخرج على النبي ﷺ ولم يكفر بالكبيرة؟

الجواب: الذي يقول للرسول ﷺ: لست بعادل. هذا مبدأ الخوارج خرج على النبي ﷺ في أنه اتهمه بالجور وليس من شرط الخوارج حمل السلاح، بل إذا اعتقد تكفير المسلم بالكبيرة يكون من الخوارج وعلى مذهبهم، وإذا حرض على ولى أمر المسلمين بالخطب والكتابات ولو لم يحمل السلاح هذا مذهب الخوارج، فالخوارج أصناف، فمنهم من يحمل السلاح، وينطق مثل هذا الرجل الذي قال للرسول ﷺ، ومنهم من يكتب ومنهم من يعتقد بقلبه ولا يتكلم ولا يفعل شيئاً، لكن في عقيدته وفي قلبه عقيدة الخوارج ولكن بعضهم أشد من بعض^(٢)..

(١) الإجابات المهمة في المسائل الملزمة (ص ٨).

(٢) الإجابات المهمة في المسائل الملزمة (ص ١١).

قلت: وهؤلاء الذين أشار إليهم الشيخ يسمون في كتب التاريخ والفرق بالخوارج القعدية.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ وهو يُعَدُّ فرق الخوارج:

«والقَعْدِيَّةُ الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك»^(١).

والمحرض على الخروج قد يكون أخبث من المباشر للخروج، كما روى أبو داود في مسائل أحمد (ص ٢٧١) عن عبد الله بن محمد رَحِمَهُ اللهُ - أنه قد قال: «قَعْدُ الخوارج أخبث الخوارج»^(٢).

(١) هدى السارى (ص ٤٨٣)، وغراس الأساس (ص ٣٧٢).

(٢) فتاوى العلماء الأكابر (ص ١٠٣).

عبرة من محنة أهل الجزائر على يد الجماعات

ومنهم الجماعة السلفية

ونصيحة العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ

والمراد من هذه العبرة بيان خطورة تكفير الحكام المؤدى إلى الخروج عليهم والآثار المترتبة على ذلك، وبيان أنه ليس المهم التسمية بالسلفية بل المراد الحقيقة السلفية.

وهذه بعض فقرات من المناقشات التي دارت بين المقاتلين في الجزائر مع الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

... **السائل:** يا شيخ الآن الساحة القتالية الجزائرية تضم ثلاث فصائل:

١- أتباع الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين خرجوا من أجل الانتخابات وهلمَّ جرًّا تلك الأمور.

٢- وهناك الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي نكلمكم باسمها ونحن من أعضائها، هذه- يا شيخ- ليس لها علاقة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، وليس لها علاقة بالتحزب، وليس لها علاقة بالانتخاب، إنما خرجت بناء على اعتقادها كفر هذا الحاكم وجواز الخروج عليه.

٣- وهناك طائفة ثالثة- يا شيخ الهجرة والتكفير.... (ص ١٦١).

الشيخ: أما الجماعة السلفية فأرى أن يوافقوا- أى على المصالحة-... ثم ما هو ميزان الكفر؟ هل هو الميزان المزاجي- يعنى- الذى يوافق مزاج الإنسان لا يكفر والذى لا يوافقك يكفر؟! من قال هذا؟ الكفر لا يكون إلا من عند الله ومن عند رسوله، ثم إن له شروطاً ولهذا قال النبي ﷺ لما تحدث عن أئمة الجور وقيل له: أفلا ننازلكهم قال: «لا، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان» وأين هذا؟ كثير من الإخوة ولا سيما الشباب الكفر عندهم عاطفى مزاجى ليس مبنياً

على شريعة ولا صدر عن معرفة بشروط التكفير، لهذا نشير على إخواننا في الجزائر يضعوا السلاح وأن يدخلوا في الأمان... (ص ١٦٢).

السائل... عندما ناديتهم بوضع السلاح - مع اعتقادهم كفر حاكمهم - شق ذلك عليهم كثيراً - يعنى - وكبر عليهم كثيراً - يعنى - وضع السلاح والعودة تحت حكم من يعتقدون كفره - يعنى - هذه معضلة كيف حلها يا شيخ؟
الشيخ: والله ليست معضلة؛ أولاً ينظر: هل هناك دليل على كفر هذا الحاكم؟ والنظر هنا من وجهين:

الوجه الأول: الدليل على أن هذا الشيء كفر.

الثانى: تحقق الكفر فى حق هذا الفاعل؛ لأن الكلمة قد تكون كفراً صريحاً ولكن لا يكفر القائل، ولا يخفى علينا جميعاً قول الله عز وجل: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦] رفع الله عز وجل حكم الكفر عن المكره وإن نطق به.

ولقد أخبر النبى ﷺ أن الرب عز وجل أشد فرحاً بتوبة عبده من رجل فقد راحلته وعليها طعامه وشرابه فلما آيس من راحلته اضطجع تحت شجرة فبينما هو كذلك إذا بناقته حضرت فأخذ بزمامها وقال: «اللهم أنت عبدى وأنا ربك». قال النبى ﷺ: «أخطأ من شدة الفرح».

وكذلك الرجل الذى كان... وقال: «لئن قدر الله علىّ ليعذبني عذاباً ما يعذبه أحداً من العالمين». فأمر أهله إذا مات أن يحرقوه ويسحقوه فى اليم فجمعه الله وسأله فقال: فعلت ذلك خوفاً منك يا رب. ولم يكفر الحاكم؟ قد يكون عنده حاشية خبيثة ترقق له الأمور العظيمة وتسهلها عليه وتزينها فى نفسه فيمضى فيها يعتقد أنه حلال ولكنه ليس بكفر. (ص ١٦٣ - ١٦٤).

السائل: شيخنا، ما رأيكم في قولهم: إنه لا هدنة ولا صلح ولا حوار مع المرتدين؟

الشيخ: رأينا أن هؤلاء ليسوا بمرتدين ولا يجوز أن نقول: إنهم مرتدون. حتى يثبت ذلك شرعاً.

السائل: بناء على ماذا شيخنا؟

الشيخ: بناء على أنهم يصلون ويصومون ويحجون ويعتصرون ويشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

السائل: نعم نعم يا شيخنا.

الشيخ: فكيف نقول: إنهم كفار على هذا الحال، إن النبي ﷺ قال لأسماء ابن زيد لما قتل الرجل بالسيف فشهد أن لا إله إلا الله، أنكر الرسول ﷺ على أسمامة مع أن الرجل قال ذلك تعوداً كما ظنه أسمامة والقصة مشهورة.

السائل: بالنسبة للحاكم الجزائري يا شيخ! الآن الشباب الذين طلوعوا من السجون أكثرهم لا زال فيهم بعض الدخن حتى وإن طلوعوا من السجون وعفى عنهم، لكن ما زالوا يتكلمون في مسألة التكفير ومسألة تكفير الحاكم بالعين، وأن هذا الحاكم الذى فى الجزائر حاكم كافر، ولا بيعة له ولا سمع ولا طاعة لا فى معروف ولا فى منكر؛ لأنهم يكفرونهم ويجعلون الجزائر - يا شيخ! أرض - يعنى - أرض كفر.

الشيخ: دار كفر!

السائل: إى، دار كفر نعم يا شيخ لأنهم يقولون: إن القوانين التى فيها قوانين غريبة ليست بقوانين إسلامية، فما نصيحتكم أولاً لهؤلاء الشباب؟

وهل للحاكم الجزائري بيعة علماً - يا شيخ! - بأنه يأتى يعتصر ويظهر شعائر

الإسلام؟

الشيخ: يصلى أو لا يصلى؟

السائل: يصلى يا شيخ.

الشيخ: إذن هو مسلم.

السائل: وأتى واعتمر هنا من حوالى عشرين يومًا أو شهر كان هنا فى المملكة.

الشيخ: ما دام يصلى فهو مسلم ولا يجوز تكفيره، ولهذا لما سئل النبى ﷺ عن الخروج على الحكام قال: «لا، ما صلوا» فلا يجوز الخروج عليه ولا يجوز تكفيره، من كفره فهذا... بتكفيره يريد أن تعود المسألة جذعًا فله بيعة وهو حاكم شرعى. (١٨٢، ١٨٣).

السائل: فتكملة لمسألة الشباب الآن - يا شيخ -! مثلاً فى مناطق كثيرة ليست كل المناطق لكن فى مناطق كثيرة لا زالوا يخوضون فى مسألة هى كبيرة عليهم يعنى مسائل - مثلاً يا شيخ -! التكفير التشريع العام والتكفير العينى، هذه المسائل - يا شيخ - قد يأخذون الفتوى منكم ثم يطبقونها على الحاكم هكذا تطبيقاً يعنى....

الشيخ: عملهم هذا غير صحيح.

السائل: نعم! ثم لما نقول له: يا أخى ما قالها الشيخ ابن عثيمين يقول لك: لكن الشيخ ابن عثيمين - مثلاً - فى كتبه قال: التشريع العام: من حكم بغير ما أنزل الله فهو كافر، بدون تفصيل، والآن عندنا هذا الحاكم لا يحكم بما أنزل الله فهو كافر، فهتمت المسألة يا شيخ؟

الشيخ: فهمنا، أقول - بارك الله فيكم -: الحكم على المسألة بالحكم الذى ينطبق عليها غير الحكم على شخص معين.

فالمهم يجب على طلبة العلم أن يعرفوا الفرق بين الحكم على المسألة من حيث هى مسألة وبين الحكم على الحاكم بها؛ لأن الحاكم المعين قد يكون عنده من

علماء السوء من يلبس عليه الأمور، وغالب حكام المسلمين اليوم ليس عندهم علم بالشرع، فيأتيهم فلان يموه عليهم وفلان يموه عليهم... الحاكم إذا كان جاهلاً بأحكام الشريعة وجاءه مثل هذا العالم أليس يضلّه؟
السائل: يضلّه.

الشيخ: فلذلك لا نحكم على الحاكم بالكفر إذا فعلوا ما يكفر به الإنسان حتى نقيم عليه الحجة.

السائل: من الذى يقيم عليه الحجة يا شيخ؟

الشيخ: ما دمنا ما أقمنا عليهم الحجة لا نحكم بكفرهم^(١). (١٨٤-١٨٦).

قلت: والله الذى لا إله إلا هو إن ما حدث فى الجزائر من هذه الجماعة السلفية من الخروج والقتال وما ترتب على ذلك من سفك الدماء، ونهب الأموال، واغتصاب النساء، وتفريق الصف، والخروج عن جماعة المسلمين، وإثارة القلاقل والفتن فى هذه السنوات العجاف التى مرت بهذا البلد الإسلامى بسبب تكفيرهم للحكام وعدم الانقياد والاستجابة لأهل العلم الكبار، مع عدم تحقيقهم أى شىء مما خرجوا من أجله بل ظل الوضع على ما هو عليه، وما عادوا إلا بالخسار، البوار والندم على هذه الدماء التى كانوا سبباً فى سفكها، إن فى ذلك أعظم العظة والعبرة لسلفية الإسكندرية.

والآن أقول للدكتور ياسر وجماعته: ماذا تريدون من الشباب؟

هل تريدون أن تعود الفتنة جذعاً فى مصر بعدما تجرنا منها الولايات.

إن قلتم: لا نحن لا نجزى الخروج بالسلاح على الحكام.

قلنا: وهذا ما كانت عليه سلفية الجزائر بدءوا بظنهم أن العلماء يكفرون حاكم الجزائر، وأخذوا ينشرون هذا بينهم حتى امتلأت قلوبهم غيظاً وغلا

(١) من كتاب فتاوى العلماء الأكابر فيما أهدر من دماء فى الجزائر.

وبغضاً عليه، وفي هذا الوقت ما كانوا يميزون الخروج عليه فلما أتيحت الفرصة ونشر بعضهم فتوى غير صحيحة لبعض العلماء الكبار أنه يجوز الخروج على الحكام خرجوا عن بكرة أبيهم وحدثت هذه الملاحم العظيمة والفتن الرهيبة.

ثم نقول: وحتى لو لم تخرجوا بالسلاح أليس في نشر معتقدات الخوارج باسم السلف جريمة عظيمة في حق العقيدة السلفية؟؟!!

أليس في نشر هذه المعتقدات الفاسدة بين الشباب الذى جاء يبحث عنكم عن المنهج السلفى جناية في حق هذا الشباب؟؟!!

ثانياً: تكفير الحاكم مسألة في غاية الخطورة
فلذلك ينبغي التثبت فيها غاية التثبت

جاء في بيان هيئة كبار العلماء حول ظاهرة التكفير:

أولاً: التكفير حكم شرعى مردّه إلى الله ورسوله، فكما أن التحليل والتحريم والإيجاب إلى الله ورسوله، فكذلك التكفير، وليس كل ما وصف بالكفر من قول أو فعل يكون كفره كفراً أكبر مخرجاً عن الملة.

ولما كان مرد حكم التكفير إلى الله ورسوله لم يجوز أن نكفر إلا ما دل الكتاب والسنة على كفره دلالة واضحة، فلا يكفى في ذلك مجرد الشبهة والظن؛ لما يترتب على ذلك من الأحكام الخطيرة، وإذا كانت الحدود تدرأ بالشبهات مع أن ما يترتب عليها أقل مما يترتب على التكفير فالتكفير أولى أن يدرأ بالشبهات، ولذلك حذّر النبي ﷺ من الحكم بالتكفير على شخص ليس بكافر قال: «أيها امرئ قال لأخيه: يا كافر. فقد باء بها أحدهما إن كان كما قال وإلا رجعت عليه»

[متفق عليه].

وقد يرد في الكتاب والسنة ما يفهم منه أن هذا القول أو العمل أو الاعتقاد كفر ولا يكفر من اتصف به لوجود مانع يمنع من كفره، هذا الحكم كغيره من الأحكام التي لا تتم إلا بوجود أسبابها وشروطها وانتفاء موانعها، كما في الإرث سببه القرابة- مثلاً- وقد لا يرث لوجود مانع كاختلاف الدين، وهكذا الكفر يُكره عليه المؤمن فلا يكفر به، وقد ينطق المسلم بكلمة الكفر لغلبة فرح أو غضب أو نحوه فلا يكفر بها لعدم القصد كما في قصة الذى قال: «اللهم أنت عبدى وأنا ربك» أخطأ من شدة الفرح. والتسرع في التكفير يترتب عليه أمور خطيرة من استحلال الدم والمال ومنع التوارث وفسخ النكاح وغيرها مما يترتب على الردة فكيف يسوغ للمؤمن أن يقدم عليه لأدنى شبهة؟!

وإذا كان هذا في ولاية الأمور كان أشد لما يترتب عليه من التمرد عليهم وحمل السلاح عليهم وإشاعة الفوضى وسفك الدماء وفساد العباد والبلاد، ولهذا منع النبي ﷺ من منابذتهم فقال: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان» [متفق عليه].

فأفاد قوله: «إلا أن تروا» أنه لا يكفى مجرد الظن والإشاعة.
وأفاد قوله: «كفراً» أنه لا يكفى الفسوق ولو كبر كالظلم وشرب الخمر ولعب القمار والاستئثار المحرم.
وأفاد قوله: «بواحاً» أنه لا يكفى الكفر الذى ليس ببواح، أى: صريح ظاهر.

وأفاد قوله: «عندكم فيه من الله برهان» أنه لابد من دليل صريح بحيث يكون صحيح الثبوت، صريح الدلالة، فلا يكفى الدليل ضعيف السند ولا غامض الدلالة.

وأفاد قوله: «من الله» أنه لا عبرة بقول أحد من العلماء مهما بلغت منزلته في العلم والإمامة إذا لم يكن لقوله دليل صريح صحيح من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ. وهذه القيود تدل على خطورة الأمر.

وجملة القول: أن التسرع في التكفير له خطره العظيم؛ لقول الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] (١).

(١) الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية (ص ٦٢ - ٦٤).

ثالثاً: العلماء الراسخون يعلمون أن هذه المسألة وهى تكفير الحكام بأعيانهم لا يوجد وراءها أى فائدة حقيقية للمسلمين، بل ليس فيها إلا إثارة الفتن- والتاريخ والواقع خير شاهد على ذلك

قال فضيلة العلامة المحدث أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألبانى - رَحِمَهُ اللهُ :

ثم كنت- ولا أزال- أقول لهؤلاء الذين يدندنون حول تكفير حكام المسلمين: هبوا أن هؤلاء كفار كفر ردة، وأنهم لو كان هناك حاكم أعلى عليهم واكتشف منهم أن كفرهم كفر ردة لوجب على ذلك الحاكم أن يطبق فيهم الحد، فالآن ما تستفيدون أنتم من الناحية العملية إذا سلمنا- جدلاً- أن كل هؤلاء الحكام كفار كفر ردة؟ ماذا يمكن أن تعملوه؟... هلا تركتم هذه الناحية جانباً وبدأتم بتأسيس القاعدة التى على أساسها تقوم قائمة الحكومة المسلمة، وذلك باتباع سنة رسول الله ﷺ التى ربى أصحابه عليها ونشأهم على نظامها وأساسها، وذلك ما نعبّر عنه فى كثير من مثل هذه المناسبة بأنه لابد لكل جماعة مسلمة تعمل بحق لإعادة حكم الإسلام- ليس فقط على أرض الإسلام- بل بحق على الأرض كلها، تحقيقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣] وقد جاء فى بعض الأحاديث الصحيحة أن هذه الآية ستتحقق فيما بعد، فلكى يتمكن المسلمون من تحقيق هذا النص القرآنى هل يكون الطريق بإعلان ثورة على هؤلاء الحكام الذين يظنون كفرهم كفر ردة؟!!

ثم مع ظنهم هذا- وهو ظن خاطئ- لا يستطيعون أن يعملوا شيئاً، ما هو المنهج؟ ما هو الطريق؟ لاشك أن الطريق هو كما كان رسول الله ﷺ يدندن حوله ويذكر أصحابه به فى كل خطبة «وخير الهدى هدى محمد ﷺ».

فعلى المسلمين كافة- وبخاصة منهم من يهتم بإعادة الحكم الإسلامى - أن يبدأ من حيث بدأ رسول الله ﷺ وهو ما نكنى عنه بكلمتين خفيفتين (التصفية والتربية) ذلك لأننا نحن نعلم حقيقة يغفل عنها أو يتغافل عنها- فى الأصح- أولئك «الغلاة» الذين ليس لهم إلا إعلان تكفير الحكام، ثم لا شىء، وسيظلون يعلنون كفر الحكام، ثم لا يصدر منهم إلا الفتن، والواقع فى هذه السنوات الأخيرة التى يتعلمونها: بدءاً من فتنة الحرم المكى إلى فتنة مصر وقتل السادات وذهاب دماء كثير من المسلمين الأبرياء، ثم أخيراً فى سوريا، ثم الآن فى مصر والجزائر- مع الأسف- كل هذا بسبب أنهم خالفوا كثيراً من نصوص الكتاب والسنة وأهمها ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٢]... إذن لابد أن نبدأ نحن بتعليم الناس الإسلام كما بدأ الرسول ﷺ، لكن نحن الآن لا نقتصر على التعليم؛ لأنه دخل الإسلام ما ليس منه وما لا يمت إليه بصلة بل دخل عليه ما كان سبباً فى تهمد الصرح الإسلامى، فلذلك كان على الدعاة: أن يبدءوا بتصفية هذا الإسلام مما دخل فيه، والشىء الثانى أن يقترب مع هذه التصفية تربية الشباب المسلم الناشئ على هذا الإسلام المصفى، ونحن إذا درسنا الجماعات الإسلامية القائمة الآن منذ نحو قرابة قرن من الزمان لوجدنا كثيراً منهم لم يستفيدوا شيئاً رغم صياحهم ورغم ضجيجهم بأنهم يريدون حكومة إسلامية، وسفكوا دماء أبرياء كثيرين بهذه الحجة دون أن يستفيدوا من ذلك شيئاً، فلا نزال نسمع منهم العقائد المخالفة للكتاب والسنة والأعمال المنافية للكتاب والسنة...»^(١) اهـ.

(١) فتاوى الأئمة فى النوازل المدلومة (ص ١٥٧-١٥٩).

سئل الشيخ العلامة مقبل بن هادي رَحِمَهُ اللهُ :

كثر على ألسنة طلاب العلم لفظ التكفير لبعض الحكام فمتى يكفر الحاكم؟
 الجواب: هذه المسألة التي يشتغل بها بعض طلبة العلم نرى أنها ليست من
 صالح الدعوة ولا من صالح الإسلام والمسلمين وأمر حكام المسلمين معروف
 أنهم قد أصبحوا لا يهتمون بدين الإسلام ولا يبالون به لكن مسألة التكفير لا
 يجوز أن يحكم على الحاكم بأنه كافر إلا إذا استحل ما حرم الله بشروط ثلاث
 الشرط الأول: أن يكون عالماً، الشرط الثاني: أن يكون غيره مكره، الشرط
 الثالث: أن يرى أن القانون المستورد مثل حكم الله أو أحسن من حكم الله
 ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِ يَتَّبِعُونَ﴾ الآية ^(١).

(١) إجابة السائل عن أهم المسائل (ص ٥٦٨).

رابعاً: ليس معنى عدم تكفير أهل العلم للحكام بهذه الصورة التى تفعلها الجماعة السلفية- البرهامية ومن على شاكلتها من الجماعات- أنهم علماء سلطة أو منصب أو جبناء أو عملاء كما تتهمهم هذه الجماعات بذلك، والعجيب أن هذا هو دأبهم مع أهل العلم دائماً ﴿أَتَوَاصُوا بِهِ﴾ هكذا كان الخوارج الأول.

روى الطبرى بسنده عن عمران بن حدير قال: أتى أبا مجلز ناسٌ من بنى عمرو بن سدوس فقال: يا أبا مجلز أرأيت قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] أحق هو؟ قال: نعم، قالوا: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] أحق هو؟ قال: نعم، قالوا: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] أحق هو؟ قال: نعم، قال: فقالوا: يا أبا مجلز فيحكم هؤلاء- يعنون أمراء بنى أمية- بما أنزل الله؟ قال: هو دينهم الذى يدينون به، وبه يقولون، وإليه يدعون، فإن هم تركوا شيئاً منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنباً!! فقالوا: لا والله ولكنك تفرق- أى تخاف أن تصدع بالحق- قال: أنتم أولى بهذا منى، لا أرى- أى لا أرى كفرهم- وإنكم ترون هذا ولا تحرّجون... وسنده صحيح.

قلت: فانظر رحمك الله إلى قول هؤلاء الخوارج لأبى مجلز لما لم يحكم بكفر الأئمة- هم يقولون له: إنا عندما قلنا بكفر هؤلاء الحكام نصدع بالحق وأما أنت فلم تحكم بكفرهم لأنك جبان وخائف.

هذه هى الفرية التى يرمى بها زعماء هذه الجماعات أهل العلم حتى ينفروا الشباب عنهم وعن علمهم حتى يحجبوا العلم والنور والهدى عن الشباب. وروى ابن سعد فى الطبقات بسنده عن سليمان بن على الربعى قال: لما كانت الفتنة- فتنة ابن الأشعث إذ قاتل الحجاج بن يوسف- انطلق عقبة بن عبد الغفار

وأبو الجوزاء وعبد الله بن غالب في نفر من نظرائهم فدخلوا على الحسن - أى البصرى - فقالوا: يا أبا سعيد ما تقول في قتال هذا الطاغية الذى سفك الدم الحرام وأخذ المال الحرام وترك الصلاة وفعل وفعل؟؟ قال: وذكروا من فعل الحجاج. قال: فقال الحسن: أرى ألا تقاتلوه فإنها إن تكن عقوبة من الله فما أنتم برادى عقوبة الله بأسيا فكم، وإن يكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين. قال: فخرجوا من عنده وهم يقولون: نطيع هذا العليج؟! قال: وهم قوم عرب، قال: وخرجوا مع ابن الأشعث قال: فقتلوا جميعاً» وسنده حسن.

قلت: فتأمل إلى هؤلاء الذين ذهبوا لرجل من كبار أئمة الهدى من أفضل التابعين، فلما سألوه عن قتال الحجاج وحاموا حول تكفيره فتكلم كلام أهل العلم من الصحابة والتابعين وأرشدتهم لما فيه الخير لهم وما يُرضى عنهم ربهم، ويحمدون به فتنة قتل فيها آلاف الأخيار، خرجوا من عنده وهم يقولون: نطيع هذا العليج - والعلج كما جاء في لسان العرب هو الرجل من كفار العجم وله معانٍ آخر ولكن هذا هو المناسب للسياق - فتأمل جاءوا معظمين له ينادونه بكنيته أبا سعيد - وهذا ضرب من التعظيم - فلما لم يستجب لهم ولم يفتهم بما يوافق أهواءهم ولم يندفع متجاوباً مع حماسهم كحال أهل العلم في مثل هذه المسائل، خرجوا من عنده وهم يشبهونه بالكفار من الأعاجم الذين لا يفقهون شيئاً في دين الله عز وجل أبداً، وكانت العاقبة أن قتلوا جميعاً ولم يتغير الحجاج.

والمراد أن هذا هو حال أهل البدع والأهواء والتحزب دائماً مع أهل السنة وعلماء السلف إذا لم يوافقوهم على تكفير الحكام رموهم بالجن والضعف والخوف والعمالة، وإنا لله وإنا إليه راجعون، ولذلك لما قال الفضيل بن عياض

رَحِمَهُ اللهُ: لو كانت لى دعوة مستجابة لم أجعلها إلا فى إمام؛ لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد.

قال ابن المبارك: «يا معلم الخير من يجترئ على هذا غيرك؟» لأن ابن المبارك يعلم كم سيكيل هؤلاء المبتدعة للفضيل رَحِمَهُ اللهُ من الاتهامات، ومع ذلك صدع بالحق.

نقض الدعوة إلى التحذير من ولادة الأمور

إن الوقعة في ولادة الأمور والتحذير منهم والتشهير بهم من أعظم الأسباب التي تفضي إلى الخروج عليهم بالسلاح، وعند ذلك تحدث الفتن التي لا يعلم خطورة تبعاتها إلا الله تبارك وتعالى، وذلك لأن تكفير الولاة وسبهم والتحذير منهم هو الشرارة الأولى التي تبعث النفوس وتثيرها وتهيجها على الشر. ولذلك جاء الشرع المطهر بالنهاي الأكيد عن سب الولاة والتحذير منهم، وهذا هو الذي ربي النبي ﷺ عليه أصحابه رضي الله عنهم، فنقلوه إلى الأمة تأدية لأمانة العلم والدين.

عن أنس رضي الله عنه قال: «نهانا كبراًؤنا من أصحاب رسول الله ﷺ ألا تسبوا أمراءكم ولا تغشوهم ولا تعصوهم واصبروا واتقوا الله، فإن الأمر قريب»^(١). فهذا هو ما كان كبراء أصحاب النبي ﷺ يربون عليه الأمة، وعليه استقر إجماع أهل السنة والجماعة، وذلك للضرر العظيم الذي يعود على الأمة من هذا الفعل الشنيع، ولذلك عده أهل العلم من الخروج على ولادة الأمور وقالوا: إن الخروج باللسان مثل أو أشد من الخروج بالسلاح؛ وذلك لأنه الشرارة الأولى التي تندلع على إثرها الفتن، والتاريخ شاهد وكذلك الواقع أنه ما حدث خروج على الحكام إلا ويسبقه خروج باللسان وتحذير من الحكام حتى تمتلئ قلوب العوام والشباب والجهال بالغيظ والحنق على ولادة أمورهم، وعندها تسال الدماء وتنتشر الفوضى فتسلب الأموال وتنتهك الأعراض وتستباح الدماء وينمحي الأمن ويسود الخوف والذعر، وليس هذا منا ببعيد، فما حدث في مصر والجزائر قبل ذلك وما يحدث في العراق اليوم، وما حدث قبل ذلك في الفتن الأولى التي ظهرت في هذه الأمة والتي على إثرها قتل الخليفة الراشد ذو النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه -

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٢٨٨) وغيره وسنده حسن.

خير شاهد على ما نقول، وتأمل ما ثبت عن هذا التابعي الجليل عبد الله بن عكيم رحمته الله ليتضح لك خطورة الكلام والتحذير من ولادة الأمور ونشر مساوئهم.
قال عبد الله بن عكيم رحمته الله: لا أعين على دم خليفة أبداً بعد عثمان رضي الله عنه،
ف قيل له: يا أبا معبد أو أعنت على دمه؟ فقال: إني لأعد ذكر مساوئه عوناً على دمه^(١).

فأهل السنة وأئمة المنهج السلفي يحذرون دائماً من الخروج باللسان على الحكام؛ لما رأوه مما ترتب على ذلك ولما فيه من مخالفة لسنة النبي ﷺ وهدى صحابته رضي الله عنهم، ويرون أن من رأى منكراً أو معصية أو ظلماً وقع من الأئمة فإنه لابد من مناصحة الأئمة سرّاً لا علانية، ولا يشهر أبداً بالإمام ولا يحذر منه.

قال الإمام أحمد رحمته الله:

حدثنا أبو المغيرة ثنا صفوان حدثني شريح بن عبيد الحضرمي وغيره قال:
جلد عياض بن غنم صاحب دارا- أى زعيمها ودارا بلد بالشام- حين فتحت
فأعظم له هشام بن حكيم القول حتى غضب عياض ثم مكث ليالى فأتاه هشام
ابن حكيم فاعتذر إليه ثم قال هشام لعياض: ألم تسمع النبي ﷺ يقول: «إن من
أشد الناس عذاباً أشدهم عذاباً في الدنيا للناس» فقال عياض بن غنم: يا هشام
ابن حكيم قد سمعنا ما سمعت ورأينا ما رأيت أولم تسمع رسول الله ﷺ يقول:
«من أراد أن ينصح لسلطان بأمر فلا يُبد له علانية ولكن ليأخذ بيده فيخلو به، فإن
قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدى الذي عليه له» وإنك يا هشام لأنت الجريء إذ
تجترئ على سلطان الله، فهلا خشيت أن يقتلك السلطان فتكون قتيل سلطان الله
تبارك وتعالى؟!^(٢)

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٧/١٢) وغيره وهو صحيح.

(٢) مسند أحمد برقم (١٥٢٧) وهو حديث حسن إن شاء الله.

ولما قيل لأسامة بن زيد رضي الله عنه: ألا تدخل على عثمان رضي الله عنه لتكلمه؟! قال: أترون أنى لا أكلمه إلا أسمعكم؟ والله لقد كلمته فيما بينى وبينه ما دون أن أفتح أمراً لا أحب أن أكون أول من فتحه^(١).
 أى لا أحب أن أكون أول من فتح باب الفتنة على المسلمين بعد رسول الله

ﷺ

وقال فضيلة العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله :

«... وكذلك إذا سبه- يعنى إذا سب ولى الأمر- هذا مذهب الخوارج هم الذين يسبون الأئمة ويتكلمون فيهم ويهيجون الناس عليهم، هذا مذهب الخوارج، ما قام من قام على عثمان رضي الله عنه من صغار السن ومن الأوباش إلا بسبب ابن سبأ الخبيث، أصبح يتكلم فى المجالس ويُحرّض الناس، حتى تكالب ناس من السفهاء ومن الأوباش وانتهى الأمر بأن قتلوه رضي الله عنه، وماذا ترتب على قتله من الفتن التى وقعت فى المسلمين؟! شىء تشيب له الرؤوس بسبب قتل الخليفة والخروج عليه»^(٢).

وخلاصة القول:

أن تكفير الحكام والأنظمة على العموم هو مذهب الخوارج كما قدمنا.
 وكذلك سبهم والتحذير منهم وتهيج الناس عليهم هو أيضا مذهب الخوارج، ومن فعل ذلك فليس من أبناء المنهج السلفى فى شىء، وإن ادعى ذلك فهى دعوى باطلة غير حقيقية كما بين ذلك الشيخ الألبانى رحمته الله وغيره من أهل العلم. وهذا يؤكد أن الشعارات لا تغنى عن أصحابها شيئا إذا لم تكن لها حقائق واقعية. فادعاء الطريقة البرهامية أنهم جماعة سلفية غير صحيح أبداً، وذلك لما بينا

(١) أخرجه مسلم (٤/ ٢٢٩٠).

(٢) الفتاوى الشرعية فى القضايا العصرية (ص ١٠٧).

في المسألة السابقة من تكفيرهم لحكام المسلمين وغيرهم من الجنود والضباط وكذلك لدعواهم إلى التحذير من ولاية الأمور.

١٩- قال في «فتحه الخلف» (ص ٥٧) :

«وخلاصة العلاج لهذه المسألة- أى عدم وجود ولاية أمور شرعيين- أن يتفق على تحذير الناس من الدعاة على أبواب جهنم ومعرفة ضررهم وانعدام ولايتهم شرعاً وإن استقرت واقعاً».

قلت: وهذا الكلام فى غاية الخطورة والانحراف عن المنهج السلفى، وقد نبه أهل العلم على أنه مذهب الخوارج؛ وذلك لأنه يتضمن:

١- تكفير الولاية.

٢- الدعوة إلى الاتفاق على التحذير منهم.

٣- وصفهم بالدعاة على أبواب جهنم إمعاناً فى التنفير منهم وبغضهم وملء القلوب حنقا عليهم.

٤- كشف ضررهم، وذلك لا يكون إلا بإظهار عيوبهم ومثالبهم أمام الناس والتشهير بذلك.

٥- الدعوة إلى إنهاء ولايتهم الشرعية، وذلك لا يكون إلا بنقض بيعتهم وعدم السمع والطاعة لهم فى المعروف وغير ذلك من هذه الأمور الخطيرة التى تعود على من أنهى ولاية الحاكم الشرعية والتى يكون آخرها الخروج بالسلاح.

قال فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ :

فى تعليقه على رسالة الإمام الشوكانى رَحِمَهُ اللهُ «رفع الأساطين فى حكم الاتصال بالسلطين»: وقد قال النبى ﷺ: «إنه يخرج من ضئضى هذا الرجل من يحقر أحدكم صلاته عن صلاته» يعنى مثله، وهذا أكبر دليل على أن الخروج على الإمام يكون بالسيف ويكون بالكلام، هذا ما أخذ السيف على رسول الله ﷺ - لكنه أنكر عليه وما يوجد فى بعض كتب أهل السنة من أن الخروج على الإمام هو

الخروج بالسيف، فمرادهم بذلك هو الخروج النهائي الأكبر، كما ذكر النبي ﷺ الزنى يكون بالعين ويكون بالأذن ويكون باليد ويكون بالرجل لكن الزنى الأعظم هو زنى الحقيقة هو زنى الفرج ولهذا قال «والفرج يصدقه أو يكذبه».

فهذه العبارة من بعض العلماء هذا مرادهم ونحن نعلم علم اليقين بمقتضى طبيعة الحال: أنه لا يمكن الخروج بالسيف إلا وقد سبقه خروج باللسان والقول. الناس لا يمكن أن يأخذوا سيوفهم يحاربون الإمام بدون شيء يثيرهم، لابد أن يكون هناك شيء يثيرهم وهو الكلام، فيكون الخروج على الأئمة بالكلام خروجاً حقيقة دلت عليه السنة ودل عليه الواقع.

أما السنة فعرفت موها، وأما الواقع فإننا نعلم علم اليقين أن الخروج بالسيف فرع عن الخروج باللسان والقول؛ لأن الناس لم يخرجوا على الإمام بمجرد أخذ السيف، لابد أن يكون توطئة وتمهيد، قدح في الأئمة وستر لمحاسنهم، ثم تمتلئ غيظاً وحقداً وحينئذ يحصل البلاء»^(١).

وسئل العلامة صالح الفوزان - حفظه الله :

هل الخروج على الأئمة يكون بالسيف فقط أم يدخل في ذلك الطعن فيهم وتحريض الناس على منابذتهم والتظاهر ضدهم؟

فأجاب حفظه الله بقوله: «ذكرنا هذا لكم قلنا: الخروج على الأئمة يكون بالسيف وهذا أشد الخروج، ويكون بالكلام بسبهم وشتهم والكلام فيهم في المجالس وعلى المنابر، هذا يهيج الناس ويحثهم على الخروج على ولى الأمر وينقص قدر الولاية عندهم فالكلام خروج.

(١) الشريط (٢/أ).

هذا مذهب الخوارج الذين يسبون الأئمة ويتكلمون فيهم ويهيجون الناس عليهم هذا مذهب الخوارج...»^(١).

نداء إلى السلفيين في مصر والعالم:

اتقوا الله في الشباب، خذوا على يد هذا الرجل الضال وجماعته حتى لا ينزلق الشباب في هذا المنزلق الخطر منزلق التكفير وتنتشر عقيدة الخوارج من جديد، ولكنها تنتشر هذه المرة باسم السلفية والمنهج السلفي، احذوا حذو الأئمة الكبار الذين حذروا من هذا المنهج حتى لا تعود الفتنة في مصر جذعاً.

قال إمام أهل السنة العلامة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ:

«ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة وذكر ذلك على المنابر؛ لأن ذلك يفضي إلى الانقلابات وعدم السمع والطاعة في المعروف ويفضي إلى الخروج الذي يضر ولا ينفع»^(٢).

وقال فضيلة الشيخ صالح بن غانم السدلان حفظه الله تعالى:

جواباً عن سؤال على من قصر الخروج على ما إذا كان بالسيف وظن أن التهيج بالكلام ليس خروجاً؟

هذا السؤال مهم، فالبعض من الإخوان قد يفعل هذا بحسن نية معتقداً أن الخروج إنما يكون بالسلاح فقط، والحقيقة أن الخروج لا يقتصر على الخروج بقوة السلاح أو التمرد بالأساليب المعروفة فقط، بل إن الخروج بالكلمة أشد من الخروج بالسلاح؛ لأن الخروج بالسلاح والعنف لا يربيه إلا الكلمة.... ولا شك أن الخروج بالكلمة واستغلال الأقلام بأي أسلوب كان أو استغلال الشريط أو المحاضرات والندوات في تحميس الناس على غير وجه شرعي، أعتقد أن هذا

(١) الفتاوى الشرعية (ص ٩٧).

(٢) العلاقة بين الحاكم والمحكوم (ص ١٧).

أساس الخروج بالسلاح، واحذر من ذلك أشد التحذير وأقول لهؤلاء: عليكم بالنظر إلى النتائج وإلى من سبقكم في هذا المجال لينظر إلى الفتن التي تعيشها بعض المجتمعات الإسلامية ما سببها؟ وما الخطوة التي أوصلتهم إلى ما هم فيه؟ فإذا عرفنا ذلك ندرك أن الخروج بالكلمة واستغلال وسائل الإعلام والاتصال للتنفير والتحميس والتشديد يربى الفتنة في القلوب»^(١).

فيا شباب الإسلام احذروا من هذه المفاهيم الباطلة التي يريد أن ينشرها باسم السلف.

فإنه لم يقل أحد أبداً من علماء السلف ما يقوله الدكتور ياسر.

٢٠- فقد قال في «قصة أصحاب الأخدود» (ص ٧٦):

«لا بد أن نقول للباطل: لا نعمل تحت رايتك ولا نرضى بثيابك ولا نقبل قيادتك ولا نعترف برياستك، وإن كان واقع الابتلاء يفرضها علينا- فهي أمر كوني لا شرعي». اهـ. ومراده بالباطل هنا ولى الأمر.

وهذه الدعوى التي ينشرها لا تخص بلداً معيناً ولا رئيساً معيناً، بل هي لكل بلاد العالم الإسلامي «مصر- السعودية- موريتانيا- قطر- اليمن وغيرها من بلاد العالم الإسلامي».

وقد سئل سماحة المفتي عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله:

ف قيل له: يقوم بعض المغرضين والمشبهين اليوم بدعوة الشباب في هذه البلاد عن طريق شبكة الإنترنت إلى نزع يد الطاعة لحكام هذه البلاد والخروج عليهم وعدم سماع كلام العلماء، فنرجو من سماحتكم التوجيه والتعليق على هذا؟؟

(١) مراجعات في فقه الواقع السياسي (ص ٨٨).

الجواب: نعوذ بالله من حال السوء، هؤلاء منافقون، هؤلاء ضالون، هؤلاء في قلوبهم مرض وحقد على الإسلام وأهله، الذى يدعو إلى الخروج عن طاعة الإمام والذى يدعو إلى التمرد على السلطان يدعو إلى الفوضى، هذا فى قلبه نفاق وفى قلبه مرض كبته وأذله.

هذا والعياذ بالله من دعاة السوء، ومن المرجفين فى الأمة، ومن الذين فى قلوبهم حقد على الإسلام وأهله، ومن الذين يحبون نشر الفوضى بالمجتمع الإسلامى.

على المسلم أن يكون ذا بصيرة وتعقل فيما يسمع... هؤلاء مغرضون مفسدون قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (١١) **أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ** ﴿البقرة: ١١، ١٢﴾.

من يدعو أى إنسان إلى الخروج عن طاعة الإمام وعدم السمع والطاعة فأسئوا الظن به بأنه منافق، وبأنه فاجر ولا عهد له ولا دين ولا أمانة له؛ لأنّ والعياذ بالله هذه الدعوات تدعو إلى الفوضى وإلى سفك الدماء وإلى نهب الأموال وانتهاك الأعراض...»^(١).

وقبل أن أضع القلم فى نهاية هذه المسألة أدعو هذه الجماعة وشيوخها إلى تقوى الله وعدم إثارة الفتن، ومراجعة كبار العلماء ولزوم غرز أئمة السلف فى هذه المسائل العظيمة والابتعاد عن هذا الانحراف الخطير ومنهج الخوارج الذى يؤصلون له ويدعون إليه ويرسخون عند الشباب معاملة باسم المنهج السلفى كذبا وزورا.

(١) الفتاوى الشرعية (ص ٧٢، ٧٣).

قال فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ :

«فإن الله في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان، وألا يتخذ من أخطاء السلطان سبيلا لإثارة الناس وإلى تنفير القلوب عن ولادة الأمور، فهذا عين المفسدة وأحد الأسس التي تحصل بها الفتنة بين الناس، فالواجب أن ننظر ماذا سلك السلف تجاه ذوي السلطان، وأن يضبط الإنسان نفسه وأن يعرف العواقب وليعلم أن من يثور إنما يخدم أعداء الإسلام، فليست العبرة بالثورة ولا بالانفعال بل العبرة بالحكمة...»^(١).

(١) المعاملة (ص ٣٢).

إبطال قوله بنقض بيعة الحكام وإنهاء ولايتهم بالهوى

من الأصول العظيمة التي أجمع عليها أهل السنة والجماعة مسألة السمع والطاعة للإمام إذا أمر بمعروف أو نهى عن منكر، مع الصبر على الجور والظلم - إذا وجد منهم - مع النصيحة بالتي هي أحسن، مع مراعاة حكمة السلف لا حماسه وطيش الخلف، وذلك منهم تنفيذ لأمر النبي ﷺ بالسمع والطاعة لولاية الأمور وإن جاروا.

فعن سلمة بن يزيد الجعفي رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ فقال: يا نبي الله، أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقهم ويمنعوننا حقنا فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سألته فأعرض عنه، ثم سألته في الثانية أو الثالثة فجذبه الأشعث بن قيس فقال له رسول الله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم»^(١).

وعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «... يكون بعدى أئمة لا يهتدون بهدي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس» قال: قلت كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: «تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع»^(٢).

فتأمل هذه الأدلة الصريحة في طاعة ولاة الأمور في المعروف والصبر على أذاهم وإن كانت قلوبهم قلوب الشياطين، وإن وجدت منهم الأثرة والأموال المنكرة، وإن ضربوا الظهر وأخذوا المال وإن لم يعطوا الرعية حقهم وألزموهم بحقوقهم، وعلى ذلك أجمع أهل السنة.

(١) رواه مسلم (١٨٤٦).

(٢) رواه مسلم (٤٧٦٣).

قال الإمام أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ فِي رسالته لأهل الثغر:

«وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين».

قلت: ولم يخالف هذا الأصل العظيم الذى دلت عليه الأحاديث وأجمع عليه أهل السنة والجماعة إلا أهل البدع والضلال والانحراف.

نقل الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه القيم «حادى الأرواح» عن حرب صاحب الإمام أحمد فِي مسائله المشهورة أنه قال: «هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الآثار وأهل السنة المتمسكين بها، المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبى ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مخالف، مبتدع، خارج عن الجماعة، زائل عن منهج أهل السنة وسبيل الحق».

قال: «وهو مذهب أحمد، وإسحاق بن إبراهيم، وعبد الله بن مخلد، وعبد الله بن الزبير الحميدى، وسعيد بن منصور، وغيرهم، ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم فكان من قولهم....» فذكر أموراً وفيها: «... والانقياد لمن ولاه الله عز وجل أمرهم، ولا تنزع يداً من طاعة ولا تخرج عليهم بسيف حتى يجعل الله لك فرجاً ومخرجاً، ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع، ولا تنكث بيعته، فمن فعل ذلك فهو مبتدع، مخالف، ومفارق للجماعة....»^(١) اهـ.

ومن هؤلاء الذين ابتدعوا وخالفوا وخرجوا عن الجماعة وزالوا عن منهج أهل السنة وسبيل الحق فِي هذا الزمان الجماعة التى تدعى السلفية حيث يقول قائدهم وشيخهم الدكتور ياسر معلنا بكل صراحة نقض بيعة جميع حكام المسلمين وعدم الإقرار لهم بحق السمع والطاعة فِي المعروف وحق التوجيه والأمر والنهى.

(١) حادى الأرواح (ص ٣٩٩-٤٠١).

٢١- فيقول في «فقه الخلاف» (ص ٥٣):

«ولا شك أن القبول بتصدر أمثال هؤلاء ورياستهم للمجتمع والإقرار بولايتهم على المسلمين ولاية شرعية يؤمر فيها المسلمون بالسمع والطاعة، والاعتراف لهم بحق التوجيه والأمر والنهي، من أعظم ما يؤدي إلى فرقة المسلمين وهلاكهم في طاعة هؤلاء» اهـ.

وهو هنا يتحدث عن الحكام المسلمين الذين أجمع أهل العلم على أنهم مسلمون، ولذلك يقول في «فقه الخلاف» (ص ٥٥):

«وهذه المسألة، يعني عدم اعتبارهم ولاية شرعيين، ليست مبنية على تكفير أعيانهم من عدم تكفيرهم، فالإسلام شرط آخر من شروط الولاية تبطل بفقده كولاية شرعية ابتداءً أو عند طروء الكفر كما هو مبين في موضعه...» اهـ.

قلت: انظر رحمك الله إلى هذا التأصيل البدعي الذي يحاول أن يغرسه في عقول الشباب على أنه منهج السلف في هذا الكتاب الذي لا بد أن يدرسه كل من يدخل أو ينتمى إلى هذه الجماعة، فكما هو معلوم أنه لا بد لأفراد هذه الجماعة من دراسة «شرح المنة» و«فقه الخلاف».

وإن كان هذا الأصل قد قال به أهل البدع، فقد بين أهل العلم أن أعظم الناس عملاً به هم الروافض الشيعة الاثنا عشرية.

فعن نافع قال: جاء عبد الله بن عمر رضي الله عنهما إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة. فقال: إني لم آت لك لأجلس، أتيتك لأحدثك حديثاً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» [رواه مسلم].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله معلقاً على هذا الحديث:

«وهذا حدث به عبد الله بن عمر لعبد الله بن مطيع بن الأسود لما خلعوا طاعة أمير وقتهم يزيد، مع أنه كان فيه من الظلم ما كان، ثم إنه اقتتل هو وهم وفعل بأهل الحرة أمورًا منكراً، فعلم أن هذا الحديث دل على ما دل عليه سائر الأحاديث الآتية من أنه لا يخرج على ولاية أمور المسلمين بالسيف، وأن من لم يكن مطيعاً لولاية الأمور مات ميتة جاهلية. وهذا ضد قول الروافض فإنهم أعظم الناس مخالفة لولاية الأمور وأبعد الناس عن طاعتهم إلا كرها»^(١).

فانظروا رحمكم الله إلى حقيقة هذه السلفية المدعاة، إنها مخالفة لأهل السنة ومنهج السلف في هذا الأصل العظيم الذى أجمعوا عليه وموافقة أعدى أعداء أهل السنة الشيعة الاثنى عشرية، وهذا ضلال مبين، وأنا فى ذلك أصفهم بالحق وأعلنها صريحة واضحة: إن هؤلاء لا يمتون للمنهج السلفى بصلة إلا الاسم الذى خدعوا به الناس وأضلوا به الشباب الذى ظن أنهم الملاذ الآمن لتعلم السلفية الحقيقية، فأضلوه عن سواء السبيل، وهنا أقولها صريحة لوجه الله لا أخشى فيها لومة لائم، إن كل من أثنى عليهم أو دافع عنهم أو سكت عن باطلهم وبدعهم وانحرفهم وهو يعلمه، أو خذل من تكلم فيهم ولم يعاونه، فهو مشارك لهم فى إضلال هذه الجموع الغفيرة التى تنتمى إليهم، وإذا وقعت بسببهم أى فتنة أريق فى الدماء فإنهم سيتحملون معهم كفلاً من إثمها، وخصوصاً أن هؤلاء الشباب إذا دعوا إلى ترك هذا الباطل قالوا: إن الشيخ فلاناً يؤيدنا، والشيخ فلان يعلم ما نحن عليه ويوافقنا، والشيخ فلان يعلم ما نحن عليه ويسكت عنا، فلماذا تتكلمون أنتم؟ فرأى الشباب فى ذلك حجة على استمرارهم فى الضلال والهلاك، وإلى الله المشتكى، فأقول لهؤلاء المشايخ: اتقوا الله فى هذه الأمانة التى حملتموها.

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ١١١).

قال إمام أهل السنة العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ:

«لو سكت أهل الحق عن بيانه لاستمر المخطئون على أخطائهم وقلدهم غيرهم في ذلك، وباء الساكتون بإثم الكتمان الذي توعدهم الله في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] وقد أخذ الله على علماء أهل الكتاب الميثاق لتبينه للناس ولا تكتُمونه، وذمهم على نبذه وراء ظهورهم وحذرنا من اتباعهم، فإذا سكت أهل السنة عن بيان أخطاء من خالف الكتاب والسنة شابهوا بذلك أهل الكتاب المغضوب عليهم والضالين»^(١).

وقال العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ:

«والذين يلوون ألسنتهم بإنكار نقد الباطل وإن كان في بعضهم صلاح وخير، لكنه الوهن وضعف العزائم حيناً، وضعف إدراك مدارك الحق ومناهج الصواب أحياناً، بل في حقيقته من التولى يوم الزحف عن مواضع الحراسة لدين الله والذب عنه، وحينئذ يكون الساكت عن كلمة الحق كالناطق بالباطل في الإثم، قال أبو على الدقاق: الساكت عن الحق شيطان أخرس والمتكلم بالباطل شيطان ناطق»^(٢).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«وهذا كلام في غاية النفاسة والدقة لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ إذ يقول عن موالة المبتدعة وعقوبة الساكت والمخذل: (ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أو ذب عنهم، أو أثنى عليهم، أو عظم كتبهم، أو عرف بمساعدتهم ومعاونتهم، أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدرى ما

(١) مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ (٣/ ٧٢).

(٢) الرد على المخالف (ص ٧٧).

هو؟ أو من قال: إنه صنف هذا الكتاب؟ وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق، بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنهم أفسدوا العقول والأديان»^(١).

إن أئمة الدين لا يرخصون لأحد أبداً في معصية ولالة الأمور في المعروف وهذه عادة أهل السنة قديماً وحديثاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه: من معصية ولالة الأمور وغشهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه كما عرف ذلك من عادات أهل السنة والدين قديماً وحديثاً»^(٢).

إن المنهج السلفي في معاملة ولالة الأمور واضح وضوح الشمس في رابعة النهار ليس فيه لبس ولا خفاء ولا التباس، وهو عدم نقض بيعتهم والسمع والطاعة لهم في المعروف وإن صدرت منهم المظالم والمفاسد ووقعت منهم المنكرات، بعكس هؤلاء المفتونين الذين ابتعدوا عن الصراط المستقيم.

قال فضيلة العلامة عبد اللطيف بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

«... ولم يدر هؤلاء المفتونون: أن أكثر ولالة أهل الإسلام من عهد يزيد بن معاوية - حاشا عمر بن عبد العزيز ومن شاء الله من بنى أمية - قد وقع منهم الجراءة والحوادث العظام والخروج والفساد في ولاية أهل الإسلام، ومع ذلك

(١) الرد على المخالف (ص ٧٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢ / ٣٥).

فسيرة الأئمة الأعلام والسادة العظام معهم معروفة مشهورة لا ينزعون يدًا من طاعة فيما أمر الله به ورسوله من شرائع الإسلام وواجبات الدين....»^(١).

قال الإمام ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ :

«ومن السنة السمع والطاعة لأئمة المسلمين وأمرأء المؤمنين برهم وفاجرهم ما لم يأمرُوا بمعصية الله، فإنه لا طاعة لأحد في معصية الله»

قال الشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله :

«من أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة وجوب الطاعة لولاة أمور المسلمين وتحريم الخروج عليهم ومعصيتهم ومخالفتهم في غير معصية الله سبحانه وتعالى؛ لما في ذلك من اجتماع الكلمة واتحاد المسلمين وبقاء قوتهم، ولما في الاختلاف من الضرر على المسلمين وتسلب العدو وغير ذلك من المحاذير»^(٢).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ :

«السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين مذهب أهل السنة والجماعة، وعدم السمع والطاعة لهم مذهب المبتدعة.

ما لم يأمرُوا بمعصية الله من فعل محرم أو ترك واجب، فإذا أمرُوا بمعصية لا يطاعون في تلك المعصية، وتبقى طاعتهم فيما عاداها، وهذا ليس معناه أنهم إذا أمرُوا بمعصية تنحل ولايتهم أو يجوز الخروج عليهم، لكن نجتنب المعصية التي أمرونا بها ونلزم الطاعة فيما عاداها من الأمور التي ليس فيها معصية؛ لقوله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» سبحانه وتعالى ولكن ليس معنى ذلك أنهم

(١) الدرر السنية (٧/ ١٧٧ - ١٧٨).

(٢) شرح لمعة الاعتقاد للشيخ الفوزان (ص ٢٤٤).

إذا أمروا بمعصية دون الشرك أننا نخلع أيدينا من طاعتهم بل نجتنب المعصية ونلزم الطاعة»^(١).

من درر كلام شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«من الأصول التي يختلف فيها أهل السنة وأهل البدع «الخروج على الأئمة»، أهل السنة والجماعة يقولون: علينا أن نسمع ونطيع لولى الأمر وإن فعل ما فعل من الكبائر والفسق ما لم يصل إلى حد الكفر البواح»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ لما سئل سؤالاً فحواه: أحد طلبة العلم يقول لطلابه: إنه يجوز الخروج على ولى الأمر المسلم الفاسق ولكن بشرطين:
الأول: أن يكون عندنا قدرة على الخروج.

الثاني: أن نتيقن أن المفسدة أقل من المصلحة رجحانا، وقال: هذا منهج السلف.

فقال: قل له بارك الله فيك: إن هذا الرجل لا يعرف عن مذهب السلف شيئا، والسلف متفقون على أنه لا يجوز الخروج على الأئمة أبراراً كانوا أو فجاراً، وأنه يجب الجهاد معهم وأنه يجب حضور الأعياد والجمع التي يصلونها هم بالناس، كانوا في الماضي يصلونهم بالناس، وإذا أرادوا أدلة شيء من هذا فليرجعوا إلى العقيدة الواسطية حيث ذكر أن أهل السنة والجماعة يرون إقامة الحج والجهاد والأعياد مع الأئمة أبراراً كانوا أو فجاراً هذه هي عبارته - رَحِمَهُ اللهُ.

فقل له: إن ما ذكر أنه منهج السلف هو بين أمرين، إما كاذب على السلف أو جاهل بمذهبهم، فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة

(١) السابق (ص ٢٦٣، ٢٦٤).

(٢) لقاءات الباب المفتوح (ص ٦١٢).

أعظم. وإذا كان الرسول ﷺ يقول: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان» فكيف يقول هذا الأخ: إن منهج السلف الخروج على الفاسق؟

يعنى أنهم خالفوا كلام رسول الله ﷺ صراحة، ثم إن هذا الأخ ما يعرف الواقع. الذين خرجوا على الملوك سواء بأمر ديني أو بأمر دنيوي هل تحولت الحال من سيئ إلى أحسن؟ بل من سيئ إلى أسوأ جدًّا، وانظر إلى الدول كلها تحولت إلى الشىء نفسه^(١).

وسئل رحمه الله: فضيلة الشيخ ما حكم من لا يرى البيعة لولى الأمر وإن كان يترتب على ذلك خروج؟

الجواب: الذى لا يرى بيعة لولى الأمر يموت ميتة جاهلية؛ لأنه ليس له إمام، ومن المعلوم أن البيعة تثبت للإمام إذا بايعه أهل الحل والعقد، ولا يمكن أن نقول: إن البيعة حق لكل فرد من أفراد الأمة، والدليل على هذا أن الصحابة رضوان الله عليهم بايعوا الخليفة الأول أبا بكر رضي الله عنه ولم يكن ذلك من كل فرد من أفراد الأمة، بل من أهل الحل والعقد، فإذا بايع أهل الحل والعقد لرجل وجعلوه إمامًا عليهم صار إمامًا وصار من خرج عن هذه البيعة يجب عليه أن يعود إلى البيعة حتى لا يموت ميتة جاهلية، أو يرفع أمره إلى ولى الأمر لينظر فيه ما يرى؛ لأن مثل هذا المبدأ خطير فاسد يؤدي إلى الفتن والشروع، فنقول لهذا الرجل ناصحين له: اتق الله في نفسك واتق الله في أمتك ويجب عليك أن تباع لولى الأمر وتعتقد أنه إمام ثابت، سواء بايعت أو لم تباع، إذ الأمر في البيعة ليس لكل فرد من أفراد الناس ولكنه لأهل الحل والعقد^(٢).

(١) شرح السياسة الشرعية (ص ١٢٨).

(٢) لقاءات الباب المفتوح (ص ٧١٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِ «شرح رياض الصالحين» باب طاعة ولي الأمر:

«وهذا الذي يدل عليه هذا الحديث وأقره المؤلف - رَحِمَهُ اللهُ - هو مذهب أهل السنة والجماعة مذهب السلف الصالح، السمع والطاعة للأمراء وعدم عصيانهم فيما تجب الطاعة فيه وعدم إثارة الضغائن عليهم وعدم إثارة الأحقاد عليهم، هذا مذهب أهل السنة والجماعة.

حتى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ يضربه السلطان، يضربه ويجره بالنعال يضرب بالسياط حتى يغمى عليه في الأسواق، وهو إمام أهل السنة رَحِمَهُ اللهُ ورضى عنه ومع ذلك يدعو للسلطان ويسميه أمير المؤمنين، حتى إنهم منعوه ذات يوم قالوا: له لا تحدث الناس، فسمع وأطاع ولم يحدث الناس جهراً بدأ يخرج يمينا وشمالا ثم يأتيه أصحابه يحدثهم بالحديث. وكل هذا من أجل ألا ينابذ السلطان؛ لأنه سبق لنا أنهم قالوا: يا رسول الله، أفلا ننايذهم؟ لما قال: «خير أئمتكم الذين تحبونهم، ويحبونكم وشر أئمتكم الذين تبغضونهم، ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم» قالوا: أفلا ننايذهم؟ قال: «لا ما أقاموا فيكم الصلاة» مرتين فما داموا يصلون فإننا لا ننايذهم بل نسمع ونطيع ونقوم بالحق الذي علينا وهم عليهم ما حملوا.

وفي آخر الأحاديث قال النبي ﷺ: «من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر» ليصبر وليتحمل ولا ينايذه ولا يتكلم «فإن من خرج عن الجماعة مات ميتة جاهلية» يعني ليست ميتة الإسلام والعياذ بالله. وهذا يحتمل معنيين: الأول: يحتمل أنه يموت ميتة جاهلية بمعنى أنه يزاغ قلبه والعياذ بالله حتى تكون هذه المعصية سببا لردته.

الثاني: ويحتمل المعنى الآخر أنه يموت ميتة جاهلية؛ لأن أهل الجاهلية ليس لهم إمام وليس لهم أمير، بل لهم رؤساء وزعماء لكن ليس لهم ولاية كولاية

الإسلام فيكون هذا مات ميتة جاهلية، والمهم أن الواجب أن نسمع ونطيع لولاة الأمور إلا في حالة واحدة فإننا لا نطيعهم، إذا أمرونا بمعصية الخالق فإننا لا نطيعهم... أما إذا أمروا بشيء ليس معصية وجب علينا أن نطيع .
ثانيا: لا يجوز لنا أن ننازح ولادة الأمور.

ثالثا: لا يجوز لنا أن نتكلم بين العامة فيما يثير الضغائن على ولادة الأمور وفيما يسبب البغضاء لهم؛ لأن في ذلك مفسدة كبيرة... هذا مما يوجب إغيار الصدور وكراهية ولادة الأمور والتمرد عليهم، وربما يفضي إلى ما هو أكبر إلى الخروج عليهم ونبد بيعتهم والعياذ بالله.
وكل هذه أمور يجب أن نتفطن إليها ويجب أن نسير فيها على ما سار عليه أهل السنة والجماعة».

ثم قال: «الأمير إذا أطاعه الإنسان فقد أطاع الرسول؛ لأن النبي ﷺ أمر في أكثر من حديث بطاعة ولي الأمر... وإذا أطعت الرسول فقد أطعت الله، وهذا الحديث وما سبقه وما لم يذكره المؤلف كلها تدل على وجوب طاعة ولادة الأمور إلا في معصية الله؛ لما في طاعتهم من الخير والأمن والاستقرار وعدم الفوضى وعدم اتباع الهوى، أما إذا عصى ولادة الأمور في أمر تلزم طاعتهم فيه فإنه تحصل الفوضى ويحصل إعجاب كل ذي رأى برأيه، ويزول الأمن وتفسد الأمور، وتكثر الفتن، فلهذا يجب علينا أن نسمع ونطيع لولاة أمورنا إلا إذا أمرونا بمعصية»^(١).

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ :

«وما زال أئمة الإسلام يدينون بالولاء والطاعة لمن تأمر على ناحيتهم وإن لم تكن له الخلافة العامة، وبهذا نعرف ضلال ناشئة نشأت تقول: إنه لا إمام

(١) شرح رياض الصالحين (٢/ ٤٦٢، ٤٦٧).

للمسلمين اليوم فلا بيعة لأحد. نسأل الله العافية، ولا أدري أيريد هؤلاء أن تكون الأمور فوضى ليس للناس قائد يقودهم؟ أم يريدون أن يقال: كل إنسان أمير نفسه؟ هؤلاء إذا ماتوا من غير بيعة فإنهم يموتون ميتة جاهلية؛ لأن عمل المسلمين منذ أزمنة متطاولة على أن من استولى على ناحية من النواحي صار له الكلمة العليا فيها فهو إمام فيها، وقد نص على ذلك العلماء^(١).

وفى نهاية هذه المسألة أقول: يجب على المستطيع جهاد هذه الجماعة وهذه الأفكار والمعتقدات التي ينقلها شيوخها، وبيان ما هم عليه من ضلال وأنهم من أخطر الجماعات الموجودة في مصر
فإن قيل كيف ذلك؟

قلنا: لأن كل الجماعات الأخرى قد علم ضلالها وانتشر أمرها وظهر انحرافها، وتكلم أهل العلم عن بدعها- التكفير- التوقف- القطبيين- الإخوان- الجماعة الإسلامية- التبليغ وغيرها.

وأما هذه الجماعة فهي تتسربل بسربال السلف وتتحنى باسم السلفية، وتزعم أنها على منهج أهل السنة والجماعة، فاغتر بهذه التسمية أغلب الشباب الذين دخلوا معهم، فلما دخلوا معهم أشربوا في قلوبهم حب هؤلاء المشايخ وتعظيمهم حتى قال صاحب كتاب «حوار هادئ»: إنه بعد موت الأئمة الكبار الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ وغيره صار شيوخهم أقراناً لأعضاء لجنة الفتوى كالعلامة صالح الفوزان وغيره.

وليس هذا بعجيب ولا غريب، فأهل البدع دائماً يتيهون معجبين بشيوخهم وأنفسهم.

(١) الشرح الممتع (٨/١٢).

روى عبد الله بن أحمد في السنة^(١) بإسناد حسن عن أبي عوانة قال: «ما رأيت عمرو بن عبيد وجالسته قط إلا مرة واحدة فتكلم وطول ثم قال حين فرغ: لو نزل ملك من السماء ما زادكم على هذا».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«وقد روى أن واصلاً تكلم مرة بكلام فقال عمرو بن عبيد: لو بعث نبي ما كان يتكلم بأحسن من هذا»^(٢).
وصدق من قال:

زمان رأينا فيه كل العجائب وأصبحت الأذنان فوق الذوائب

أقول: ليس العجب من هذه الحالة المزرية التي وصلوا إليها ولكن العجب من عدم جهادهم من أهل الحق وبيان أمرهم والتصريح بأسماء شيوخهم حتى تظهر الحقيقة أمام الشباب ولا يغتر بهم أحد.

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

«فمثل هؤلاء لا بد من ذكرهم والتشريد بهم؛ لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تركوا أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم»^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«فلا بد من التحذير من تلك البدع وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم»^(٤).

(١) السنة (٢/٤٣٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/١٨٤).

(٣) الاعتصام (٢/٢٢٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٨/٢٣٣).

إبطال قوله «بولاية الفقيه»

إن من أخطر المسائل الموجودة في كتاب «فقه الخلاف» مسألة «ولاية الفقيه» التي تبنّاها وأصلها وأرسى معالمها الدكتور ياسر برهامي، وقبل الحديث عنها أبين مسألة مهمة جدًا عند أهل السنة ألا وهي مسألة «كيف تثبت الخلافة أو الإمامة عند أهل السنة وأئمة السلف».

قال فضيلة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله :

«الخلافة أو الولاية أو الإمامة في الإسلام تنعقد بأحد ثلاثة أمور:

الأول: اختيار أهل الحل والعقد له كما حصل لأبي بكر رضى الله تعالى عنه - فإن بيعته تمت بإجماع أهل الحل والعقد.

ثانيًا: إذا عهد ولى الأمر إلى أحد من بعده فإنه يلزم طاعته في ذلك كما عهد أبو بكر إلى عمر.

الثالث: إذا تغلب على المسلمين بسيفه وأخضعهم لطاعته كما حصل لعبد الملك بن مروان وغيره من ملوك المسلمين الذين يخضعون الناس بالسيف حتى ينقادوا لهم، يلزم المسلمين طاعتهم في ذلك لأجل جمع الكلمة وتجنّب المسلمين سفك الدماء واختلاف الكلمة، بهذه الأمور الثلاثة تنعقد الولاية لولى الأمر»^(١).

فإذا انعقدت الولاية لأحد بأى صورة من هذه الصور كان للوالى كل الحقوق الشرعية الثابتة لولاة الأمور؛ لأنه فى هذه الحالة يكون إمامًا شرعيًا.

(١) شرح لمعة الاعتقاد للشيخ الفوزان (ص ٢٦٤).

والذى ينظر إلى ولاية أمور المسلمين اليوم يجد أن أكثرهم قد تولوا الأمر بأحد هذه الصور، وعليه فلا يجوز لأحد أن يلغى ولايتهم الشرعية وإن فقدوا شيئاً من شروط الإمامة.

قال الإمام الشافعى رَحِمَهُ اللهُ :

«كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة ويجمع الناس عليه فهو خليفة»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ :

«وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما فى ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء»^(٢).

ومن أجل ذلك يذهب علماء الأمة وأئمة السلف فى هذا الزمان إلى إثبات إمامة ولاية أمور المسلمين، وأن ولايتهم ولاية شرعية، ويوجبون على الأمة طاعتهم فى المعروف والصبر على ما يكون منهم من منكرات وظلم، وتحريم الخروج عليهم

ومع ثبوت هذا الإجماع عن أهل السنة فقد خالفه برهامى وقال بقول الشيعة الاثنى عشرية وتبنى نظرية الخمينى «ولاية الفقيه».

(١) مناقب الشافعى للبيهقى (١/٤٤٨٨).

(٢) فتح البارى (٨/١٣).

«ولاية الفقيه»

وهذه النظرية من أهم النظريات الشيعية الحديثة التي نشرها الخميني زعيم الشيعة في العصر الحديث ومؤسس دولتهم في إيران. وهذه النظرية تخالف ما كان عليه الشيعة في كل القرون السابقة وما كانوا يعتقدون من أنهم لا يجاهدون، ولا يصلون الجمع، ولا يعتدون بولاية ولا خلافة حتى يخرج إمامهم المنتظر المختبئ في السرداب «محمد بن الحسن العسكري».

فأصل الخميني للشيعة هذه النظرية لتحقيق ما يريد من إقامة دولة شيعية، فهي صناعة شيعية خالصة لا تمت لمعتقد أهل السنة ومنهج أهل السنة بصلة.

وخلاصة هذه النظرية:

«أنه في حال غياب الإمام فإن الناس يقيمون أفقه من يرون من علماء الشيعة وأمثلهم ليقوم مقام الإمام، فيقضى بين الناس ويقوم بغير ذلك من المهام التي يقوم بها الإمام حتى يخرج من السرداب، مع الأخذ في الاعتبار بأن هناك شيئاً لا يقوم به أحد أبداً حتى يخرج الإمام وهو البدء بالجهاد».

قال الخميني:

«في عصر غيبة ولي الأمر وسلطان العصر - عَجَّلَ اللهُ فَرَجَهُ الشريف - يقوم نوابه العامة وهم الفقهاء الجامعون لشرائط الفتوى والقضاء مقامه في إجراء السياسات وسائر ما للإمام عليه السلام إلا البدء بالجهاد»^(١) اهـ.

قلت: وهذا الكلام الباطل إن جاز عند الشيعة فليس بجائز أبداً عند أهل السنة، وذلك لأن الشيعة يكفرون أهل السنة ولا يعتبرون الأئمة والحكام ولاية أمور شرعيين؛ لأنهم يرون الولاية والإمامة قد انقطعت من أكثر من ألف سنة لما

(١) تحرير الوسيلة (١/ ٤٨٢).

دخل محمد بن الحسن العسكري هذه الشخصية الوهمية السرداب - على زعمهم - ومن ثمّ بحثوا له عن بديل «وهو الفقيه»..

وأما أهل السنة فما زال أئمتهم وعلمائهم يقرون بالإمامة للأئمة الموجودين، ولا يحكم أحد منهم أبداً بأن الزمان قد خلا عن الإمام، وقد بينا قبل قليل صور ثبوت الإمامة والخلافة عند أهل السنة، ولا خلاف بينهم في هذا حتى نبت هذا المعتقد الغريب عن أهل السنة في قول من يدعى الانتساب للسنة فنشره بين الناس على أنه المنهج السلفي، وهو أبعد ما يكون عن هذا المنهج السلفي حيث قرر أولاً أن جميع ولاية أمور المسلمين اليوم ليس لهم ولاية شرعية.

٢٢- فقال في «فقه الخلاف» (ص ٥٥) :

«وهذه المسألة، يعنى عدم اعتبارهم ولاية أمور شرعيين، ليست مبنية على تكفير أعيانهم من عدم تكفيرهم...» اهـ. وغيره من النقول الكثيرة الموجودة في هذا الكتاب راجع (ص ٥٣، ٥٤، ٧٦).

فلما انتهى من تقرير هذا الأصل الفاسد المخالف لإجماع أهل السنة، وهو أن الزمان خلا عن الإمام «وأنا لا أدري أين ذهب الأئمة هل دخلوا ليؤانسوا محمد بن الحسن العسكري في السرداب»؟؟؟!!!

أقول: لما انتهى من تقرير هذا الأصل الذى يخالف الشرع والعقل والواقع انتقل إلى المرحلة الثانية وهى الحديث عن الحل الذى يراه لهذه المعضلة العظيمة حتى يظهر الإمام.

٢٢- فيقول في «فقه الخلاف» (ص ٥٦) :

«والعلاج الذى نراه لهذا السبب من أسباب الاختلاف - أى عدم وجود الإمام - جمع الناس حول علمائهم، فهم في الحقيقة أولو الأمر منهم؛ لأنهم الذين يمكنهم أن يقودوهم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

واجتماع الناس عليهم من أسباب قوة الصحة وتأثيرها في المجتمعات المسلمة الجريحة بجراح الكفار والمنافقين، ثم هؤلاء العلماء عليهم أن يختاروا من بينهم أمثل من يقود المسلمين في ملهاتهم ومهماتهم، ولا سبيل إلى أن يصبح أهل الحل والعقد الحقيقيون الذين هم أهل العلم من أهل السنة والجماعة أهل قوة وتأثير إلا بجمع الناس عليهم، ورد أمرهم إليهم، فإن واجب المسلمين حال غياب الإمام أن يكون العلماء هم ولاية الأمور» اهـ.

قلت: والله الذى لا إله إلا هو لو قرأت هذا الكلام بدون وضع اسم الدكتور ياسر برهامى عليه لقلت بكل يقين: هذا كلام أحد زعماء الشيعة الموجودين في إيران يشرح لأتباعه نظرية الخميني «ولاية الفقيه» وحتى تتأكد من ذلك أعد قراءة كلامه مرة أخرى ثم تأمل كلام الخميني لتعلم أنه شرح لكلامه. يقول الخميني: «في عصر غيبة ولي الأمر وسلطان العصر - عجل الله فرجه الشريف - يقوم نوابه العامة وهم الفقهاء الجامعون لشرائط الفتوى والقضاء مقامه في إجراء السياسات وسائر ما للإمام عليه السلام إلا البدء بالجهاد»^(١). وربما قلت: إن الخميني قد زاد في كلامه شيئاً لم يقله الدكتور ياسر وهو قوله «إلا البدء بالجهاد» يعنى أن الفقيه يقوم مقام الإمام الغائب في كل شيء إلا البدء بالجهاد، فلا يصح للفقيه أن يقوم بهذا العمل بل لا يبدأ الجهاد إلا الإمام أما غيره فلا.

قلت: لا تعجل فإنه قال هذا بعينه في قصة بناء أمة (ص ١٧):

«وهذا هو الواجب على المسلمين اليوم أن يرجعوا إلى أهل العلم منهم حتى يقوم ملكهم وسلطانهم وتوجد طائفة ملتزمة بقيادة يرشحها أهل العلم، وهم الذين أعدوهم، وعند ذلك يصلح الأمر ويمكنهم أن يجاهدوا في سبيل الله».

(١) تحرير الوسيلة (١/ ٤٨٢).

أى أنهم لا يمكن أن يجاهدوا في سبيل الله حتى تأتى هذه القيادة، أى الإمام المنتظر، فهذا كما ترى بنصه وحرفه عقيدة الخميني في «ولاية الفقه».
والعجيب أنه مع نشر هذا المعتقد الشيعة الخطير والكفيل بتدمير أمة الإسلام وأهل السنة لو طبق حقيقة في أرض الواقع كما سنيين بعد قليل، **يقول في آخر كتاب «فقه الخلاف» (ص ٩٥) :**

«ونحن إذا أوضحنا حقيقة موقفنا وبيننا ما يسعنا وما لا يسعنا من وجوه الاختلاف، وحددنا معالم منهج أهل السنة كما تعلمنا، نمد أيدينا لتحقيق هذا الواجب الشرعي».

وأنا لا أدري من أين تعلمت هذا المنهج؟ هل قال بهذه المعتقدات أحد من أئمة السلف؟ والله إن هذا لشيء عجاب عندما يدرس كلام أعدى أعداء أهل السنة المخالف جملة وتفصيلاً لعقيدة أهل السنة على أنه هو المنهج السلفي الواجب الاتباع.

هل يترك المسلم الحاكم الممكن ذا السلطان الذي ثبتت ولايته شرعاً ويذهب إلى رجل لا يملك من أمره شيئاً فضلاً عن أن يملك أمر غيره فيبايعه على الولاية الشرعية؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :

«أمر النبي ﷺ بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين الذين لهم سلطان يقدر على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا من ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلاً»^(١) اهـ.

وتأمل معي الآن الآثار المترتبة على هذه النظرية من الفوضى والفساد والاضطراب ولنأخذ على ذلك مثلاً بلداً مثل مصر، فإن الواقع يشهد الآن أن

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ١١٥).

كل مجموعة أو طائفة تعتقد أن شيخها أعلم وأفقه وأمثل من غيره، ولذلك فهي ستأخذ إماماً، له كل الحقوق الشرعية للإمام إلا البدء بالجهاد، وعلى ذلك فسيكون في مصر وحدها آلاف إن لم يكن ملايين الأئمة والولاة، كل مجموعة لها والٍ ورئيس، فكيف يعيش الناس وكيف تستقيم أمورهم؟

وأنا أريد من الدكتور ياسر أن يوضح لنا في مصنف مستقل كيف يكون التعامل إذا خرج من هذه المجموعة من هو أعلم من إمامها، هل تنزع الولاية من الأول وتعطى للثاني؟ أو من اقتنع بأن الثاني أعلم وأنه أحق بالولاية يكون جماعة سرية ليخرجوا على الإمام الأول؟ وكيف يكون الحال إذا أصر على الولاية فاعتقلهم وعذبهم فهل يحل قتله وقلب نظام الحكم؟؟!!

سئل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ :

ما حكم إعطاء البيعة لأمر من أمراء الجماعات التي تدعو إلى الإسلام؟

فأجاب: أما بالنسبة لإعطاء البيعة لرجل فهذا لا يجوز؛ لأن البيعة للولي العام على البلد، وإذا أردنا أن نقول: كل إنسان له بيعة. تفرقت الأمة وأصبح البلد الذي فيه مائة حتى من الأحياء له مائة إمام وولاية، وهذا هو التفرق فما دام في البلد حاكم شرعي فإنه لا يجوز إعطاء البيعة لأى واحد من الناس.

فهؤلاء الإخوة يريدون أن يكونوا طوائف لكل طائفة أمير بناء على أن الحاكم عندهم ليس حاكماً شرعياً في نظرهم.

نقول لهم: لا يجوز لكم تفتيت الأمة بأن يكون لكل طائفة أمير، هذا خطأ عظيم، وقد أخبر الله نبيه ﷺ أنه ليس من هؤلاء في شيء^(١).

(١) لقاءات الباب المفتوح (ص ٤٢١، ٤٢٢).

وسئل رَحِمَهُ اللهُ كما فى كتاب الأجوبة السلفية على الأسئلة الدعوية :

هل يجوز شرعاً ما يفعله بعض أمراء الجماعات الإسلامية من أخذ البيعة لأتباعهم؟

فأجاب... لا يجوز بيعته وليس هذا من فعل السلف الصالح... نعم الشيخ يكون له تلاميذ يقتدون به، أما أن يأخذ عليهم البيعة ويكون لهم السيطرة والإمرة عليهم فهو محدث فى الدين الإسلامى وهو أيضاً لا يجوز. إن لنظرية ولاية الفقيه التى دعا إليها الخمينى وحاول الدكتور ياسر برهامى ورفاقه أن ينشروها بين أهل السنة مثالب عظيمة وأضراراً جسيمة على المسلمين.

جاء فى كتاب نهج خمينى فى ميزان الفكر الإسلامى (ص ٥٥) :

«يقول أحد العلماء المعاصرين: إن فكرة ولاية الفقيه بدعة ابتدعتها خمينى وضلال أضل به المجتمع، وإنه والله لا يؤمن بهذا ولا زمرة، بل اتخذها ذريعة للسلطة على رقاب المسلمين ظلماً وعدواناً، وإن الله ورسوله بريئان منه... لا نريد هنا أن نفصل الآثار السيئة والخطيرة فكرياً ودينياً واجتماعياً والمتربة على فكرة ولاية الفقيه، فهى كما يقول الدكتور موسى الموسوى: (إنها تقضى على كل القيم الإنسانية التى رسخها الإسلام والعقل البشرى فى مسيرة العلاقات الاجتماعية والدولية، كالعادلة واحترام الرأى والشورى) وهى تمثل ردة خطيرة للعقل البشرى وللوعى الاجتماعى، وهى مجافية لكل قيم الشريعة الإسلامية»^(١).

(١) نهج خمينى - شارك فى تأليفه ثمانية من كبار الأساتذة الجامعيين، منهم الأستاذ الدكتور أحمد مطلوب عميد كلية الآداب ببغداد، والأستاذ الدكتور بشار عواد معروف كلية الآداب، والأستاذ الدكتور محمد شريف أحمد كلية الشريعة جامعة بغداد وغيرهم.

تبرئة العلامة الإمام الجويني رَحِمَهُ اللهُ

من مسألة شغور الزمان عن الإمام

اعلم رحمك الله أن من أسوأ الأمور في العلم أن يعتقد الإنسان مسألة ثم لما يريد الاستدلال عليها يحرف النصوص أو يحرف كلام العلماء ليثبت صحة ما اعتقد، وهذا ما فعله الدكتور ياسر برهامي في مسائل كثيرة، ومنها مسألة خلو هذا الزمان عن الإمام الشرعي.

فإن الدكتور ياسرًا وجماعته يعتقدون أن هذا الزمان قد خلا عن الإمام الشرعي؛ لأنه كما قررنا في هذا البحث يكفر الأنظمة الحاكمة ويذهب إلى ما يقوله الخميني إمام الرافضة في هذا الزمان من أن الولاة الشرعيين في هذا الزمان هم العلماء، وهذا كما هو معلوم وبيننا كلام باطل بإجماع أئمة السلف وخصوصًا الأئمة الموجودين في هذا الزمان الذي يتحدث عنه برهامي.

فلما أعجزه الاستدلال على ذلك من صريح كلام أهل العلم أخذ يعتدى على كلام الإمام الجويني رَحِمَهُ اللهُ بما يوهم أنه يقول بقوله: مع أنه من أبعد الناس عنه.

فأتى بكلام قاله الجويني في موطن فوضعه في موطن لا يعتقده الجويني. وحذف من كلام الجويني ما حرف به المراد كذبا على الجويني، وإنا لله وإنا إليه راجعون، وليس هذا الموطن هو موضع تبين المسألة برمتها، فهذا إن شاء الله أرجئه لأتناولها بتوسع أكثر عند الرد على كتاب «جماعة المسلمين» لصالح الصاوي و«الجماعة والجماعات» لعبد الحميد هنداوي، إن يسر الله لنا ذلك بفضلته وكرمه؛ لأنهم تناولوا هذه المسألة بصورة أوسع؛ ولكن مقصدي الآن هو تبرئة الإمام الجويني من هذه التهمة التي هو من أبعد الناس عنها فأقول:

١ - الإمام الجويني يرى ما يراه أهل العلم في هذا الزمان وهو أن الأئمة الموجودين الآن في أكثر الدول الإسلامية أئمة شرعيون، وأن هذا الزمان لم يخل عن الإمام، وذلك لأنه يرى أن من تولى الإمامة بأي صورة من الصور التي يثبتها أهل السنة فإمامته صحيحة، ومنها من تغلب على الإمامة بالقوة والغلبة وكان معه الأنصار والأعوان والقوة والعتاد وإن لم يكن مستجمعًا للصفات المطلوبة شرعًا في الإمام.

٢٤- فقال في «غياث الأمم» (ص ١٥٢، ١٥٣):

«إذا اشتمل - أي الزمان - على صالحين لمنصب الإمامة فالاختيار يقطع الشجار ويتضمن التعيّن والانحصار، ولا حكم مع قيام الإمام إلا للمليك العلّام، فإذا لم يتفق مستجمع للصفات المرعية واستحال تعطيل الممالك والرعيّة، وتوحد شخص بالاستعداد بالأنصار والاستظهار بعدد الاقتهار والاقتسار والاستيلاء على مرّة الديار، وساعدته مواتاة الأقدار، وتطامنت له أقاصى الأقطار، وتكاملت أسباب الاقتدار، فما الذى يرخص له فى الاستئثار عن النصرة والانتصار والممثل أمر الملك القهار كيف انقلب الأمر واستدار؟ فالمعنى الذى يلزم الخلق طاعة الإمام، ويلزم الإمام القيام بمصالح الإسلام أنه أيسر مسلك فى إمضاء الأحكام، وقطع النزاع، والإلزام هو بعينه يتحقق عند وجود مقتدر على القيام بمهمات الأنام مع شغور الزمان عن إمام» اهـ.

فتأمل هذا الكلام الذى يقطع ألسنة الذين يصورون هذا الإمام على أنه يقول بقولهم الباطل. وهو فى الكتاب الذى ينقل منه برهامى.

إنه يؤكد على أن الزمان إذا كثر فيه من يصلح للإمامة قبل تنصيب الإمام فإن الاختيار يمنع الشجار، وإذا لم يوجد من يصلح وخشينا أن تتعطل الممالك والرعية، ووجد شخص غير مستجمع للصفات المرعية ولكنه يملك العدة

والعتاد والأنصار، وخضعت له الرقاب، وانخفضت له أقاصي البلاد، أى أذعنت له بالطاعة، فهذا لا يرخص له أن يستأخر عن منصب الإمامة؛ لأن المعنى المراد من الإمامة يتحقق كما يقول «عند وجود مقتدر على القيام بمهمات الأنام مع شغور الزمان عن إمام». أى مع خلو الزمان عن إمام فيه كل الصفات المرعية فيكون هذا الذى لم يستجمع الصفات هو الإمام؛ لأنه يحقق المراد من الإمامة.

ثم يذهب الإمام الجوينى رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أبعد من ذلك وهو ما يخالف تمامًا ما عليه برهامى وأمثاله وهو يتنزل على واقعنا الآن تمامًا؛ لنستيقن أن أهل العلم الكبار قولهم واحد في كل مكان وزمان، بعكس هؤلاء الرويضة الذين أهلكوا البلاد والعباد بأفكارهم الضالة وعقائدهم المنحرفة، فيؤكد على أننا إذا ولينا هذا الإمام الذى لم يستجمع شروط الإمامة واستتب له الأمر ودانت له البلاد وملك الجنود والعتاد، ثم ظهر من يصلح للإمامة مستجمعًا شروطها ورأينا أنه الأفضل لهذه المكانة ولكن كان فى تقديمه مفسدة فإننا نبقى على هذا الإمام المفضول وتكون إمامته نافذة نفوذًا، لا يدرأ، **فيقول فى «غياث الأمم» (ص ٧٨) طبعة الكتب العلمية:**

«وإذا فرض العقد للمفضول على هذا الوجه ففى الحكم بأن الإمامة غير منعقدة له فتن نائرة وهيجان نائرة وقد يهلك فيها أمم ويصرع الأبطال الذين هم نجدة الإسلام على السواعد واللمم ولا يفى ما كنا نترقبه من مزايا الفوائد بتقديم الفاضل بما نحاذره الآن من تأخير المفضول، وقد قدمنا أن المصلحة إذا اقتضت تقديم المفضول قدمناه. فآل حاصل الكلام ومنتهى المرام إلى أنا نقطع بتحريم تقديم المفضول مع التمكن من تقديم الفاضل، ولكن إذا اتفق تقديم المفضول واختياره مع منعة تتحصل من مشايعة أشياع ومتابعة أتباع فقد نفذت

الإمامة نفوذاً لا يدرأ» اهـ. أى ولاية هذا المفضول فى هذا الوقت الذى يخشى فيه لو حاولنا اقصاءه عنها من حصول المفاسد بسبب أشياعه وأعوانه حتى نولى من نراه الأحق بالولاية ولاية هذا المفضول صحيحة شرعاً وناقدة نفوذاً لا يدرأ. الله أكبر، والله الذى لا إله إلا هو لكأنك تقرأ نفس كلام الشيخ ابن باز أو ابن عثيمين أو الألبانى رحمهم الله، إنه من مشكاة واحدة مشكاة الوحى.

ألا فليخسأ هؤلاء الموتورون الذين يكذبون على العلماء لتضليل الأمة والانحراف بالشباب عن سواء السبيل، فهذا قول الإمام الجوينى واضح وضوح الشمس فى رابعة النهار، فلماذا عمى عنه برهامى واتهمه بأنه يقول بخلو الزمان عن الإمام، مع أن الإمام أصلاً لا يعتقد المسألة ويرأها فرضاً مستبعداً غاية الاستبعاد فيقول فى «غياث الأمم» (ص ١٧٢):

«قد تقرر الفراغ عن القول فى استيلاء مستجمع لشرائط الإمامة، ثم فى استيلاء ذى نجدة وشهامة، وقد حان الآن أن أفرض خلو الزمان عن الكافة ذوى الصرامة، خلوه عمن يستحق الإمامة، والتصوير فى هذا عسر، فإنه يبعد خلو الدهر عن عارف بمسالك السياسة، ونحن لا نشترط انتهاء الكافى إلى الغاية القصوى، بل يكفى أن يكون ذا حصاة وأناة ودراية وهداية واستقلال بعظائم الخطوب، وإن دهرته معضلة استضاء فيها برأى ذوى الأحلام، ثم انتهض مبادراً وجه الصواب بعد إبرام الاعتزام، ولا تكاد تخلو الأوقات عن متصف بهذه الصفات» اهـ.

قلت: فتأمل قوله: حان الآن أن أفرض خلو الزمان - فهو فرض جدلى ليس له وجود حقيقى، لم يقل بوجوده الحقيقى إلا الشيعة الاثنا عشرية لاختفاء إمامهم فى السرداب.

ثم تأمل قوله «والتصوير في هذا عسر» يعنى حتى نفس تصور المسألة فيه عسر لعدم تخيلها أصلاً للأسباب التى ذكرها.

ثم ضرب مثلاً وتصور صورة من الممكن أن تنطبق على هذا الفرض فقال فى نفس الصفحة بعد الكلام الذى نقلناه «ولكن قد يسهل تقدير ما نبغيه بأن يفرض ذو الكفاية والدراية مضطهداً مهضوماً منكوباً بعسر الزمان مصدوماً محلاً- أى ممنوعاً- عن ورد النيل محروماً».

فتخيل هذه الصورة المفروضة تجدها مستحيلة الوجود مع قيام هذه الدول الإسلامية ووجود الملوك والرؤساء والأمراء، وما عندهم من جيوش وجنود تنصرهم وتأزريهم، مع اعتبار أن هذه الصورة المفروضة لا يمكن اعتبارها موجودة حقيقة إلا فى مكان لا يوجد فيه إمام ممكن؛ لأننا قدمنا فى كلام الإمام الجوينى نفسه ما يبين أنه مع وجود الإمام الممكن وإن كان مفضولاً لا يعتبر بوجود غيره وإن كان فاضلاً. وتنفذ ولاية المفضول نفوذاً لا يدرأ.

قلت: وهذا خلاصة ما يراه الإمام الجوينى فى هذه المسألة.

وقبل أن أنهى المسألة أبين نقلاً كذب فيه برهامى على عادته عند محاولة تأكيد صحة ما يقول.

فأقول: لما فرض الجوينى رَحِمَهُ اللهُ خلو الزمان عن الإمام وبين أنه فرض متعسر الوقوع قال فى (ص ١٧٣):

«قد قال بعض العلماء: لو خلا الزمان عن السلطان فحق على قطان كل بلدة وسكان كل قرية أن يقدموا من ذوى الأحلام والنهى وذوى العقول والحجا من يلتزمون امتثال إشاراته وأوامره... إلخ»

فهذا قول بعض العلماء ولم يذكره، ربما كان واحداً أو اثنين؛ لأن المسألة أصلاً لم يتناولها أهل العلم بالبحث المتوسع لفرضها البعيد كما قدمنا عن الجويني نفسه، فلما نقل هذه العبارة **قال في «فقه الخلاف» (ص ٥٦):**

«قال الجويني رَحِمَهُ اللهُ: قال العلماء: لو خلا الزمان عن إمام...».

فحذف كلمة بعض، وهذا في كل الطبقات لكتاب «فقه الخلاف» وذلك ليوهم القارئ بأن هذا القول هو قول جميع العلماء ولا خلاف بينهم في ذلك، فشتان بين تصور القارئ للمسألة عندما يقرأ: قال العلماء: وتصوره لها عندما يقرأ: قال بعض العلماء.

فلماذا الكذب على العلماء؟ تبا لأصحاب البدع ولكذبهم على العلماء.

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ:

«قال علي بن حرب: كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي»^(١).

(١) الكفاية (ص ١٥١).

القسم الثالث

من

نقد كتاب «فقه الخلاف»

رد كلامه عن مشروعية الجماعات وخصوصاً الإخوان والتبليغ
وبيان كون جماعته «البرهامية» فرقة من فرق الضلال

نقض تأكيده على مشروعية الجماعات الموجودة على الساحة

إن تكفير الدكتور ياسر للأنظمة الموجودة الحاكمة لبلاد الإسلام في هذا الزمان ترتب عليه القول بأنه لا توجد دولة إسلامية على وجه الأرض، ولذلك ذهب إلى وجوب السعى لإقامة دولة الخلافة.

٢٥- يقول في «شرح منة الرحمن» (٤٧١):

«وإقامة الخلافة التي بها تجتمع كلمة المسلمين فرض وواجب على المسلمين، وعودتها على منهاج النبوة مما بشر به النبي ﷺ، لذلك وجب على المسلمين السعى لإقامة الخلافة بالوسائل المشروعة المستطاعة» اهـ.

ولما كان العمل لإقامة دولة الخلافة عملاً عظيماً لا يتحملة الأفراد كان لابد من إقامة الجماعات التي تعمل على إسقاط هذه الأنظمة وإقامة دولة الخلافة، ولذلك فهو يقر وجود هذه الجماعات كالأخوان المسلمين وغيرهم، يقول في «فقه الخلاف» (ص ٤) وهو يرد على العلماء الذين ينكرون وجود هذه الجماعات:

«وتوقف العمل الإسلامي في كثير من المواطن والبلاد بسبب عدم حسمها أو بسبب الاقتناع بعدم مشروعية الاجتماع على الطاعات فتعطلت تلك الطاعات التي لا يطيق الأفراد القيام بها، والتي لا يمكن إتمامها بأى صورة إلا بالاجتماع حول قيادة واحدة وفهم واحد وعمل واحد».

ولما كان الدكتور ياسر مع اعتقاده بمشروعية هذه الجماعات الموجودة على الساحة يرى أن فيها خللاً وتقصيراً، وأنها ليست مؤهلة لإقامة الخلافة - أسس هو وإخوانه الجماعة السلفية التي يعتقدون أنها المؤهلة لقيادة البشرية.

٢٦- يقول الدكتور ياسر في «شرح سورة يوسف» (ص ٣٢٠، ٣٢١):

«وهناك صنف ثالث لا يعرف حقيقة الطريق ويظن أنه لا يفتن بل تكفيه دعوى الإيمان، فإذا جاءت المحن والفتن افتتن... وهذه النوعية الضعيفة الإيمان موجودة في الصف المسلم، ووجودها في المراحل الأولى للدعوة خطر كبير عليها؛ لأن الأوائل هم الذين سيتصدرون بعد حين قيادة الأمة بل العالم إمامة وعلمًا، ورواية ودراية، وتربية وتوجيها، ودعوة وجهادًا، وملكًا وسلطانًا، فلو بقيت الأمور بلا تمحيص لتصدر مثل هؤلاء فيحصل من الفساد ما لا يعلمه إلا الله».

وطبعا هؤلاء الأوائل الذين سيملكون الدنيا ليسوا من الإخوان أو التبليغ ولا من التكفير والجماعة الإسلامية، وإنما هم الصفوف الأولى في الجماعة السلفية، وهم في هذا الأمر ليسوا بدعًا من الجماعات فكل جماعة ترى نفسها هي الأصلح وهي المؤهلة لقيادة البشرية، وأنها هي التي ستقيم دولة الخلافة!!!

مع أن الصحيح أن وجودهم مزق شمل الأمة وفرق جمعها ونشر التحزب والتعصب بين أبناء أمة الإسلام، وإليك ردود أهل العلم على بعض ما حاول الدكتور ياسر تأصيله في «فقه الخلاف» من مسائل مثل أنه لا بقاء إلا للجماعة- التأكيد على مشروعية الجماعات وخصوصًا الإخوان والتبليغ وفتاوى أهل العلم في هذه المسألة- الرد على طعونهم في أهل العلم بسبب إنكارهم وجود هذه الجماعات.

دعوى الدكتور ياسر أنه لا بقاء إلا للجماعة

حيث بين أن دعوى الأفراد تتأثر بهم، تموت بموتهم، وتمرض بمرضهم، وطبعًا كما هو معلوم أنه لا يقصد إلا العلماء والدعاة؛ لأنه لا يدعو إلا هم ولذلك تنتهى دعوتهم، وأما البقاء فهو للجماعة ذات النظام والمنهج.

٢٧- فقال فى «فقه الخلاف» (ص ٩٣):

«وهذا ما لا بد للصحة أن تنتبه له، فعمر الأمم والدعوات ليس بعمر الأشخاص بل عمرها يقاس بالأجيال وتغيرات الشعوب ربما يحتاج إلى عقود أو قرون، فهل نعد دعوتنا لتحمل هذه الرحلة الشاقة أم هى مرتبطة بأشخاصنا تذهب بذهابها وتمرض بمرضها وتموت بموتها؟ لا شك أن البقاء بإذن الله هو للنظام والمنهج والجماعة» اهـ.

قلت: وهذا الكلام غير صحيح.

يكذبه الواقع ويكذبه الحقيقة التاريخية.

فشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ مثلاً لم يكن له جماعة، ومع ذلك جعل الله عز وجل لدعوته البقاء، وإلى الآن ينتفع المسلمون جميعاً بعلمه وفقه وسيرته وغيره من تلامذته النجباء، كابن القيم، وابن كثير، وابن مفلح، وابن عبد الهادى وغيرهم ممن ملئوا الدنيا علماً ونوراً وهدى، لم يكونوا جماعة بل كانوا على طريقة الشيخ والتلميذ التى ينكرها الدكتور ياسر.

وكذلك الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ لم يكن له جماعة بالمفهوم الحزبى الذى يدعو إليه الدكتور ياسر، ومع ذلك جعل الله عز وجل لدعوته البقاء وإلى الآن ينتفع المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها بدعوته إلى التوحيد واتباع السنة بمنهج سلف الأمة، وكذلك ينتفعون بأبنائه وتلامذته ممن

نشروا العلم والنور والهدى فى ربوع المعمورة ولم يكونوا جماعة بل كانوا من أشد الناس إنكاراً على وجود هذه الجماعات.

وغير هذه الدعوات التى قامت فى أماكن متفرقة فى بلاد العالم الإسلامى وكتب الله لها البقاء؛ لصدق وإخلاص وعلم من قاموا بها، وكان ذلك بتوفيق الله لهم فى دعوتهم أولاً.

وأما الجماعات والحزبيات التى ظهرت فى بلاد الإسلام فما زلنا نرى تساقطها وخذلانها وانهيارها وعدم بقائها، وذلك لبطلانها وانحرافها وبعدها عن النهج السلفى الصحيح.

فجماعة التكفير والهجرة قد انقضت وانتهت بحمد الله إلى غير رجعة.

والجماعة الإسلامية فى مصر قد انقضت وانتهت بحمد الله إلى غير رجعة.

وجماعة الشوقيين فى مصر قد انقضت وانتهت بحمد الله إلى غير رجعة.

وأما غير هذه الجماعات كالأخوان والتبليغ والجماعة السلفية التى أسست بالإسكندرية والتى هى باقية إلى الآن، فهذه الجماعات لا اعتبار لوجودها ولا قيمة لبقائها؛ لمخالفتها الكتاب والسنة ومنهج سلف الأمة وتحذير أهل العلم الكبار من وجودهم، ولذلك نقول بكل تأكيد: هم أيضاً إلى زوال؛ لأنهم على الباطل وقد أضروا بالدعوة ومزقوا شمل الأمة ولم ينفعوا الناس نفع علماء الأمة والله عز وجل يقول: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧] وقال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨] فلا تغتروا أيها الشباب بقول الدكتور ياسر: إن البقاء للنظام والمنهج والجماعة، فهو ترويج لجماعته.

٢٨- قال في «فقه الخلاف» (ص ٥٩):

«من المعروف أن جماعة الإخوان المسلمين تهتم بالتواجد في الهيئات والأنظمة كالنقابات واتحادات الطلاب ونحوها، وجماعة كجماعة التبليغ تهتم بالخروج للناس لدعوتهم، فلا يجوز أن ينكر البعض هذا التواجد أو هذا الخروج لمجرد أنه إذا فعلنا ذلك صرنا مثلهم».

وهو في هذا الكلام يؤكد على مشروعية تواجد جماعة الإخوان والتبليغ، وينكر على أهل العلم الذين ينكرون عليهم، هذا فضلا عن غيرهم من الجماعات، فما وضع الكتاب إلا لإظهار موقف الجماعة السلفية من الجماعات الأخرى والرد على من ينكرون تواجد هذه الجماعات، ومن قرأ الكتاب من أوله إلى آخره لا يخرج إلا بهذه النتيجة.

قلت: قبل أن أنقل كلام أهل العلم وفتاويهم في مسألة الجماعات وخصوصاً جماعة الإخوان والتبليغ، أبين للقارئ الكريم مسألة في غاية الأهمية حتى لا تختلط عليه الأمور في مسألة الجماعات وكلام أهل العلم فيها فأقول: اعلم رحمك الله أن الجماعات الموجودة على الساحة نوعان:

الأولى: جماعات لا تكفر الأنظمة الحاكمة وتعمل تحت قيادتها وبإذنها بأى صورة من صور الاتفاق التى تتم ليسمح لها بالعمل فى حدود ما أتاحته لها هذه الأنظمة، مثل جمعية أنصار السنة والجمعية الشرعية وغيرها، وهذه لم يختلف أهل العلم فى وجودها مع التنبيه على الأخطاء التى تحدث أو تقع لمعالجتها إن وجدت.

الثانية: جماعات تقوم على تكفير الأنظمة الحاكمة وتعمل على إسقاط هذه الأنظمة وإسقاط قيادتها، بزعم أنهم يريدون أن يقيموا الخلافة، وأن الإمام الموجود غير شرعى، وفى الغالب تقع بينهم وبين الأنظمة المواجهات الكثيرة

والتي تنتهى بالقضاء على هذه الجماعات فى أكثر الأحيان، والواقع خير شاهد على ذلك، والسؤال: فى أى الجماعات تنتمى الجماعة السلفية التى أسست بالأسكندرية؟

٢٩- يقول الدكتور ياسر برهامى فى «شرح قصة أصحاب الأخدود» (ص ٧٦)

موضحاً لمنهجهم:

«ما أخطر أن يكون الدعاة إلى الله هم الذين يقولون للناس: اختاروا القيادة الكافرة، انتخبوا الرياسة المنافقة، ونحن نرى لكم فلائناً ملكاً أو رئيساً. وهم يعلمون حقيقته إنه ثمنٌ غالٍ غالٍ للسلامة المظنونة التى لا تستمر. فلا بد للدعاة أن يعلموا أن استمرار دعوتهم بالله لا بالناس، وأن الله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين، وأن علينا أن نقولها واضحة كما قالها الغلام للملك رافضاً محاولة الاحتواء الخبيث: «إنى لا أشفى أحداً إنما يشفى الله تعالى» لا بد أن نقول للباطل: لا نعمل تحت رايتك ولا نرضى بشيأك ولا نقبل قيادتك ولا نعترف برياستك. وإن كان واقع الابتلاء يفرضها علينا فهى أمر كونى لا شرعى... فالعلماء ورثة الأنبياء، ولذا فدعوتهم لا تحتاج إلى إذن من الطواغيت ولا إلى شرعيتهم، فإنها شرعية الظلم والكفر والعدوان وشرعية الغاب التى ابتدعوها... فلنحذر جميعاً نحن دعاة الإسلام من شرك النفاق وهيئاته وبرلماناته وأحزابه، ولنحافظ على صبغة دعوتنا الربانية» اهـ. كلام واضح وصريح يبين أنهم من النوع الثانى.

وهذه الجماعات التى من النوع الثانى قد حذر أهل العلم منها ومنعوا المسلمين من الدخول فيها والانتماء إليها، كالإخوان المسلمين وما على شاكلتها، حتى وإن كان اسمها الجماعة السلفية، وهذه مسألة مهمة جداً فليس لوضع اسم السلفية على جماعة لها منهج وعقائد تخالف المنهج السلفى تبرير لوجودها ولو باسم السلفية.

قال العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«إنه إذا كثرت الأحزاب في الأمة فلا تنتم إلى حزب، فقد ظهرت طوائف من قديم الزمان مثل الخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة، ثم ظهر أخيراً إخوانيين وسلفيون وتبليغيون وما أشبه ذلك، فكل هذه الفرق اجعلها على اليسار وعلىك بالإمام، وهو ما أرشد إليه النبي ﷺ في قوله: «عليكم بستی وسنة الخلفاء الراشدين» ولا شك أن الواجب على جميع المسلمين أن يكون مذهبهم مذهب السلف لا الانتماء إلى حزب معين يسمى السلفيين. والواجب أن تكون الأمة الإسلامية مذهبها مذهب السلف الصالح لا التحزب إلى ما يسمى «السلفيون»، فهناك طريق السلف وهناك حزب يسمى «السلفيون» والمطلوب اتباع السلف»^(١).

إن وجود هذه الجماعات ذات المناهج المختلفة والتحزبات المتباينة والتي تزعم كل منها بأنها الأحق بإقامة الخلافة يؤدي إلى وجود الاختلافات والتطاول والاعتداء بالسب والقذف واليد، وفي بعض الأحيان بالسلاح، وهذا الأمر مع أنه نتيجة حتمية لفعل غير مشروع، فهو أيضاً دليل واقعي على عدم المشروعية؛ لأن الشرع جاء كما هو معلوم لتحصيل المصالح والقضاء على المفساد، وأمر نهايته كما هو مشاهد هذه الاعتداءات كيف يكون مشروعاً؟! والعجيب أن الدكتور ياسراً نفسه صرح بهذا في «فقه الخلاف» (ص ٣، ٤) وهو يتحدث عن خلاف الجماعات الإسلامية وأثره على الشخص غير المتمسك بالسنة وما حدث بينهم من شقاق فقال:

«ولقد كانت مشكلة الاختلاف الكبير بين الاتجاهات الإسلامية... مما له أكبر الأثر في انصراف كثير من عوام المسلمين عن فصائل الصحوة الإسلامية

(١) شرح الأربعين النووية حديث (٢٨).

كلها؛ لأنهم يرونهم يختلفون في الكثير والقليل، والصغير والكبير، فيكون المبرر الشيطاني لدى الشخص غير الملتزم بأن الصواب هو الابتعاد عن الجميع حتى يتفقوا، وازداد الأمر سوءاً بحدوث المعارك الكلامية بل وبالأداة والسلاح أحياناً... وزادت نبرة الحديث بين الإسلاميين حدة واشتعلت حواراتهم ومجادلاتهم بعبارات نارية وقذائف ملتهبة على المخالفين».

وإليك بعض فتاوى أهل العلم في وجود هذه الجماعات حتى تتضح الحقيقة:

قال فضيلة الشيخ الدكتور على بن ناصر الفقيهى - حفظه الله :

وهو يعقد مقارنة بين بعض الفرق التي ظهرت قديماً كالمعتزلة وبين الجماعات الموجودة على الساحة الآن: «وإننا نرى في الساحة الإسلامية جماعات وأحزاباً معاصرة متعددة كل جماعة جعلت لنفسها اسماً، وخطت لها منهجاً تدعو عن طريقه، وفي حدود معاملة، إلى الإسلام، وفي نفس الوقت تجدد هذه الجماعات والأحزاب متفرقة متخاصمة تفرق وتخاصم تلك الجماعات والطوائف السابقة، ثم إن هذه الجماعات والأحزاب توالى وتعادى في نطاق ذلك المنهج الذى رسمته لأتباعها، وتلتزم المنتمى إليها بعدم الخروج عن منهجها، فهو محجور عليه فلا يأخذ ولا يعطى إلا في حدوده المرسومة وتحت شعاره؛ لأنه في نظر زعمائها ومنظريها- أن الإسلام وجميع تعاليمه محصورة في هذا المنهج، وقد نتج عن ذلك الأفق الضيق البعيد عن منهج الطائفة الناجية المنصورة بدع كثيرة ممقوتة نذكر بعضها منها:

التعصب الحزبى للأفكار أو الأشخاص أو الشيوخ الذى جاءت تعاليم الإسلام للقضاء عليه، فليس في الإسلام تعصب لحزب أو قبيلة أو بلد، وإنما ذلك من أعمال الجاهلية، فقد جعلت هذه الجماعات أو الأحزاب الولاء والبراء

هو الانتساب إليها، وعلى ذلك فإن المنتمى للحزب أو الجماعة يبجل ويعظم ويرفع شأنه، فالمؤهل لذلك كله هو الانتماء - لا العلم والتقوى.

وتنتج عن ذلك أن المخالف لهذه الجماعات ومنهجها غير المنزل وإن كان على الحق، فيحط من قدره ويشاع عنه بأنه ضيق الأفق قاصر الثقافة لا يعرف واقع الأمة والأخطار التي تحيط بها حتى ينفر الشباب عنه، فلا يستفيدون من علمه وتجاربه، ولو كان عالماً تجاوز عمره السبعين، ومعلوم أن الميزان الشرعي لتقويم الأشخاص هو العلم والتقوى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] وليس الانتماء أو عدمه.

والميزان للأفكار والمناهج هو الكتاب والسنة ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٥٩]. ومن نتائج هذا التحزب التفرق والخصام والعداء والخلاف المستمر والفشل المحقق على الساحة الدعوية.

أما دعوى أن الجميع يعملون للإسلام وسيلتقون عند حصول الثمرة، فهذه الدعوى تبطلها الخلافات القائمة بين هذه الجماعات؛ لاختلاف مناهجها وأهدافها والانشقاقات الحاصلة بين بعضها، وأعتقد أن هذه الأمور لا تحتاج إلى دليل؛ لظهورها في كل مكان.

وعلى ذلك فهل يوجد فرق حقيقى بين مناهج تلك الفرق السابقة التى ذكرنا نموذجاً مما ذكره شيخ الإسلام عن المعتزلة، وبين تلك الفرق المتعددة فى الأهواء^(١).

وفى كتاب الجماعات الإسلامية بين العاطفة والتعقل مراجعة الشيخ العلامة صالح السدلان والشيخ محمد عيد العباس حفظهما الله.

(١) البدعة وضوابطها وأثرها السيئ فى الأمة (ص ٢٩، ٣٠).

يقول الشيخ سعود العنزي حفظه الله :

«إن من أشد الأمراض فتكًا بالدعوة اليوم كثرة الجماعات الإسلامية ذات الاتجاهات المتنافرة.

وغلط وخط من قال: إن وجود هذه الجماعات ظاهرة صحية ينبغي تشجيعها وإن اختلافها اختلاف تنوع لا تضاد.

إن الذي يقول هذا الكلام يتجاهل حقيقة الوضع الذي تعيشه هذه الجماعات من انحرافات عقدية ومنهجية وهو بكلامه هذا يخالف ما أمر الله به من الاعتصام بحبله المتين والاجتماع على منهج خير المرسلين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :

«وكذلك التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله ﷺ، مثل أن يقال للرجل: شكيلى أو قرفندى^(١). فإن هذه أسماء باطلة ما أنزل الله بها من سلطان، وليس فى كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ ولا فى الآثار المعروفة عن سلف الأئمة لا شكيلى ولا قرفندى، والواجب على المسلم إذا سئل عن ذلك أن يقول: لا أنا شكيلى ولا قرفندى، بل أنا مسلم متبع لكتاب الله وسنة رسوله.

وقد روينا عن معاوية بن أبى سفيان: أنه سأل عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما فقال: أنت على ملة على أو ملة عثمان؟ فقال: لست على ملة على ولا على ملة عثمان بل أنا على ملة رسول الله ﷺ. وكذلك كان السلف يقولون: كل هذه الأهواء فى النار. ويقول أحدهم: ما أبالى أى النعمتين أعظم؟ على أن هدانى للإسلام أو أن جنبى هذه الأهواء.

(١) هذه أسماء لبعض الطوائف التى كانت فى عصره، وقد حل مكانها اليوم طوائف وأحزاب أخرى هى امتداد لها وإن اختلفت مسمياتها.

والله تعالى قد سمانا في القرآن المسلمين المؤمنين عباد الله فلا نعدل عن الأسماء التي سمانا الله بها إلى أسماء أحدثها قوم - وسموها هم وآباؤهم - ما أنزل الله بها من سلطان»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ - في موضع آخر - بعد أن ذكر الانتساب إلى بعض الطوائف والفرق والمشايخ ونحو ذلك «كل ذلك من أمور الجاهلية المفرقة بين الأمة، وأهلها خارجون عن السنة والجماعة داخلون في البدع والفرقة»^(٢).

فكيف يسوغ لهذا الجاهل أن يقول: إن وجود هذه الجماعات ظاهرة صحية ينبغي تشجيعها. بل الذي لا مرية فيه أن وجود الجماعات الإسلامية على هذه المناهج المتفرقة ظاهرة مرضية ينبغي علاجها بالطرق الشرعية»^(٣).

سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

ما حكم الإسلام في الأحزاب؟ وهل تجوز الأحزاب مثل حزب التحرير وحزب الإخوان المسلمون؟

الجواب: لا يجوز أن يتفرق المسلمون في دينهم شيعاً وأحزاباً... فإن هذا التفرق مما نهى الله عنه وذم من أحدثه أو تابع أهله وتوعد فاعليه بالعذاب العظيم قال الله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (١٠٣) وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٤١٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٣).

(٣) الجماعات الإسلامية (ص ٩٣ - ٩٦).

وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٤) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿[آل عمران: ١٠٣-١٠٥].
وقال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾
[الأنعام: ١٥٩].

أما إذا كان ولى أمر المسلمين هو الذى نظمهم ووزع بينهم أعمال الحياة الدينية والدنيوية.

ووزع بينهم أعمال الحياة الدينية والدنيوية فهذا مشروع».

الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

عبد الله بن غديان عبد الله بن قعود عبد الرزاق عفيفى عبد العزيز بن عبد الله بن باز^(١).

فتوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ اللهُ.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

إن نبينا محمداً ﷺ بين لنا درباً واحداً يجب على المسلمين أن يسلكوه، وهو صراط الله المستقيم ومنهج دينه القويم قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾
[الأنعام: ١٥٣].

فالواجب على علماء المسلمين توضيح الحقيقة ومناقشة كل جماعة ونصح الجميع بأن يسيروا فى الخط الذى رسمه الله لعباده ودعا إليه نبينا محمد ﷺ، ومن تجاوز هذا أو استمر فى عناده فإن الواجب التشهير به والتحذير ممن عرف الحقيقة، حتى يجتنب الناس طريقهم وحتى لا يدخل معهم من لا يعرف حقيقة أمرهم فيضلوه ويصرفوه عن الطريق المستقيم الذى أمرنا الله باتباعه... ولا شك

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ١٤٤) فتوى رقم (١٦٧٤).

أن كثرة الفرق والجماعات في البلد المسلم مما يحرص عليه الشيطان أولاً وأعداء الإسلام من الإنس ثانياً^(١).

فتوى العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

سئل: ما هو حكم الشرع في تعدد الجماعات والأحزاب والتنظيمات الإسلامية...؟

الجواب:

«لا يخفى على كل مسلم عارف بالكتاب والسنة وما كان عليه سلفنا الصالح رضي الله عنهم أن التحزب والتكتل في جماعات مختلفة الأفكار أولاً والأساليب ثانياً، فليس من الإسلام في شيء، بل نهى عنه ربنا عز وجل في أكثر من آية في القرآن منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٣١) مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلٌّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

ولقد أوضح رسول الله ﷺ المنهج والطريق السليم بأن خط ذات يوم على الأرض خطأ مستقيماً وخط حوله خطوطاً قصيرة عن جانبي الخط المستقيم. لا شك أن هذه الطرق القصيرة هي التي تمثل الأحزاب والجماعات العديدة، ولذلك فالواجب على كل مسلم حريص على أن يكون حقاً من الفرقة الناجية أن ينطلق سالكاً الطريق المستقيم وألا يأخذ يميناً ويساراً، لهذا كان من علامة الفرقة الناجية التي صرح النبي ﷺ بها حينما سئل عنها فقال «هي من أنا عليه وأصحابي»^(٢).

فتوى العلامة الفقيه الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

(١) مجموع فتاوى ومقالات الإمام ابن باز (٥/ ٢٠٢، ٢٠٣).

(٢) فتاوى الشيخ الألباني جمع عكاشة عبد المنان (ص ١٠٦، ١٠٧).

ليس في الكتاب ولا في السنة ما يبيح الجماعات والأحزاب، بل إن في الكتاب والسنة ذم ذلك قال تعالى: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣] ولا شك أن هذه الأحزاب تنافي ما أمر الله به بل ما حث عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢] (١).

فتوى العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله :

تعيش الأمة الإسلامية حالة اضطراب فكري خصوصاً ما يتعلق بالدين، فقد كثرت الجماعات والفرق الإسلامية التي تدعى أن نهجها هو المنهج الإسلامي الصحيح الواجب الاتباع، حتى أصبح المسلم في حيرة من أمره أيها يتبع وأيها على حق؟

الجواب :

«التفرق ليس من الدين؛ لأن الدين أمرنا بالاجتماع وأن نكون جماعة واحدة وأمة واحدة على عقيدة التوحيد وعلى متابعة الرسول ﷺ، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ويقول تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وهذا وعيد شديد على التفرق والاختلاف، فديننا دين الجماعة ودين الألفة والاجتماع، والتفرق ليس من الدين، فتعدد الجماعات هذا ليس من الدين؛

(١) كتاب الصحوة الإسلامية (ص ١٥٤).

لأن الدين يأمرنا أن نكون جماعة واحدة، والرسول ﷺ يقول: «المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً»^(١).

فلا بد من الاجتماع وأن نكون جماعة واحدة أساسها التوحيد ومنهجها دعوة الرسول ﷺ ومسارها على دين الإسلام. قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. فهذه الجماعات وهذا التفرق الحاصل على الساحة اليوم لا يقره دين الإسلام، بل ينهى عنه أشد النهي، ويأمر بالاجتماع على عقيدة التوحيد»^(٢).

وسئل حفظه الله :

هل تدخل هذه الجماعات الموجودة الآن في الاثنتين والسبعين فرقة؟

فأجاب حفظه الله :

«نعم كل من خالف أهل السنة والجماعة ممن ينتسب إلى الإسلام في الدعوة أو في العقيدة أو في أصول الإيذان فإنه يدخل في الاثنتين والسبعين فرقة، ويشمله الوعيد، ويكون له من الذم والعقوبة بقدر مخالفته»^(٣).

فهذه بعض فتاوى أهل العلم الكبار الربانيين الذين هم أهل الذكر في هذا الزمان في هذه الجماعات الموجودة على الساحة الآن، سواء كانت جماعة الإخوان المسلمين أو الجماعة السلفية أو التبليغ أو التكفير أو غيرهم، فإذا تبين لك حكم الشرع في هذه الجماعات على وجه العموم فإليك أقوال أهل العلم في جماعة

(١) رواه البخارى (٢٣١٤).

(٢) مراجعات في فقه الواقع السياسى والفكرى على ضوء الكتاب والسنة (ص ٤٤).

(٣) الأجوبة المفيدة على أسئلة المناهج الجديدة (ص ١٢).

الإخوان والتبليغ، حتى يتبين لك مخالفة الدكتور ياسر لأهل العلم السلفيين
الكبار في هذه المسألة.

جماعة التبليغ

١- فتوى فضيلة الشيخ العلامة : محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ :

قال رَحِمَهُ اللهُ عن جماعة التبليغ: «هذه الجمعية لا خير فيها، فإنها جمعية بدعة وضلال، وبقراءة الكتيبات المرفقة بخطابهم وجدناها تشتمل على الضلال والبدعة والدعوة إلى عبادة القبور والشرك، الأمر الذي لا يسع السكوت عنه، ولذا فسنقوم - إن شاء الله - بالرد عليها بما يكف ضلالها ويدفع باطلها، ونسأل الله أن ينصر دينه ويعلي كلمته»^(١).

٢- فتوى سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ اللهُ :

سئل رَحِمَهُ اللهُ عن خروج جماعة التبليغ لتذكير الناس بعظمة الله؟ فقال رَحِمَهُ اللهُ: «الواقع أنهم مبتدعة ومحرفون وأصحاب طرق قدرية وغيرهم، وخروجهم ليس في سبيل الله ولكنه في سبيل إلياس، هم لا يدعون إلى الكتاب والسنة، ولكن يدعون إلى إلياس شيخهم في بنجلادش، أما الخروج بقصد الدعوة إلى الإسلام فهو جهاد في سبيل الله، وليس هذا هو خروج جماعة التبليغ، وأنا أعرف التبليغ من زمان قديم وهم المبتدعة في أى مكان كانوا، هم في مصر وإسرائيل وأمريكا والسعودية، وكلهم مرتبطون بشيخهم إلياس»^(٢).

٣- سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ اللهُ :

سئل عن الدخول في جماعة التبليغ؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ :

«كل من دعا إلى الله فهو مبلغ: «وبلغوا عني ولو آية» لكن جماعة التبليغ المعروفة الهندية عندهم خرافات، عندهم بعض البدع والشركيات فلا يجوز

(١) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم (١/ ٢٦٧ - ٢٦٨).

(٢) فتاوى سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي (١/ ١٧٤).

الخروج معهم إلا إنسان عنده علم يخرج لينكر عليهم ويعلمهم، أما إذا خرج يتابعهم لا؛ لأن عندهم خرافات، وعندهم غلط، عندهم نقص في العلم، لكن إذا كان جماعة تبليغ غيرهم أهل بصيرة وأهل علم يخرج معهم للدعوة إلى الله، أو إنسان عنده علم وبصيرة يخرج معهم للتبصير والإنكار والتوجيه إلى الخير وتعليمهم حتى يتركوا المذهب الباطل ويعتقوا مذهب أهل السنة والجماعة^(١).

٤- فضيلة العلامة المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

فدعوة جماعة التبليغ صوفية عصرية تدعو إلى الأخلاق أما: صلاح عقائد المجتمع فهم لا يحركون ساكنًا؛ لأن هذا بزعمهم يفرق. وقد جرت بين الأخ/ سعد الحصين وبين رئيس جماعة التبليغ في الهند أو الباكستان مراسلات تبين منها أنهم يقرون التوسل والاستغاثة وأشياء كثيرة من هذا القبيل، ويطلبون من أفرادهم أن يبايعوا على أربع طرق منها الطريق النقشبندية، فكل تبليغي ينبغي أن يبايع على هذا الأساس.

وقد يسأل سائل: إن هذه الجماعة عاد بسبب جهود أفرادها الكثير من الناس إلى الله، بل ربما وأسلم على أيديهم أناس من غير المسلمين، أفليس هذا كافيًا في جواز الخروج معهم والمشاركة فيما يدعون إليه؟

فنقول: إن هذه الكلمات نعرفها ونسمعها كثيرًا ونعرفها من الصوفية!! فمثلاً يكون هناك شيخ عقيدته فاسدة ولا يعرف شيئاً من السنة بل ويأكل أموال الناس بالباطل... ومع ذلك فكثير من الفساق يتوبون على يديه...!! فكل جماعة تدعو إلى خير لا بد أن يكون لهم تبع، ولكن نحن ننظر إلى الصميم إلى ماذا يدعون؟ هل يدعون إلى اتباع كتاب الله وحديث الرسول ﷺ

(١) الفتاوى المهمة في تبصير الأمة (ص ١٤١).

وعقيدة السلف الصالح وعدم التعصب للمذاهب واتباع السنة حيث كانت ومع من كانت؟!

فجماعة التبليغ ليس لهم منهج علمي وإنما منهجهم حسب المكان الذي يوجدون فيه- فهم يتلونون بكل لون^(١). اهـ.

٥- فتوى صاحب الفضيلة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله :

جماعة التبليغ لا تهتم بالتوحيد بل تنفر عنه، وأنا شاهدت بنفسى، وذلك أن ألقى محاضرة في التوحيد في بعض مساجد الرياض وكانوا- أى: جماعة التبليغ- مجتمعين، فخرجوا من المسجد، ومثلى بعض المشايخ ألقى في المسجد نفسه محاضرة عن التوحيد فخرجوا منه؛ لأنهم كانوا نازلين فيه، فإذا سمعوا الدعوة إلى التوحيد خرجوا من المسجد مع أنهم يدعون إلى الاجتماع في المسجد.

لكن إذا سمعوا الدعوة إلى التوحيد خرجوا من المسجد، وأما أنهم لا يقبلون ممن دعاهم إلى التوحيد فنعم وهذا ليس خاصاً بهم، بل كل من يسير على منهج مخطط لا يقبل التنازل عنه. لو كانوا وقعوا في هذا الأمر عن جهل فهم يمكن أن يرجعوا إلى الصواب. لكن وقعوا في هذا الأمر عن تخطيط وعن منهج يسرون عليه من قديم، فلا يمكن أن يرجعوا عن منهجهم؛ لأنهم لو رجعوا عن منهجهم انحلت جماعتهم وهم لا يريدون هذا. آخر كتاب صدر جمع فيه مقالات عنهم وانتقادات عليهم ممن صحبوهم ثم خرجوا عنهم وتركوهم هو كتاب حافل جامع للشيخ/ حمود بن عبد الله التويجى - رَحِمَهُ اللهُ - فإنه كتاب ما ترك شيئاً حول هذا الموضوع لأنه كتاب متأخر جداً جمع كل ما قيل من قبل فلم يبق فيهم إشكال أبداً، لكن الفتنة والعياذ بالله- إذا جاءت تعمى الأبصار وإلا كيف إنسان عاش على التوحيد ودرس التوحيد وعرف عقيدة التوحيد ويغتر بهؤلاء؟؟

(١) الفتاوى المهمة في تبصير الأمة (ص ١٤٦، ١٤٧).

كيف يخرج معهم؟

كيف يدعو إليهم؟

كيف يدافع عنهم؟

هل هذا إلا الضلال بعد الهدى واستبدال الذى هو أدنى بالذى هو خير؟؟
نسأل الله العافية والسلامة.

ونصيححتى للعوام وغير العوام ألا يصحبوهم»^(١).

وبمثل هذه الفتاوى من التحذير منهم والإنكار عليهم والنهى عن الدفاع عنهم والخروج معهم، أفتى فضيلة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، عبد الله الغديان، صالح الأطرم، عبد المحسن العباد، مقبل بن هادي، عبد العزيز الراجحي، وغيرهم من كبار علماء الإسلام فى هذا الوقت.

(١) الفتاوى المهمة فى تبصير الأمة (ص ١٥٤، ١٥٥).

جماعة الإخوان المسلمين

فتوى فضيلة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله :

جماعة الإخوان المسلمين، من أبرز مظاهر الدعوة عندهم التكتّم والخفاء والتلون والتقرب إلى من يظنون أنه سينفعهم وعدم إظهار حقيقة أمرهم - يعنى أنهم باطنية بنوع من أنواعها... ومن مظاهر الجماعة وأصولها أنهم يغلقون عقول أتباعهم عن سماع القول الذى يخالف منهجهم، ولهم فى هذا الإغلاق طرق شتى متنوعة.

منها: إشغال وقت الشباب جميعه من صبحه إلى ليله حتى لا يسمع قولاً آخر.

ومها: أنهم يحذرون من ينتقدهم فإذا رأوا واحداً من الناس يعرف منهجهم وطريقتهم وبدأ فى نقدهم وفى تحذير الشباب من الانخراط فى الحزبية البغيضة، أخذوا يحذرون منه بطرق شتى تارة باتهامه وتارة بالكذب عليه وتارة بقذفه عن أمور منها براء، ويعلمون أن ذلك كذب، وتارة ويقفون منه على غلط ويشنعون به عليه ويضخمون ذلك حتى يصدوا الناس عن اتباع الحق والهدى... وأيضاً مما يميز الإخوان المسلمين عن غيرهم أنهم لا يحترمون السنة ولا يحبون أهلها وإن كانوا فى الجملة لا يظهرون ذلك، ولكنهم فى حقيقة الأمر لا يحبون السنة ولا يدعون لأهلها، وقد جربنا ذلك فى بعض من كان متميهاً لها أو يخالط بعضهم فنجد أنه عندما بدأ يقرأ كتب السنة كصحيح البخارى أو الحضور عند بعض المشايخ لقراءة بعض الكتب حذروا وقالوا: هذا لا ينفعك أيش ينفعك صحيح البخارى؟ ماذا تنفعك هذه الأحاديث انظر إلى هؤلاء العلماء ما حالهم هل نفعوا المسلمين؟

المسلمون في كذا... وكذا. يعنى أنهم لا يقرون فيما بينهم تدريس السنة ولا محبة أهلها فضلا عن أصل الأصول ألا وهو الاعتقاد...

ومن مظاهرهم أيضًا أنهم يرومون الوصول إلى السلطة وهذا يتبع أن يكون هناك تحزب، يعنى يقربون من هم في الجماعة ويدعون من لم يكن في الجماعة فيقال: فلان ينبغى إبعاده لا يُمكن هذا، لا يمكن من التدريس، لا يُمكن أن يكون في هذا... لماذا؟

يعنى هذا عليه ملاحظات:

ما هى الملاحظات؟ قال: ليس من الشباب... ليس من الإخوان... ونحو ذلك، يعنى صار عندهم حب وبغض في الحزب أو في الجماعة، وهذا كما جاء في حديث الحارث الأشعري أن النبي ﷺ قال: «من دعا بدعوى الجاهلية فإنه من جثا جهنم». قال: وإن صلى وصام. قال: «وإن صلى وصام فادعوا بدعوى الله التى سَمَّاكم الله بها المسلمين المؤمنين عباد الله» كذلك ما جاء في الحديث المعروف أنه - عليه الصلاة والسلام - قال لمن انتخى بالمهاجرين وللآخر الذى انتخى للأَنْصار «ما بال دعوى أهل الجاهلية» مع أنها اسمان شرعيان المهاجر، والأَنْصارى لكن لما كان هناك موالاة ومعاداة عليهما ونصرة في هذين الاسمين وخرجت النصرة عن اسم الإسلام بعامة صارت دعوى الجاهلية.

ففيهم من خلال الجاهلية شيء كثير ولهذا ينبغى للشباب أن ينبهوا على هذا الأمر بالطريقة الحسنى المثلى، حتى يكون اهتداء إلى طريق أهل السنة والجماعة وإلى منهج السلف الصالح^(١).

(١) الفتاوى المهمة في تبصير الأمة (ص ١٨٠ - ١٨٣).

فتوى الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللهُ :

قال رَحِمَهُ اللهُ: وأكبر برهان على انحطاط دعوة الإخوان المسلمين أنها أصبحت الآن ليست على شيء نفور العلماء المبرزين منهم، فلا تكاد تجد في صفوف الإخوان المسلمين عالماً من التحق بهم من متخرجي الجامعات الإسلامية ميعوه حتى يصير في منزلة العوام، وقد وجدنا هذا في كثير من متخرجي العوام الذين التحقوا بهم.. وأعظم من هذا أنهم ينهون عن التحق بهم من مجالسة العلماء فقد فصلوا في الأردن من أبي إلا أن يدعو الشيخ ناصر الدين الألباني إلى بيته ويدعو الناس إليه.

وهذا أكبر دليل على أنهم لا يحبون العلماء، وهو أكبر دليل على تدهور دعوتهم، فإن النبي ﷺ يقول: «ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه».

٣- فتوى فضيلة الشيخ العلامة عبد المحسن بن حمد العباد - حفظه الله :

سئل رَحِمَهُ اللهُ: هناك جماعات مثل جماعة الإخوان وغيرها: هل هذه الجماعات من أهل السنة؟ وما هي نصحتكم حول هذا الموضوع؟

الجواب: «الجماعات من المعلوم أن الذي يكون سليماً منها هو ما كان على وفق ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه حيث قال لما سئل عن الفرقة الناجية من الثلاث والسبعين فرقة قال...: «ما كان على ما أنا عليه وأصحابي».

هذه الفرق المختلفة الجديدة أولاً: هي محدثة ميلادها في القرن الرابع عشر، قبل القرن الرابع عشر ما كانت موجودة، هي في عالم الأموات وولدت في القرن الرابع عشر.

أما المنهج القويم والصراط المستقيم فأصله من بعثة الرسول الكريم ﷺ فمن اقتدى بهذا الحق والهدى فهذا الذي سلم ونجا، ومن حاد عنه فإنه منحرف.

تلك الفرق أو تلك الجماعات من المعلوم أن عندها صواب وعندها خطأ، لكن أخطاؤها كبيرة عظيمة فيحذر منها، ويُحرص على اتباع الجماعة الذين هم أهل السنة والجماعة، والذين هم على منهج سلف هذه الأمة، والذين هم التعويل عندهم إنما هو على ما جاء عن الله وعن رسول الله ﷺ، وليس التعويل على أمور جاءت عن فلان وفلان على طرق ومناهج أحدثت في القرن الرابع عشر الهجري الذي انقضى.

فإن تلك الجماعات أو الجماعة التي أشير إليها إنما وجدت وولدت في القرن الرابع عشر على هذا المنهج وعلى هذه الطريقة المعروفة التي هي الالتزام بما كانوا عليه مما أحدثه من أحدث تلك المناهج وأوجد تلك المناهج، فالاعتماد ليس على الأدلة من الكتاب والسنة وإنما هو على آراء وأفكار ومناهج جديدة محدثة يبنون عليها سيرهم ومناهجهم، ومن أوضح ما في ذلك أن الولاء والبراء عندهم إنما يكون لمن دخل معهم ومن كان معهم.

فمثلاً جماعة الإخوان: من دخل معهم فهو منهم يوالونه، ومن لم يكن معهم فإنهم يكونون على خلاف معه، أما إن كان معهم ولو كان من أخبث الناس ولو كان من الرافضة فإنه يكون أخاهم ويكون صاحبهم، ولهذا من مناهجهم أنهم يجمعون ما هب ودب حتى الرافضي الذي هو يبغض الصحابة، ويكره الصحابة ولا يأخذ الحق الذي جاء عن الصحابة، إذا دخل معهم في جماعتهم فهو صاحبهم ويعتبر واحداً منهم له ما لهم وعليه ما عليهم^(١)...

(١) الفتاوى المهمة (ص ١٧٧ - ١٧٩).

٤- فتوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ :

قال - رَحِمَهُ اللهُ -

حركة الإخوان المسلمين ينتقدها خواص أهل العلم؛ لأنه ليس عندهم نشاط في الدعوة إلى توحيد الله وإنكار الشرك وإنكار البدع، لهم أساليب خاصة ينقصها عدم النشاط في الدعوة إلى الله ودعم التوجيه إلى العقيدة الصحيحة التي عليها أهل السنة والجماعة...

فكثير من أهل العلم ينتقدون على الإخوان المسلمين هذا الأمر أي: عدم النشاط في الدعوة إلى توحيد الله والإخلاص له وإنكار ما أحدثه الجهال من التعلق بالأموات والاستغاثة بهم والنذر لهم والذبح لهم، الذي هو الشرك الأكبر.

وكذا ينتقدون عليهم عدم العناية بالسنة تتبع السنة والعناية بالحديث الشريف وما كان عليه سلف الأمة في أحكامهم الشرعية، وهناك أشياء كثيرة أسمع من الإخوان ينتقدون فيها...»^(١).

٥- فتوى العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رَحِمَهُ اللهُ :

قال رَحِمَهُ اللهُ :

«الإخوان المسلمين ينطلقون من هذه القاعدة التي وضعها لهم رئيسهم الأول أقصد حسن البنا على إطلاقها، ولذلك لا تجد فيهم التناصح المستقى من نصوص كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ومنها سورة العصر ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣].

الحق كما تعلم ضد الباطل والباطل أصولي وفروعي، كل ما خالف الصواب فهو باطل، هذه العبارة: نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما

(١) الفتاوى المهمة (ص ١٧٢، ١٧٣).

اختلفنا فيه.. هي سبب بقاء الإخوان المسلمين نحو سبعين سنة عملياً بعيدين فكرياً عن فهم الإسلام فهمًا صحيحًا، وبالتالي بعيدين عن تطبيق الإسلام عملياً؛ لأن فاقده الشيء لا يعطيه»^(١).

سئل الشيخ الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللهُ :

هل جماعة الإخوان المسلمين والتبليغ من ضمن الثنتين والسبعين؟

فأجاب :

«نعم من ضمن الثنتين والسبعين والمرجئة وغيرهم، المرجئة والخوارج بعض من أهل العلم يرى الخوارج من الكفار الخارجين، لكن داخلين في عموم الثنتين والسبعين»^(٢).

قال فضيلة الشيخ صالح اللحيدان - حفظه الله :

«جماعة الإخوان وجماعة التبليغ ليسوا من أهل المناهج الصحيحة»^(٣).

قال فضيلة الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ :

«فهم - أى جماعة التبليغ - أشبه ما يكونون بجماعة الإخوان المسلمين، فهم يقولون دعوتهم قائمة على الكتاب والسنة، ولكن هذا مجرد كلام، فهم لا عقيدة تجمعهم، فهذا أشعري، وهذا ماتريدي، وهذا صوفي، وهذا لا مذهب له، وذلك لأن دعوتهم قائمة على مبدأ «كتل جمع... ثم ثقف» والحقيقة أنه لا ثقافة عندهم، فقد مر عليهم أكثر من نصف قرن من الزمان ما نبغ فيهم عالم»^(٤).

(١) الفتاوى المهمة (ص ١٧٥).

(٢) الفتاوى المهمة (ص ١٤٤).

(٣) الفتاوى المهمة (ص ١٧٦).

(٤) الفتاوى الإماراتية (ص ٣٨).

قال فضيلة الشيخ عبد الله الغديان - حفظه الله :

عندنا جماعة الإخوان المسلمين، وعندنا جماعة التبليغ، وفيه جماعات كثيرة كل واحد يرأس له جماعة يريد الناس أن يتبعوا هذه الجماعة ويحرم ويمنع اتباع غير جماعته، ويعتقد أن جماعته هي التي على الحق، وأن الجماعات الأخرى على ضلال، فكم فيه حق في الدنيا؟ الحق واحد.

كما ذكرت لكم أن الرسول ﷺ بين افتراق الأمم «وأن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي» فكل جماعة تضع لها نظام وتضع لها رئيس وكل جماعة من هذه الجماعات تعمل بيعة ويريدون الولاء لهم، وهكذا فيفترقون الناس البلد الواحدة تجد أهلها يفترقون فرق وكل فرقة تنشأ بينها وبين الفرقة الأخرى عداوة فهل هذا من الدين؟

لا ليس هذا من الدين؛ لأن الدين واحد والحق واحد والأمة واحدة، والله جل وعلا يقول ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] ما قال كنتم أقساماً!!!

في الحقيقة: أن الجماعات هذه جاءتنا وعملت حركات في البلد حركات سيئة...»^(١).

أخي الحبيب: هذه هي أقوال أهل العلم في الجماعات الموجودة الآن على وجه العموم، وفي جماعة الإخوان والتبليغ على وجه الخصوص، وفي الجماعة السلفية على وجه أخص.

فيا طلبة العلم احذروا هذه العصبية وهذه الجماعات وهذه التحزبات، وإن دعيت إليها تحت اسم الجماعة السلفية فليس هذا هو المنهج السلفي

(١) الفتاوى المهمة (ص ١٥٦، ١٥٧).

الصحيح، فكل من دعاك إلى الحزبية والجماعة التي ينتمى إليها فقد دعاك إلى الابتداع وإلى تفريق الأمة وإلى تفريق المسلمين وإلى الخروج عن طريق أهل السنة، وإليك أخى هذه النصائح الغالية والدرر العظيمة.

قال العلامة بكر بن عبد الله أبوزيد رَحِمَهُ اللهُ:

«فيا طالب العلم بارك الله فيك وفي علمك، اطلب العلم واطلب العمل، وادع إلى الله تعالى على طريقة السلف، ولا تكن خراجاً ولا جاً في الجماعات فتخرج من السعة إلى القوالب الضيقة، فالإسلام كله لك جادة ومنهج، والمسلمون جميعهم هم الجماعات، وإن يد الله مع الجماعة، فلا طائفية ولا حزبية في الإسلام، وأعيذك بالله أن تتصدع فتكون نهباً بين الفرق والطوائف والمذاهب الباطلة والأحزاب الغالية، تعقد سلطان الولاء والبراء عليها.

فكن طالب علم على الجادة تقفو الأثر وتتبع السنن، تدعو إلى الله على بصيرة، عارفاً لأهل الفضل فضلهم وسابقتهم، وإن الحزبية ذات المسارات والقوالب المستحدثة التي لم يعهدها السلف من أعظم العوائق عن العلم والتفريق عن الجماعة، فكم أوهت من حبل الاتحاد الإسلامي وغشيت المسلمين بسببها الغواشي [كما سبق ذكره في أضرار الحزبية] فاحذر رحمك الله أحزاباً وطوائف طاف طائفها ونجم بالشر ناجمها، فما هي إلا كالميازيب تجمع الماء كدراً وتفرقه هدرًا إلا من رحم ربك فصار على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضوانهم» (١).

«فافهم عن ربك وكن على بصيرة ولا يغرك جلالة شخص أو عظمتة في النفوس، فربك أعظم واتباعك لكلامه وكلام رسوله ﷺ هو الغرض والعصمة منتفية عن غير الرسول، وربك أدري بما في الضمائر، فرب من تعتقده إمام هدى

(١) حلية طالب العلم (ص ٦١، ٦٢).

ليس كذلك، وقد قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨]. فكل من أتى بشيء يخالف ما جاء عن الله وعن رسوله فهو من أهواء الذين لا يعملون ومن لم يستحب للرسول ﷺ فقد اتبع هواه قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥١]^(١).

وقال الشيخ العلامة مقبل بن هادي رَحِمَهُ اللهُ:

«يجب على طلبة العلم أن يتبرؤوا إلى الله من الحزبية نقول هذا حتى بحث أصواتنا مشفقين على طلبة العلم أن تضيع أعمارهم في الحزبية وأن تضيع أعمارهم في قال فلان قال فلان نحن نريد قال الله قال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ورب العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ فالأمر إخواني في الله خطير مسألة الحزبية فرقت المسلمين»^(٢).

(١) تيسير العزيز الحميد (ص ٣٧٥).

(٢) إجابة السائل عن أهم المسائل (ص ٦٥٤).

طعن الدكتور ياسر فى العلماء الذين

أنكروا وجود الجماعات

اعلم رحمك الله: أنه لا يوجد أى سلفى يتبع منهج السلف الصالح بصدق وإخلاص يعلم هذه الفتاوى والأقوال المنقولة عن كبار أهل العلم فى هذا الزمان فى مسألة الجماعات، ثم يصر على الاعتراف بها أو الانتماء إليها، فضلاً عن أن يؤسس هو جماعة تشتت شمل الأمة وتزيد فيها الفرق ويضل بها الشباب حتى وإن سماها تمويها الجماعة السلفية.

هذا كله فضلاً عن أن يقع فى علمائنا نجوم الهدى ومصابيح الدجى فى هذا الزمان، فلا يفعل هذا باتفاق أهل العلم إلا من فى قلبه شيء منهم. ولتعلم أن هذه الفتاوى التى قدمناها عن أهل العلم هى كالسهم الساقطة فى قلوب دعاة الحزبية ورؤوس الجماعات؛ لأنها تنقض عروشهم وتدمر كياناتهم وتنهى آمالهم فى الاستحواذ على سلطة البلاد باسم إقامة الخلافة كما تقول كل جماعة.

فكما هو ظاهر والحمد لله أن شباب الأمة بفضل الله أكثرهم يعظمون هؤلاء العلماء الذين نقلنا أقوالهم، فإذا انتشرت بينهم هذه الفتاوى ظهرت حقيقة هذه الجماعات للشباب، وعلموا مخالفتها لدين رب العالمين، حتى وإن كانت باسم السلفية كما قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ فعند ذلك يهرب هؤلاء الشباب من رق هذه الحزبيات، ولذلك يحرص رؤساء هذه الجماعات على تنفير الشباب وصرفهم عن هذه الفتاوى بشتى الطرق، ومن هذه الطرق الطعن فى هؤلاء العلماء.

ومن هؤلاء الذين طعنوا في الأئمة الكبار بسبب هذه الفتاوى الدكتور ياسر برهامي، ولكن له في هذا الطعن أسلوبه الخاص فهو طبعًا لا يذكر الأسماء، وإلا لظهرت حقيقته وعرفت هويته ولكنه ينتقد الفتاوى ويعرض بالعلماء. فتراه يتهم هؤلاء العلماء بأنهم كذبوا وزوروا لما حملوا حديث حذيفة على اعتزال هذه الجماعات الموجودة على الساحة.

٣٠- فيقول في كتابه «في مواجهة الفتن» (ص ٢٩):

«فليس المقصود بلا شك من اعتزال الفرق اعتزال أهل الإسلام أو عدم التعاون على البر والتقوى، كما يزعم البعض كذبا وزورا أن هذا هو معنى الحديث» اهـ.

قلت: ولا يخفى عليك أنه لم يوجد أحد من أهل العلم ولا طلبة العلم أبداً حمل حديث حذيفة على عدم التعاون على البر والتقوى الذي أقره الشرع، وهذا بالإجماع؛ لأن الله قال: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ فكيف يحمل عالم حديث حذيفة على عدم التعاون على البر والتقوى، ولذلك فنحن نقول له: اتنا بواحد فقط قال هذا الكلام!!!

أقول: الحقيقة إنه في كتبه الجديدة يعبر عن الجماعة بقوله «التعاون على البر والتقوى» تعمية على عموم القراء حتى لا يظهر حقيقة ما يريد.

ولذلك في كتابه «فقه الخلاف» انتقد العلماء أيضاً في فهم هذا الحديث، ولكنه صرح بلفظ الجماعة حيث أنكر على أهل العلم حملهم حديث حذيفة في اعتزال الفرق على اعتزال هذه الجماعات، كما سننقل كلامه بعد قليل، ولكن السؤال الآن الذي أتوجه به إلى كل مسلم غيور على دينه وعلى أهل العلم وأعراضهم: ماذا تقولون فيمن اتهم العلم الكبار لما نصحوا شباب الأمة باعتزال هذه الجماعات وحملوا حديث حذيفة عليها- بأنهم زعموا ذلك الزعم كذبا وزورا؟؟؟!!

الإنكار الشديد اللاذع على من ينكر

الجماعات من أهل العلم

١ - الدكتور ياسر يؤكد أن القول بعدم مشروعية الجماعات كان سبباً في تعطيل العمل الإسلامي وتوقفه في كثير من البلاد، ولهذا فهو ينكر إنكاراً شديداً على أهل العلم الذين قالوا هذا القول.

٣١- قال في فقه الخلاف (ص٤):

«واشتعلت حواراتهم- الاتجاهات الإسلامية- ومجادلاتهم بعبارات نارية وقذائف ملتهبة على المخالفين، مما دفع بالبعض في محاولة لعلاج قضية الخلاف إلى نبذ العمل الإسلامي الجماعي جملة للتخلص من خلافات الجماعات متأولاً حديث رسول الله ﷺ لحذيفة رضي الله عنه: «فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض على أصل شجرة فتموت وأنت عاض عليها» [متفق عليه]. على هذه الجماعات الإسلامية التي لا يشك هو ولا غيره في عملها من أجل الإسلام... مع أن هذا المسلك لم يغير من الأمر شيئاً بل ازدادت الخلافات على هذه المسألة كغيرها من المسائل، وتوقف العمل الإسلامي في كثير من المواطن والبلاد بسبب عدم حسمها أو بسبب الاقتناع بعدم مشروعية الاجتماع على الطاعات فتعطلت تلك الطاعات التي لا يطيق الأفراد القيام بها، والتي لا يمكن إتمامها بأى صورة إلا بالاجتماع حول قيادة واحدة وفهم واحد وعمل واحد^(١).

فهو كما ترى ينكر في هذا الكلام على أهل العلم الذين حملوا حديث حذيفة على هذه الجماعات الموجودة ولذلك أفتوا بمنع الانتماء إليها، ويحملهم

(١) فقه الخلاف (ص٤).

المسئولية عن تعطيل طاعات لا تقوم إلا من خلال الجماعة، يعنى قيادة واحدة وفهم واحد وعمل واحد.

٢- الدكتور ياسر يؤكد أن هؤلاء العلماء الذين أثروا العمل الفردى ولم ينتموا إلى الجماعات وأقنعوا الناس بذلك، هؤلاء العلماء عندهم عيوب خطيرة ومثالب عظيمة منها.

١- لا يفقهون الواقع

٢- لا يملكون الرؤية الصحيحة لمستقبل العمل الإسلامى.

٣- أنهم وقعوا فيما نهوا عنه حيث كونوا جماعة بدون مسمى تتمثل فى نظام الشيخ والتلميذ.

٤- أن دعوتهم لا تبقى بل تموت بموت هؤلاء؛ لأنه لا بقاء إلا للنظام والجماعة.

٥- أن منهجهم ليس منهجاً متكاملًا بل ناقصًا.

٣٢- فيقول فى فقه الخلاف (ص ٩٣) :

«وأراح البعض نفسه بأن أقنع نفسه وغيره بإنكار التجمع مطلقاً معللاً ذلك بالعيوب الناشئة عن الجماعات والعصبية الممقوتة التى تظهر فى أتباعها، وأثر العمل الفردى وظهرت التجمعات حول أشخاص الدعاة دون وجود أى نظام للعمل على استكمال العمل الإسلامى والقيام بفروض الكفايات إلا نظام الشيخ والتلميذ وما قد يقتنع به البعض من أعمال الخير.

ولا يخفى أن هذه النظرة تفقد النظرة الصحيحة لمستقبل العمل الإسلامى، ولا تحدد خطوات محددة لتطور العمل والقيام بفروض الكفايات الضائعة، كما أن هذه التجمعات إن قويت فهى جماعة دون مسمى أو أن مسماها هو اللامعة، أو هو اسم قائدها ومعلمها وآراؤه، وليس منهجاً متكاملًا قابلاً للاستمرار والبقاء بعد غياب القائد بموت أو عجز أو غيره».

وهذا الكلام الذى قاله فى غاية الخطورة؛ وذلك لأنه لا يقول بهذه الأقوال ولا ينهى عن الدخول فى هذه الجماعات إلا الأئمة الكبار فى هذا العصر. لجنة الفتوى الدائمة والعلامة ابن باز والألبانى وابن العثيمين وبكر بن عبد الله أبو زيد مقبل بن هادى رحمهم الله والشيخ الفوزان والشيخ صالح آل الشيخ والشيخ صالح السدلان وغيرهم حفظهم الله.

وقد نقل كلام بعضهم صاحب كتاب «الجماعات الإسلامية بين العاطفة والتعقل» (ص ١٠٣) إلى آخر الكتاب.

٣- الدكتور ياسر يرى أن هؤلاء الذين أنكروا الانتماء إلى الجماعات هم سبب البلاء والمحن، وأنه ينبغى أن يجتمعوا على أن ينسى كل واحد منهم حظوظ نفسه وأن يقال: فلان عالم وفلان كبير فيترك كل هذا.

٢٢- فيقول فى «آلام المسلمين» (ص ٢٩):

«لا بد أن يكون هناك منهج واحد صحيح... نجتمع عليه ونتألف ونتكاتف وننسى حظوظ أنفسنا وما نريده لها فى هذه الدنيا من وجهة وسط الناس، ومن أن يقال: فلان عالم وفلان قارئ وفلان داعية وفلان كبير وفلان عظيم. فلتنس ذلك لأنه السبب فى هذا البلاء وهذه المحن».

قلت: وإليك ردود أهل العلم الكبار على هذه الاتهامات الخطيرة لعلماء

الأمة

قال العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله:

«هذا من الغيبة والوقيعه فى أعراض العلماء، وهذا حرام بلا شك، غيبة شديدة التحريم، وعليهم أن يتوبوا إلى الله عز وجل، ثم إن الكلام فى العلماء ماذا يجدي؟ ما يجدى إلا شرًّا يُبَغِّضُهُم إلى الناس ويقلل الثقة بهم، وأين يذهب الناس إذا لم يرجعوا إلى العلماء؟ أين يذهبون؟ هذا خطر عظيم.

أولاً: أنه غيبة، والغيبة كبيرة من كبائر الذنوب

ثانياً: أنه يلزم عليه تقليل الثقة في العلماء وإسقاط منزلتهم عند الناس، وهذا أمر لا يجوز، وهذا معناه أن الناس يرجعون إلى غير العلماء فيحصل الشر ويحصل الفساد، وهذا ما يريده دعاة الشر^(١).

وقال أيضاً: «يجب احترام علماء المسلمين؛ لأنهم ورثة الأنبياء، والاستخفاف بهم يعتبر استخفافاً بمقامهم ووراثتهم للنبي ﷺ واستخفافاً بالعلم الذي يحملونه، ومن استخف بالعلماء استخف بغيرهم من المسلمين من باب أولى، فالعلماء يجب احترامهم لعلمهم ولكانتهم في الأمة، وإذا لم يوثق بالعلماء فبمن يوثق؟ وإذا ضاعت الثقة بالعلماء فإلى من يرجع المسلمون لحل مشاكلهم وليان الأحكام الشرعية؟ وحينئذ تضيع الأمة وتشيع الفوضى، والعالم إذا اجتهد وأصاب فله أجران، وإذا اجتهد وأخطأ فله أجر واحد، والخطأ مغفور، وما من أحد استخف بالعلماء إلا وقد عرض نفسه للعقوبة، والتاريخ خير شاهد على ذلك قديماً وحديثاً، ولا سيما إذا كان هؤلاء العلماء ممن وكل إليهم النظر في قضايا المسلمين كالقضاة وهيئة كبار العلماء»^(٢).

وقال فضيلة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ :

«والتقليل من شأن العلماء الراسخين في العلم المعروفين بالإيمان والعلم الراسخ، جناية ليس على هؤلاء العلماء بأشخاصهم بل على ما يحملونه من شريعة الله تعالى، ومن المعلوم أنه إذا قلت هيبة العلماء وقلت قيمتهم في المجتمع فسوف

(١) الإجابات المهمة (ص ٢٤، ٢٥).

(٢) السابق (ص ٢٧).

يقل بالتبع الأخذ عنهم، وحينئذ تضع الشريعة التي يحملونها أو بعضها، ويكون في هذا جناية عظيمة على الإسلام وعلى المسلمين أيضًا»^(١).

وقال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله :

«فالواجب علينا جميعًا أن نحذر وأن نتنبه إلى الحق وأن نتواصى به، وأن نكون حافظين لألستنا من الوقوع في ورثة الأنبياء وهم العلماء، وقد أحسن ابن عساكر رحمته الله - إذ قال في فاتحة كتابه «تبيين كذب المفتري»: ولحوم العلماء مسمومة وعادة الله في منتقصهم معلومة».

وهذا ظاهر بين والتجربة تدل عليه، ورؤية الواقع تدل عليه، وقانا الله وإياكم من زلل الأقوال وزلل الأعمال وسوء المعتقدات، وهدى الله ضال المسلمين وبصرنا وإياهم الحق»^(٢).

وقال فضيلة الشيخ عبد الرزاق عفيفي رحمته الله :

«لا يجوز اتهام عالم من العلماء بأنه لا يفهم الواقع، هذا تشويه ولا يصح أن يقال: إن العلماء أو بعض العلماء لا يدركون الواقع، إذا كان الذهن ينصرف إلى علماء بعينهم»^(٣).

وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمته الله :

«الواجب على المسلم أن يحفظ لسانه عما لا ينبغي وألا يتكلم إلا عن بصيرة، فالقول بأن فلانًا لم يفقه الواقع هذا يحتاج إلى علم ولا يقولها إلا من عنده علم حتى يستطيع الحكم بأن فلانًا لم يفقه الواقع، أما أن يقول هذا جزافًا ويحكم

(١) كتاب العلم (ص ٢٢٥).

(٢) الفتاوى المهمة (ص ٦١، ٦٢).

(٣) فتاوى ورسائل الشيخ عبد الرزاق عفيفي (ص ٦٢٧).

برأيه على غير دليل، فهذا منكر عظيم لا يجوز، والعلم بأن صاحب الفتوى لم يفقه الواقع يحتاج إلى دليل ولا يتسنى ذلك إلا للعلماء»^(١).
وقال الإمام أحمد بن الأذرعي: «الوقية في أهل العلم ولا سيما أكابرهم من كبائر الذنوب»^(٢).

وقال الحافظ ابن عساكر رَحِمَهُ اللهُ:

«واعلم يا أخي، وفقنا الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته - أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة؛ لأن الوقية فيهم بما هم منه براء أمر عظيم، والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم، والاختلاف على من اختاره الله منهم لنعش العلم خلق ذميم»^(٣).

(١) وجوب طاعة السلطان للعريني (ص ٤٩ - ٥١)

(٢) الرد الوافر (ص ١٩٧).

(٣) تبين كذب المفتري (ص ٢٨).

هل سلفية الإسكندرية جماعة؟

«الجماعة في الواقع: هم الأفراد الذين يجمعهم منهج واحد وعمل واحد وقيادة واحدة وهدف واحد، فإذا وجد هذا التجمع بهذه المواصفات فهم جماعة وإن تسموا بعد ذلك بأى اسم «جمع - طائفة - تعاون على البر والتقوى....» حتى وإن أنكروا أنهم جماعة.

٣٤- يقول الدكتور ياسر فى «شرح سورة يوسف» (ص ٢٦٤):

«هذا الدين لا يقوم بالغوغاء، لابد من إعداد طائفة مؤمنة تربي على الحق وتؤهل لقيادة الأمة بل العالم، وحين تستكمل سمات الشخصية المسلمة فى أفرادها... يحصل لها التمكين من الله سبحانه، أما أن نظن أن دعوة الإسلام يمكن أن تقيمها الجماهير الغفيرة... فهو ظن فاسد جاهل بدعوة الأنبياء وطريقتهم».

ويقول منكرًا على العلماء الذين حملوا حديث حذيفة رضي الله عنه فى اعتزال الفرق على الجماعات فى «فقه الخلاف» (ص ٤):

«... فتعطلت الطاعات التى لا يطيق الأفراد القيام بها، والتى لا يمكن اتهامها بأى صورة إلا بالاجتماع حول قيادة واحدة وفهم واحد وعمل واحد...».

٣٥- وقال أيضًا فى كتابه: «إلا تنصروه» (ص ٢٣):

«ثم لابد أن تعلم أنك إذا أصلحت قلبك ولسانك وأصلحت عبادتك وأصلحت سلوكك وأخلاقك بالعلم والعمل، تعلم كل ما يلزمك من هذه الأمور، وتعمل به، ثم تدعو غيرك إلى ذلك، فإنك لابد أن مع إخوانك يدًا واحدة ولا بد من التعاون على البر والتقوى، فإن العلم جليل والواجب عظيم لا يقوم به آحاد الناس، وإنما يقوم بنصرة هذا الدين طائفة».

لاحظ قوله: «لابد من التعاون على البر والتقوى» أى لابد من الجماعة، ولكنه من التلاعب بالألفاظ، يوضح لك ذلك أنه لما تكلم عن حديث حذيفة في «فقه الخلاف» (ص ٤).

قال: فليس المقصود أى بالحديث اعتزال الجماعات الإسلامية.
ولما علق على نفس الحديث في كتاب «في مواجهة الفتن» (ص ٢٩).
قال: فليس المقصود عدم التعاون على البر والتقوى كما يزعم البعض.
١ - هذه الجماعة أو الطائفة أو المتعاونون على البر والتقوى لهم منهجهم الخاص الذى يتميزون به عن غيرهم من الجماعات.

٣٦- قال فى كتاب «التزمت ولكن» (ص ٢٣):

«وكثيراً ما نسأل الإخوة عن قضايا كقضايا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولماذا نحن نختلف عن غيرنا من المناهج؟ فهذه القضايا لها ضوابط معينة، فمثلاً ما الذى نفترق فيه عن المناهج المطروحة عن غيرنا فى قضايا القدرة والعجز، وقضايا الضرر الخاص والضرر العام، والمتعدى واللازم، وقضية المصلحة والمفسدة، وبأى ميزان تضبط المصالح والمفاسد، وهذه مسائل خطيرة لابد أن تدرس».

٢ - هذه الجماعة لها قيادة وإمارة واحدة.

٣٧- قال فى «فقه الخلاف» (ص ٩٥):

«إن تعدد القيادة فى مكان واحد فى زمان واحد من الاختلاف المذموم الذى يجر الصراع على الرياسة وما معه من مفسد ومحن نسأل الله العافية منها».
وهذا القائد لا يشترط تسميته بالأمر حتى لا يترتب على هذا الاسم مشاكل للدعوة، فكما غيروا اسم الجماعة إلى التعاون على البر والتقوى، فكذلك

غيروا لفظ الأمير إلى القيم أو الإمام أو الشيخ، أو غير ذلك من الأسماء، فليست العبرة بالاسم ولكن العبرة بالحقيقة.

قال الدكتور سعيد عبد العظيم في «الضوابط الشرعية» (ص ٥١) :

«ولا حرج في تسمية من يقوم بأمر غيره بالأمير أو الرئيس أو القيم أو الإمام».

فقيم مدرسة الإسكندرية هو أمير مدرسة الإسكندرية، وهو شيخ المدرسة
٣- هذه الجماعة تربي أفرادها على السمع والطاعة.

٣٨- قال في «فقه الخلاف» (ص ٥١) :

« وقد تظن بعض الاتجاهات الإسلامية أن الاهتمام بطلب العلم قد يضر بقضية السمع والطاعة المطلوبة لتحقيق التعاون على البر والتقوى، وأن الأيسر عليه في قيادة أتباعه ألا يكون منهم من يناقش ويسأل عن الدليل^(١)... وهذا من أخطر الأمور علينا جميعاً وإن كان هناك بالفعل عيب لدى الكثير من طلاب العلم يتمثل في: عدم الامتثال وكثرة الاعتراض وضعف التعاون على البر والتقوى... لا بد من... بيان... أن عملهم في الدعوة المنظمة التي تهدف إلى إقامة الفروض الضائعة في الأمة الإسلامية هو علامة على انتفاعهم بالعلم، وإلا كان حجة عليهم لا لهم، وأن التزامهم بالسمع والطاعة لمن هو أعلم منهم وأمثل في قيادة العمل الإسلامى لتحقيق الواجبات، هو علامة على انتفاء الكبر المذموم والحسد والرياء وحب الرياسة من قلوبهم».

٤- هذه الجماعة تأخذ البيعة على السمع والطاعة لأمرهم ويسمونها تحقيق التعاون على البر والتقوى.

(١) انتبه لتحقيق التعاون- أى الجماعة كما بينا حقيقة اللفظ.

سئل الدكتور ياسر في الحوار الذي أجراه معه موقع صوت السلف عن البيعة فقال: ليس عندنا بيعة، وإنما نرى تحقيق التعاون على البر والتقوى، وأن هذا لازم لنا من غير بيعة. ثم قال: قضية التعاون على البر والتقوى لازمة سواء تباع الناس أو لم يتابعوا^(١).

وهذا أيضًا تلاعب بالألفاظ، فما هو المقصود بالبيعة إلا الإلزام بالسمع والطاعة وإن سميت أى اسم، سَمَّها تحقيق التعاون، فما دام ذلك لازمًا فهو البيعة وإن لم تعقد بصفقة اليد

قال الدكتور سعيد عبد العظيم في «الضوابط الشرعية» (ص ٥١) وهو يتحدث عن وجوب الإمارة والسمع والطاعة للأمر:

«وكلمات العلماء كثيرة في هذا المعنى، ولا يشترط هنا إعطاء صفقة اليد والطاعة حينئذ عرفية مشروطة... ولا حرج في تسمية من يقوم بأمر غيره بالأمر أو الرئيس أو القيم أو الإمام».

٥- هذه الجماعة لها هدف أسست من أجل تحقيقه وهو إسقاط الأنظمة القائمة؛ لأنها لا تراها خلافة شرعية وإقامة ما تعتقده خلافة شرعية.

فإن قلت: ألم تبين في الكتاب أن أهل السنة يرون الحكام الموجودين الآن حكامًا شرعيين. قلنا: نعم ولكنهم يرونهم غير ذلك كما قدمنا، ولذلك فهم يرون الخلافة الإسلامية قد انتهت ولا بد من إقامة هذه الخلافة ولا حتى في السعودية ولا غيرها من الدول.

(١) حوار هادئ (ص ٣٨، ٣٩).

قال الدكتور سعيد عبد العظيم في «الضوابط الشرعية» (ص ١٤٣) :

إن الواجب على أهل السنة أن يكونوا يداً واحدة... وخصوصاً إذا غابت الخلافة الإسلامية وضاعت الفرائض والواجبات.

٣٩- وقال الدكتور ياسر في «شرح المنة» (ص ٤٧١) :

وإقامة الخلافة التي تجتمع بها كلمة المسلمين فرض وواجب على المسلمين، وعودتها على منهاج النبوة مما بشر به النبي ﷺ، لذلك وجب على المسلمين السعى لإقامة الخلافة بالوسائل المشروعة المستطاعة.

ويقول الدكتور أحمد فريد في «التربية على منهج أهل السنة والجماعة» (ص ٢٩٢) :

«المقصود بالتربية العمل على إنشاء لبنات تصلح لإقامة بناء الإسلام من جديد... ولا تكفى مجرد تزكية النفوس لإنشاء جيل يحمل راية الإسلام من جديد وقيم خلافة على منهاج النبوة...».

٦- هذه الجماعة ترى نفسها هي المؤهلة لقيادة البشرية.

٤٠- قال في «شرح سورة يوسف» (ص ٣٢٠ - ٣٢١) :

«وهناك صنف ثالث لا يعرف حقيقة الطريق، ويظن أنه لا يفتن بل تكفيه دعوى الإيمان، فإذا جاءت المحن والفتن افتتن.... وهذه النوعية الضعيفة موجودة في الصف المسلم، ووجودها في المراحل الأولى للدعوة خطر كبير عليها؛ لأن الأوائل هم الذين سيتصدرون بعد حين قيادة الأمة بل العالم، إمامة وعلماء، ورواية ودراية، وتوجيهها ودعوة، وجهاداً وملكاً وسلطاناً، فلو بقيت الأمور بلا تمحيص لتصدر مثل هؤلاء فيحصل من الفساد ما لا يعلمه إلا الله».

فإن قلت: وأين أهل العلم الذين أناروا الدنيا بعلمهم؟ أين علماء الدعوة

السلفية النجدية؟

«قلت: إنهم لا يرونهم أهلاً لهذه المكانة، وهم يحاولون بصورة خفية إظهار جماعتهم أفضل منهم وأكمل، وأما هم فبعضهم يقول بقول التوقف والتكفير وينكر العذر بعدم البلاغ.

وبعضهم يحمل حديث حذيفة كذباً وزوراً على الجماعات.

وهم لا يفقهون الواقع ولا يملكون رؤية صحيحة لتطور العمل الإسلامى، وسلطوا المشركين على المسلمين لما استعانوا بهم فى حرب الخليج. إلى آخر هذه الأمور التى تجعلهم ليسوا أهلاً لهذه المكانة وأن سلفيتهم على خلل كبير، وأما سلفية الإسكندرية فهى المنهج الأكمل، حتى إن من دخل معهم يكون فى فترة قصيرة جداً من العلماء بالسلفية ويحمل الرؤية الصحيحة للعمل الإسلامى، وأما هؤلاء فإنهم يقضون عمرهم فى العلم ويخرجون بهذا الخلل، ولذا فهم لا يصلحون لقيادة البشرية. وإلى الله المشتكى.

قال الدكتور علاء بكر فى «ملاح رئيسية للمنهج السلفى» (ص ٢٢٨):

«والدعوة السلفية تجعل همها الأول تذليل فهم الإسلام للناس... وقد وجدنا أثر ذلك بحمد الله فى إخواننا، فما أن درسوا الإسلام بالمنهج السلفى حتى كانوا علماء فيه فى مدة يسيرة جداً، هذا مع امتلاك للرؤية الواضحة لمجمل هذا الدين عقيدة وشريعة وسلوكاً... ولذلك كان المنهج السلفى لتعليم الإسلام وتعلمه هو المنهج الأكمل الأسلم؛ لأنه يأخذ من الفرد أقل الأوقات ويعطيه أعظم الفوائد، فلا يفنى الفرد عمره فى معرفة حواشى وجزئيات وفرعيات وخزعبلات لا تغنى عنه من دينه ولا دنياه شيئاً».

٧- لما كان شيوخ هذه الجماعة يعتقدون أنهم الأحق بقيادة البشرية قاموا بدعوة الجماعات إلى الانضمام تحت لوائهم، حتى إذا تمكنوا لا يحدث مثل ما حدث فى أفغانستان.

يقول الدكتور سعيد عبد العظيم في «الضوابط الشرعية» (ص ٤١) :

«فهيا بنا نوحّد صفوفنا لتسلم راية قيادة البشرية، وهذا يتطلب عمل الفريق بداية ونهاية، مع معرفة كل منا بدوره، فقد نحتاج لأن نجذب وسط أمواج عاتية حتى نصل إلى بر الأمان، ونخشى أن يثول بنا الحال لفرقة وخلاف كفرقة الأفغان بعد انتصارهم على الروس الملاحدة».

فإذا قلت: وهل يكون هذا الاجتماع بلا قيادة؟

كان الجواب لا، لابد من القيادة وطبعاً لن يكون القائد والأمير العام إلا أمير أفضل جماعة؛ لأنه الأمثل والأعلم والأفضل وخصوصاً في العقيدة.

٤١- قال الدكتور ياسر برهامي في «فقه الخلاف» (ص ٩٥) :

«فلا بد لهذه الاتجاهات^(١) أن تضع في أوليات عملها تحقيق التواصل فيما بينها للوصول إلى هذه الغاية المقصودة، ووجود منهج أهل السنة في جماعة واحدة قوية كفيل بإذهاب الدخن من الاتجاهات الأخرى».

وقال في (ص ٩٤) :

«وحدثها- أى هذه الجماعات- واجتماعها فريضة منشودة، فإن تعدد القيادة في مكان واحد في زمان واحد من الاختلاف المذموم الذي يجر الصراع على الرياسة وما معه من مفسد ومحن نسأل الله العافية منها».

فأين الإخلاص في الدعوة إلى الله، وأين التجرد، وأين ترك حظوظ النفس؟.

قال العلامة صالح الفوزان حفظه الله :

«ومن المصيبة اليوم أن باب الدعوة صار باباً واسعاً كل يدخل منه ويتسمى بالدعوة، وقد يكون جاهلاً لا يحسن الدعوة، فيفسد أكثر مما يصلح،

(١) أى الجماعات.

وقد يكون متحمسًا يأخذ الأمور بالعجلة والطيش فيتولد عن فعله من الشرور أكثر مما عالج وما قصد إصلاحه، بل ربما يكون ممن ينتسبون للدعوة ولهم أغراض وأهواء يدعون إليها ويريدون تحقيقها على حساب الدعوة وتشويش أفكار الشباب باسم الدعوة والغيرة على الدين، وربما يقصد خلاف ذلك كالانحراف بالشباب وتنفيرهم عن مجتمعهم وعن ولاية أمورهم وعن علمائهم، فيأتيهم بطريق النصيحة وبطريق الدعوة في الظاهر كحال المنافقين في هذه الأمة الذين يريدون للناس الشر في صورة الخير...

فالذين ينتسبون إلى الدعوة اليوم فيهم مضللون يريدون الانحراف بالشباب وصرف الناس عن الدين الحق وتفريق جماعة المسلمين والإيقاع في الفتنة، والله سبحانه حذرنا من هؤلاء... فليس العبرة بالانتساب أو فيما يظهر بل العبرة بالحقائق وبعواقب الأمور.

والأشخاص الذين ينتسبون إلى الدعوة يجب أن ينظر فيهم أين درسوا؟ ومن أين أخذوا العلم؟ وأين نشئوا؟ وما هي عقديتهم؟ وتنظر أعمالهم وآثارهم في الناس، وماذا أنتجوا من الخير؟ وماذا ترتب على أعمالهم من الإصلاح؟ يجب أن تدرس أحوالهم قبل أن يغتر بأقوالهم ومظاهرهم، هذا أمر لابد منه خصوصًا في هذا الزمان الذي كثر فيه دعاة الفتنة، وقد وصف النبي ﷺ دعاة الفتنة بأنهم قوم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ لما سئل عن الفتن قال: «دعاة على أبواب جهنم من أطاعهم قذفوه فيها». سهاهم دعاة فعلينا أن نتبه لهذا ولا نحشد في الدعوة كل من هب ودب وكل من قال: أنا أدعو إلى الله. وهذه جماعة تدعو إلى الله. لابد من النظر في واقع الأمر.

ولابد من النظر في واقع الأفراد والجماعات، فإن الله سبحانه وتعالى قيد الدعوة إلى الله بالدعوة إلى سبيل الله قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].
فالدعاة يجب أن ينظر في أمرهم.

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب عن هذه الآية فيه الإخلاص في الدعوة فإن كثيراً من الناس إنما يدعو إلى نفسه ولا يدعوا إلى الله عز وجل اهـ^(١).

(١) الإجابات المهمة (ص ٣٤، ٣٥).

هل سلفية الإسكندرية فرقة من الفرق؟

لقد بينت في الجزء الأول من كتاب «فتح المنان في نقد شرح منة الرحمن» أن هذه الجماعة فرقة من الفرق التي ظهرت في الإسلام. والآن أزيد الأمر وضوحاً فأقول.

إن كبار أهل العلم في هذا الزمان قد حكموا على الجماعات الموجودة الآن بأنها فرق فرقت شمل الأمة وشتت شبابها وصارت هذه الجماعات في جماعة المسلمين العامة شيعاً وأحزاباً.

وهذا قول الشيخ ابن باز وابن عثيمين والألباني ومقبل بن هادي، غيرهم رحمهم الله، وقد نقلت أقوالهم في موضعه.

وكلامهم ينطبق على هذه الجماعة التي شتت الأمة وفرقت بين شبابها، فهي فرقة وحزب من الأحزاب وإن تسمت بالسلفية.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ :

«والواجب أن تكون الأمة الإسلامية مذهبها مذهب السلف الصالح لا التحزب إلى ما يسمى «السلفيون»، فهناك طريق السلف وهناك حزب يسمى «السلفيون» والمطلوب اتباع السلف»^(١).

وهذا كلام في غاية الوضوح والصراحة من الشيخ رَحِمَهُ اللهُ حيث جعل الجماعة السلفية مثل الإخوان والتبليغ، وحكم عليهم جميعاً بأنهم أحزاب و فرق وأوصى بتركهم جميعاً وعدم الانتماء إليهم.

ثانياً: لقد بين أهل العلم ضابط الفرق، فأى تجمع ينطبق عليه هذا الضابط يكون فرقة من فرق الضلال، ومن هؤلاء الأئمة الذين بينوا ذلك الإمام

(١) شرح الأربعين النووية حديث (٢٨).

الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ الْقِيمِ «الاعتصام» وَهَذَا الضَّابِطُ اعْتَمَدَهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ كِبَارِ قَادَتِهِمْ، وَعَلَى ذَلِكَ فَلَوْ انْطَبَقَ هَذَا الضَّابِطُ عَلَيْهِمْ يَكُونُ الْحُكْمُ بِكُونِهِمْ فِرْقَةً بِشَهَادَتِهِمْ هُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ هُمْ.

١ - الدكتور ياسر برهامي فِي كِتَابِ «فقه الخلاف» (ص ٧٨) تَحْتَ عُنْوَانِ: ضَابِطُ الْحُكْمِ عَلَى تَجْمَعِ مَعِينٍ أَنَّهُ مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ.

٢ - الدكتور سعيد عبد العظيم فِي كِتَابِ «الضوابط الشرعية» (ص ١٨١).

٣ - الدكتور علاء بكر فِي كِتَابِ «ملاحم رئيسية للمنهج السلفي» (ص ١٨٧).

وَأَكْتَفَى هُنَا بِنَقْلِ مَا قَالَهُ الدُّكْتُورُ عَلَاءٌ؛ لِأَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الدُّكْتُورِ سَعِيدٍ فِي الضُّوَابِطِ وَرَاجَعَ كِتَابَ الدُّكْتُورِ يَاسِرٍ فَهَذَا النُّقْلُ يَجْمَعُ الثَّلَاثَةَ.

قَالَ فِي «ملاحم رئيسية» (ص ١٨٧):

تَحْتَ عُنْوَانِ «جَمَاعَاتُ الدَّعْوَةِ هَلْ هِيَ مِنَ الْفِرَقِ النَّارِيَةِ».

«يَتَوَهَّمُ الْبَعْضُ أَنَّ الدَّعَوَاتِ الْمَعَاصِرَةَ الْمَوْجُودَةَ عَلَى السَّاحَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْفِرَقِ النَّارِيَةِ الضَّالَّةِ، وَأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ «إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابَيْنِ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً - يَعْنِي الْأَهْوَاءَ - كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ الْجَمَاعَةُ» [رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ] وَفِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ: قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» يَنْطَبِقُ عَلَى هَذِهِ الدَّعَوَاتِ، وَهَذَا خَطَأً.

فَالدَّعَوَاتِ الْمَعَاصِرَةَ مُتَفَاوِتَةٌ فِيهَا بَيْنُهَا قَرَبًا وَبَعْدًا عَنْ مِثْلِ مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَحَابَتُهُ الْكِرَامُ وَلِذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ التَّعْمِيمُ.

وَقَدْ بَيَّنَّ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي الْإِعْتَصَامِ ضَابِطَ الْحُكْمِ عَلَى تَجْمَعِ مَعِينٍ أَنَّهُ مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ فَقَالَ «وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْفِرَقَ إِنَّمَا تَعُدُّ فِرْقًا بِخِلَافِهَا لِلْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ فِي مَعْنَى كُلِّ فِي الدِّينِ وَقَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ لَا فِي جِزْئِيٍّ مِنَ الْجِزْئِيَّاتِ، إِنْ

الجزئى والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها الفرق شيعاً، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة فى الأمور الكلية» إلى قوله: «ويجربى مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات، فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة»^(١).

قال: وعلى ذلك فمن جماعات الدعوة والعمل فى الحقل الإسلامى من هم من أهل البدع والضلالة؛ لكونهم على بدعة مخالفة للسنة ويدعون إليها. ومنهم من يجمع بين السنة والبدعة. ومنهم من ينتسب إلى أهل السنة والجماعة بحسب تمسكه بما عليه أهل السنة والجماعة» اهـ.

قلت: ومن سمع مجموعة محاضرات فضيلة الشيخ محمد سعيد رسلان فى نقد منهجهم وقرأ كتاب «إتحاف النبلاء برد شبهات من وقع فى الإرجاء»، و«القول السديد» للشيخ على عبد العزيز موسى وقرأ الجزء الأول من «فتح المنان» وكتاب «الإنصاف» للمؤلف، وغيرها من الكتب الكثيرة التى ألفت فى نقد ضلالهم وبدعهم لا يستريب أبداً فى كون هذا الضابط ينطبق عليهم، وأنهم فرقة من فرق الضلال التى ظهرت فى الإسلام.

ملحوظة: نقلت كلامهم هنا وإن كان كلام الأئمة يغنى عن كلامهم لأبين لأتباعهم صدق انطباق هذا الحكم عليهم.

(١) الاعتصام (٢/ ٢٠٠).

الآثار السيئة المترتبة على ما يدعو إليه الدكتور

ياسر برهامى فى كتابه «فقه الخلاف»

إن هذا الكتاب استطاع أن ينشر فيه كاتبه بين الأمة عقائد الخوارج وأهل البدع المخالفين لأهل السنة باسم المنهج السلفى، ومن ذلك.

- ١- تكفير الحكام والأنظمة.
 - ٢- وصفهم بأنهم دعاة على أبواب جهنم.
 - ٣- وبأنهم حرب على الإسلام وأهله.
 - ٤- إنهاء ولايتهم الشرعية.
 - ٥- نقض بيعتهم والدعوة إلى العصيان وعدم السمع والطاعة.
 - ٦- التشهير بهم، وذلك عن طريق ذكر ضررهم بين الناس.
 - ٧- دعواه إلى الاتفاق على التحذير من ولادة الأمور.
 - ٨- الخروج باللسان على الحكام الذى أكد أهل العلم على أنه بداية الخروج بالسلاح.
 - ٩- الإقرار بوجود الجماعات التى فرقت الأمة وشتت شملها.
 - ١٠- تكوين جماعة تعمل على إسقاط الحاكم وإقامة ما تزعمه بأنه الخلافة.
 - ١١- زعمه بأن جماعته هى أمثل الجماعات لإقامة هذه الخلافة.
 - ١٢- الإنكار الشديد على أئمة الدين الذين لا يوافقونه على تكفير الحكام أو إنهاء ولايتهم أو على تكوين هذه الجماعات.
- كل هذه الدعاوى استطاع أن يمررها فى كتابه فقه الخلاف على أنها المنهج السلفى على طريقة دس السم فى العسل؛ لأن هذه الأمور سم قاتل لشباب الأمة وفيها من الآثار السيئة.
- ١- المخالفة الكاملة للمنهج السلفى فى التعامل مع الحكام الظالمين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ وهو يتحدث عن الأفاعيل الشنيعة التي فعلها الحكام في عهد الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ إمام أهل السنة «دعوه إلى خلق القرآن ونفى الصفات وامتنحونه وسائر علماء وقته وفتنوا المؤمنين والمؤمنات الذين لم يوافقوهم على التهجم بالضرب والحبس والقتل والعزل عن الولايات وقطع الأرزاق وردّ الشهادة وترك تخليصهم من أيدي العدو، بحيث كان كثير من أولى الأمر - إذا ذاك من الجهمية من الولاة والقضاة وغيرهم - يكفرون كل من لم يكن جهميًّا موافقًا لهم على نفى الصفات مثل القول بخلق القرآن، ويحكمون فيه بحكمهم في الكافر، فلا يولونه ولاية ولا يفتكُّونه من عدو، ولا يعطونه شيئًا من بيت المال، ولا يقبلون له شهادة ولا فتيا ولا رواية، ويمتنحون الناس عند الولاية والشهادة والافتكاك من الأسر وغير ذلك...»^(١).

فهؤلاء الأئمة كما هو معلوم اعتقدوا الكفر بالله وهو القول بخلق القرآن وتعطيل الصفات، ونشروا هذا الاعتقاد بالقوة والسلطة حتى إنهم من أجل ذلك قتلوا من قتلوا من الناس وخصوصًا علماء الأمة الكبار من أهل السنة، وحبسوا من حبسوا، وفعلوا غير ذلك من الأفاعيل المنكرة المشهورة، بل وحكموا بالكفر على مخالفينهم وعاملوهم معاملة الكفار.

ومع ذلك ما رأينا أئمة الدين كفروا أو أنكروا ولايتهم أو أمروا بالعصيان لهم في المعروف أن نقضوا بيعتهم أو رأوا الخروج عليهم بيد أو لسان.

جاء في السنة للخلال رَحِمَهُ اللهُ :

«أخبرني محمد بن أبي هارون ومحمد بن جعفر أن أبا الحارث حدثهم قال سألت أبا عبد الله في أمر كان حدث ببغداد وهم قوم بالخروج.

(١) مجموع الفتاوى (ص ١٢ / ٤٨٨).

فقلت: يا أبا عبد الله ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم؟ فأنكر ذلك عليهم وجعل يقول: سبحان الله، الدماء، الدماء ويستباح فيها الأموال وينتهك فيها المحارم؟ أما علمت ما كان الناس فيه - يعني أيام الفتنة؟ قلت: والناس اليوم أليس هم في فتنة يا أبا عبد الله؟ قال: وإن كان فإنها هي فتنة خاصة فإذا وقع السيف عمت الفتنة وانقطعت السبل. الصبر على هذا ويسلم لك دينك خير ذلك. ورأيت يترك الخروج على الأئمة وقال: الدماء لا أرى لك ذلك ولا أمر به»^(١).

فتأمل خوف أحمد رَحِمَهُ اللهُ مِنَ الْفِتْنَةِ الْعَامَةِ وَكَوْنَهُ يَرَى ذَلِكَ أَكْبَرَ مِنْ فِتْنَةِ الْخَاصَّةِ وَهِيَ فِتْنَةُ الْقَوْلِ بِخُلُقِ الْقُرْآنِ الَّتِي ابْتَلَى بِهَا الْعُلَمَاءَ وَطَلَبَةَ الْعِلْمِ، وَهَذَا وَاللَّهُ هُوَ الْعِلْمُ وَالْفَقْهُ وَالْحِكْمَةُ، وَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ فِعْلُ أَهْلِ السَّنَةِ مَعَ أُمَرَاءِ بَنِي الْعَبَّاسِ وَبَنِي أُمَيَّةٍ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ وَمَا فَعَلُوهُ فَإِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللهُ - يَشِيرُ إِلَى مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَيَقُولُ:

«وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ النَّاسَ لَا يَصْلَحُونَ إِلَّا بِوَلَاةٍ، وَأَنَّهُ لَوْ تَوَلَّى مَنْ هُوَ دُونَ هَؤُلَاءِ - يَعْنِي بَنِي أُمَيَّةٍ وَبَنِي الْعَبَّاسِ - مِنَ الْمُلُوكِ الظُّلْمَةَ لَكَانَ ذَلِكَ خَيْرًا مِنْ عَدَمِهِمْ كَمَا يَقَالُ: سِتُونَ سَنَةً مِنْ إِمَامٍ جَائِرٍ خَيْرٌ مِنْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ بِإِمَامٍ...»^(٢).
الله أكبر: انظر إلى هذا الفقه الذي عليه علماء السلف، بنو أمية وبنو العباس مع هذه المظالم العظيمة التي قدمنا بعضها يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «لو تولى من هو دونهم لكانوا خيراً من عدمهم».

(١) السنة للخلال رقم ٨٩ - وسنده صحيح.

(٢) منهاج السنة (١/٥٤٧).

فالحكام الآن هل قتلوا الناس على اعتقاد الكفر، وعلى فرض أنهم فعلوا ذلك، في مسألة معينة تأولوا فيها وظنوا أنها الحق فإن شيخ الإسلام يبين أنهم لو فعلوا أكثر من ذلك فوجودهم خير من عدمهم، والعراق خير شاهد على ذلك فماذا يقول أتباع الطريقة البرهامية مع هذه الحكمة السلفية.

الأمر الثاني من هذه الآثار السيئة: شق عصا المسلمين والخروج على جماعتهم، وقد حذر النبي ﷺ من ذلك أشد التحذير وبين العقوبات الشديدة في حق من فارق جماعة المسلمين ومن ذلك.

١ - «من فارق الجماعة فقد خلع ربة الإسلام من عنقه».

* عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من فارق الجماعة شبرًا خلع ربة الإسلام من عنقه».

٢ - «من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية».

* عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من رأى من أميره شيئًا فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات إلا مات ميتة جاهلية». [متفق عليه].

٣ - «من فارق الجماعة كان في معية الشيطان».

* عن عرفة بن شريح الأشجعي قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «ستكون بعدى هنات وهنات، فمن رأيتموه فارق الجماعة، أو يريد أن يفرق بين أمة محمد ﷺ وأمرهم جميع، فاقتلوه كائنا من كان، فإن يد الله مع الجماعة، وإن الشيطان مع من فارق الجماعة يرتكض». [رواه النسائي في السنن وابن حبان في صحيحه وهو حسن].

قال الملا على القاري رحمته الله:

«هنات» أى شرور وفسادات متتابعة خارجة عن السنة والجماعة، والمراد بها الفتن المتوالية، والمعنى أنه سيظهر فى الأرض أنواع الفساد لطلب الإمارة من كل جهة، وإنما الإمام من انعقدت أولا له البيعة» اهـ. [مرقاة المفاتيح].

فالمعنى والله أعلم - أن المفارق للجماعة فى معية الشيطان يدفعه إلى كل شر ويحرك فيه بواعث الفتن الكبار فالكبار».

قال فضيلة الشيخ عبد السلام بن برجس رَحِمَهُ اللهُ :

«وفى هذا الزمان الذى تعددت فيه الدول فإن جماعة المسلمين تتمثل فى الحكومة الإسلامية التى تحكم قطراً من أقطار المسلمين، فحكومة المملكة السعودية هى جماعة المسلمين فى هذا القطر يجب أن تطاع فى طاعة الله تعالى وطاعة رسوله ﷺ، ويحرم الخروج على إمام المسلمين فيها - وهكذا يقال عن بقية الحكومات الإسلامية، فمن خرج عليه فقد خلع ربة الإسلام من عنقه، فإن مات فميتته جاهلية ويلقى الله يوم القيامة ولا حجة له وجزاؤه فى الدنيا أن يضرب عنقه بالسيف حتى الموت، قال الإمام على بن المدينى رَحِمَهُ اللهُ تعالى :

«ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد اجتمع عليه الناس فأقروا له بالخلافة بأى وجه كانت - برضا كانت أو بغلبة - فهو شاق - هذا الخارج - عليه العصا، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس فمن عمل ذلك فهو مبتدع على غير السنة» [رواه اللالكائى فى كتاب «السنة»] (١).

(١) ملخصاً من كتاب الأمر بلزوم جماعة المسلمين لفضيلة الشيخ عبد السلام بن برجس رَحِمَهُ اللهُ (ص ٣١ - ٤٧).

الأمر الثالث فتح باب شر عظيم على الأمة.

وذلك لأن هذا الذى يدعو إليه المؤلف وجماعته يثير الضغائن والأحقاد على الولاة ويهيئ الجو المناسب لإثارة الفتن والشرور والخروج بالسلاح كما حدث من الجماعة الإسلامية قبل ذلك وكما حدث على مر تاريخ الإسلام إلى الآن.

قال العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ :

«... ولما فتحوا الشر فى زمان عثمان - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وأنكروا على عثمان جهرة تمت الفتنة والقتال والفساد الذى لا يزال الناس فى آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين على ومعاوية وقتل عثمان وعلى بأسباب ذلك، وقتل جمع كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلنى وذكر العيوب علنا، حتى أبغض الناس ولى أمرهم وحتى قتلوه نسأل الله العافية»^(١).

وقال العلامة صالح الفوزان حفظه الله :

«... ولا تخرج عليه ولا تحرض عليه ولا تتكلم فيه فى المجالس وعند الناس؛ لأن هذا يحدث شرًّا وفتنة ويبغض الناس إلى ولاة أمورهم فى وقت الكفار يتألبون علينا ويتربصون بنا الدوائر، وربما إذا علموا بهذا أنهم ينفثون سمومهم فى هؤلاء المتحمسين من المسلمين ويحرضونهم على ولاة أمورهم فتحصل الفتنة ويفسد الأمر، وعند ذلك تطيب للكافرين النتيجة فى تسلط على المسلمين، فولى الأمر المسلم مهما كان فيه خير كثير، وفيه مصالح عظيمة، هو بشر ما هو معصوم، قد يخطئ فى بعض الأوامر، فالطريق أنه يناصح فى هذا سرًّا، توصل إليه النصيحة سرًّا ويبين له طريق الصواب، أما الكلام عنه فى المجالس أو

(١) معاملة الحكام (ص ١١٢).

أشد من ذلك في الخطب أو في المحاضرات فهذا شأن أهل الشقاق وأهل النفاق وأهل الشر الذين يريدون شق عصا الطاعة»^(١).

ولتعلم أن هذا الذى يفعلونه ليس من الدين في شيء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :

«وكل ما أوجب فتنة وفرقة فليس من الدين سواء كان قولاً أو فعلاً».

وتأمل قول هذا الإمام الجليل «الفضيل بن عياض رحمه الله» وهو يقول: لو كانت لى دعوة مستجابة لم أجعلها إلا فى إمام؛ لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد، قال ابن المبارك: يا معلم الخير من يجترئ على هذا غيرك».

لما كان أهل البدع والانحراف دائماً يتهمون أهل السنة والأئمة بسبب تعاملهم الموافق للكتاب والسنة مع الحكام بأنهم جبناء قال ابن المبارك للفضيل رَحِمَهُ اللهُ ما قال، وهم هكذا الآن يقولون على أئمة السنة: فلان جبان وفلان عميل وهذا يتزلف للحكام، وهذا يخاف على منصبه، وغير ذلك من هذه الكلمات التى سيُسألون عنها بين يدى الله تبارك وتعالى.

رابعاً: وقوع الفتن والملاحم التى تعصف بالأمة.

لقد وقع بسبب الخروج على الحكام على مر التاريخ عظة وعبرة لمن اتعظ واعتبر

ففى كل مرة يخرج مجموعة من الناس على الحاكم الممكن ذى السلطان والجنود فتحدث بسبب ذلك المفاصد العظيمة من سفك الدماء وهتك الأعراض واستحلال الأموال والتضييق على العلماء والدعاة، منذ أن خرج الناس على

(١) الفتاوى الشرعية فى القضايا العصرية (ص ٩٤).

الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه ثم ما حدث من خروج ابن الأشعث وغيره، وفي هذا الوقت رأينا ما حدث في الجزائر ومصر من الفتن العظيمة. وأضرب الآن مثلاً ليكون عظة وعبرة أتوجه به لكل مسلم ليتبين منه خطورة تأليب الناس على الحكام والدعوة إلى التحذير منهم وإنهاء ولايتهم وعصيانهم.

قال الحافظ الذهبي رحمته الله :

في ترجمة الحكم بن هشام الداخل المرواني الأموي أمير الأندلس: «كثرت العلماء بالأندلس في دولته - حتى قيل إنه كان بقرطبة أربعة آلاف مُتَقَلِّسٍ مُتَزَيٍّ بزى العلماء، فلما أراد الله فناءهم عز عليهم انتهاك الحكم للحرمات، وائتمروا ليخلعوه، ثم جيشوا لقتاله، وجرت بالأندلس فتنة عظيمة على الإسلام وأهله فلا قوة إلا بالله!!

فذكر ابن مزين في تاريخه: طالوت بن عبد الجبار المعافري، وأنه أحد العلماء العاملين الشهداء الذين هموا بخلع الحكم وقالوا: إنه غير عادل ونكثوه في نفوس العوام وزعموا أنه لا يحل المكث ولا الصبر على هذه السيرة الذميمة، وعولوا على تقديم أحد أهل الشورى بقرطبة وهو أبو الشماس أحمد بن المنذر بن الداخل الأموي ابن عم الحكم، لما عرفوا من صلاحه وعقله ودينه، فقصدوه وعرفوه الأمر، فأبدى الميل لهم والبشرى بهم، وقال لهم: أنتم أضيافى الليلة فإن الليل أستر، وناموا.

وقام هو إلى ابن عمه بجهله فأخبره بشأنهم فاغتاظ لذلك. وقال: جئت لسفك دمي أو دمائهم وهم أعلام فمن أين نتوصل إلى ما ذكرت؟ فقال: أرسل معي من تثق به ليتحقق، فوجّه من أحب فأدخلهم أحمد في بيته تحت ستر ودخل

الليل، وجاء القوم فقال: خبروني من معكم؟ فقالوا: فلان الفقيه، وفلان الوزير، وعدوا كباراً، والكاتب يكتب حتى امتلأ الرق فمد أحدهم يده وراء الستر، فأرى القوم، فقام وقاموا، وقالوا: فعلتها يا عدو الله.

فمن فر لحينه نجا، ومن لا قبض عليه، فكان ممن فر عيسى بن دينار الفقيه، ويحيى بن يحيى الفقيه صاحب مالك وقرعوس بن العباس الثقفي، وقبض على ناس: كأبي كعب وأخيه ومالك بن يزيد القاضي، وموسى بن سالم الخولاني، ويحيى بن مضر الفقيه، وأمثالهم من أهل العلم والدين، في سبعة وسبعين رجلاً فضربت أعناقهم وصُلِبُوا!!

وأضاف إليهم عميه: كُليبا وأمية فصلبا. وأحرق القلوب عليهم وسار بأمرهم الرفاق، وعلم الحكم أنه محقود من الناس كلهم فأخذ في جمع الجنود والحشم وتهياً.

وأخذت العامة في الهيج واستأسد الناس وتنمروا، وتأهبوا، فاتفق أن يملوكاً خرج من القصر بسيف دفعه إلى الصَّيقل فمأطله فسهبه، فجأوبه الصيقل فتضاربا، ونال منه المملوك، حتى كاد أن يتلفه، فلما تركه أخذ الصيقل السيف فقتل به المملوك، فتألب إلى المقتول جماعة وإلى القاتل جماعة أخرى واستفحل الشر، وذلك في رمضان سنة اثنتين ومائتين.

وتداعى أهل قرطبة من أرباضهم وتألبوا بالسلاح وقصدوا القصر فركب الجيش والإمام الحكم، فهزموا العامة، وجاءهم عسكر من خلفهم فوضعوا فيهم السيف، وكانت وقعت هائلة شنيعة، ومضى فيها عدد كثير زهاء عن أربعين ألفاً من أهل الربض، وعانوا البلاء من قدامهم ومن خلفهم فتداعوا بالطاعة وأذعنوا ولاذوا بالعفو، فعفا عنهم على أن يخرجوا من قرطبة ففعلوا وهدمت

ديارهم ومساجدهم ونزل منهم ألوف بطليطة وخلق في الثغور، وجاز آخرون البحر ونزلوا بلاد البربر وثبت جمع بفاس وابتنوا على ساحلها مدينة غلب على اسمها مدينة الأندلس... وأما الحكم فإنه اطمأن وكتب إلى القائد محمد بن رستم كتاباً فيه:

«وأنه تداعى فسقة من أهل قرطبة إلى الثورة وشهروا السلاح فأنهضنا لهم الرجال فقتلنا فيهم قتلاً ذريعاً وأعان الله عليهم فأمسكنا عن أموالهم وحرّمهم...»^(١).

إن في ذلك لعبرة:

فوالله ما قرأت هذا وأمثاله إلا وتقطع القلب حسرة وحزناً وأسّى على ما أصاب المسلمين بسبب هذا المسلك، تأمل قول الذهبي رَحِمَهُ اللهُ «فلما أراد الله فناءهم عز عليهم انتهاك الحكم للحرّمات». وانظر وصفه لتهييج العلماء للعامة وقولهم في الإمام:

«إنه غير عادل ونكثوه في نفوس العوام، وزعموا أنه لا يحل المكث والصبر على هذه السيرة الذميمة».

وتأمل في النهاية ماذا كانت العاقبة.

إن في ذلك لآية وعبرة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، فيأهل العلم ويأياها الدعاة وأيها المنصفون أيها العقلاء.

أليس من حق العقيدة علينا أن نحافظ على نقائها؟؟

أليس من حق جموع الشباب وطلبة العلم أن نحافظ على عدم انحرافها؟؟

أليس من حق الدعوة علينا أن نحافظ على استمرارها؟؟

أليس من حق أوطاننا علينا أن نحافظ على أمنها؟؟

(١) سير أعلام النبلاء (٨ / ٢٥٥) وما بعدها.

أليس من حق أمتنا علينا أن نحافظ على وحدتها وترابطها؟؟
 أليس من حق أمتنا علينا أن نحافظ على مكانتهم في المعروف نطيعهم وألا
 نهين سلطانهم؟؟
 أليس من حق علمائنا علينا أن نوقرهم ونلزم غرزهم ونرجع في الملمات إلى
 أقوالهم؟؟

أليس من الواجب على كل مسلم أن يحافظ على هذه الأصول العظيمة؟؟
 أقول: بلى وربى إنه يجب على كل مسلم أن يحافظ على هذه الأصول بقدر
 استطاعته ومن أجل ذلك كان لابد من

«كشف الحقائق الخفية عن سلفية الإسكندرية».

فإن أكن وفقت في تبين حقيقة هذه الفرقة وما هم عليه من بدع وضلال،
 فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

وإن تكن الأخرى فما جنى على غير نفسي.

وإني لأرجو أن أكون من الألى	قضوا نحبههم مستعصمين بسنة
وأنصر دين الله والسنن التي	أتتنا عن المبعوث خير البرية
وأرفع منهج النبوة عالياً	وأشره بالحق في كل بلدة
أجاهد من للحق صار معانداً	بسيف الهدى أعلو عليهم بحجتي
فإن كان من فضل الله وحده	وإن كانت الأخرى فما هي حيلتي
فإني أقل الناس علماً وحكمة	طويلب علم عند أهل الشريعة
وأسأل ربى لابن زايد رحمة	وعفواً وغفراناً ومحوراً لزلتي
لأدخل جنات الإله بفضله	وأنعم في هذى الجنات برؤية

وَأَسْأَلُ اللَّهَ عِزَّ وَجَلَّ أَنْ يَغْفِرَ لِي وَأَنْ يَعْفو عَنِّي، وَأَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلُ
خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ الْقَاهِ:
﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ (٨٨) إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩].
وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ
وَكُتِبَ

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

أَحْمَدُ بْنُ زَايِدِ بْنِ حَمْدَانَ

سحر ليلة السابع عشر

من شهر ذى الحجة لسنة

ألف وأربعمائة وثمانية وعشرين

بمنزله الكائن بمنشية السلام

المحلة الكبرى - الغربية - مصر